

الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ
عَلَى
مِائَةِ الرَّحَبِيَّةِ

لَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ الرَّحْمَنِ الشَّافِعِيِّ
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَخَمْسَمِائَةٍ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَأَلَّفَ
مُحَمَّدُ بْنُ خَيْطِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

١٣٢١ - ١٣٨٧ هـ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

إبراهيم بن السريته المكي الشافعي

الروضات البهية

على

متن الرحبية

للإمام عبد الله محمد بن علي بن محمد بن الحسن الرّجبي الشافعي

المتوفى سنة سبع وسبعين وخمسائة

رحمه الله تعالى

تأليف

محمد بن نجيب خياط

١٣٢١ هـ - ١٣٨٧ هـ

رحمه الله تعالى

مكتبة دار الفلاح

حلب - أقيوك

الطبعة الخامسة

١٤١١ - ١٩٩٠

حقوق الطبع محفوظة لورثة المؤلف

مؤسسة الشام للطباعة والتجليد

عدد النسخ ٢٠٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ،
شهادة تجمع لنا خير الدنيا والدين ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله سيد الأولين
والآخرين ، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين .

أما بعد : فيقول العبد الفقير محمد نقيب محمد خياطة : هذا شرح لطيف
على متن الامام أبي عبد الله محمد بن علي الرضائي (١) ، المعروف بابن موفق
الدين ، وباب النقطة المتوفى سنة سبع وسبعين وخمسة .

سميته « الروضة البهية على متن الرحبية » ، وجعلته موافقاً لما يدرسه
طلاب الصف التاسع في المدارس الثانوية الشرعية بما بينت فيه من أحكام
الميراث المذكورة في قانون الأحوال الشخصية .

والله أسأل - وعليه الموئل - أن ينفع به كما نفع بأصله آمين .

(١) نسبة إلى بلد يقال لها الرحبة ببلاد الشام .

المقدمة

تشتمل على مقدمة المصنف ، ومعنى الفرائض ، ونعمته ، وموضوعه ،
وفضله ، والحقوق التي تتعلق بالميت ، ودرجات الورثة .

مقدمة المصنف رحمه الله

أول ما تستفتح المقالا	بذكر حمد ربنا تعالى
فالحمد لله على ما أنعمها	حمداً به يجلو عن القلب العمى
ثم الصلاة بعد السلام	على نبي دينه الإسلام
محمد خاتم رسل ربه	وآله من بعده وصحبه
ونسأل الله لنا الإعانة	فيما تواخينا من الإبانة
عن مذهب الإمام زيد الفراضي	إذ كان ذلك من أهم الغرض
علماً بأن العلم خير ما سمي	فيه وأولى ماله العبد دعي
وأن هذا العلم مخصوص بما	قد شاع فيه عند كل العلماء
بأنه أول علم يفقد	في الأرض حتى لا يكاد يوجد
وأن زيدا خص لا محالة	بما حباه خاتم الرسالة
من قوله في فضله منبها	أفرضكم زيد وناهيك بها

فَكَانَ أَوَّلَىٰ بِاتِّبَاعِ النَّسَابِيِّ لَا سِوَا وَقَدْ نَحَاهُ الشَّافِعِيُّ
فَهَاكَ فِيهِ الْقَوْلَ عَنْ إِبْجَازٍ مَبْرَأً عَنْ وَصْمَةِ الْأَنْغَارِ

معنى الفرائض : الفرائض جمع فريضة ولها في اللغة معان
كثيرة ، منها التقدير ، والقطع ، والتبيين ، وغير ذلك ، واصطلاحاً :
علم بأصول يعرف بها قسمة التركات على مستحقيها .

ثمره : وثمته إيصال الحقوق إلى أربابها .

موضوعه : وموضوعه المتروكات .

فصله : وفضله يعلم من قوله ﷺ : تعلموا الفرائض وعلموها ،
فإنه نصف العلم وإنه ينسى ، وهو أول شيء ينزع من أمتي (١) .

الحقوق التي تتعلق بالميت :

يؤدَّى من التركة على الترتيب الآتي :

(١) رواه الحاكم والبيهقي عن أبي هريرة رضي الله عنه . وإنما كان نصف
العلم ، لأنَّ للإنسان حالتي حياة وموت ، فما يتعلق بالميت نصف العلم
باعتبار إحدى حالتيه ، أو ترغيباً في تعلمه ومعنى « ينزع » يفقد .

أ - يجهز ويكفن بنفقة أمثاله من غير إسراف ولا تقتير .

ب - تقضى ديونه التي لها مُطالب من جهة العباد ، لقوله ﷺ :
نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مَعْلُوقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ ^(١) ، ومذهب الشافعي
رضي الله عنه تقضى ديون الباري تعالى أولاً ثم تقضى ديون العباد .

ج - تنفذ وصاياه لغير الوارث من ثلث ما بقي من ماله ، قال
ﷺ : إِنْ أَمْسَقَ عَلَيْكُمْ عِنْدَ وَفَاتِكُمْ ثَلَاثُ أَمْوَالِكُمْ زِيَادَةً فِي
أَعْمَالِكُمْ ^(٢) . وعلى ذلك نصت المادة (٢٣٨) .

وقسم قانون الأحوال الشخصية ^(٣) الوصية في المادة (٢٦٢) إلى
قسمين : واجبة ، وهي لأولاد المحروم - أي أولاد المتوفى قبل أحد
أبويه . واختيارية : وهي الوصية المعروفة .

د - يقسم ما بقي من المال بين ورثته بالكتاب والسنة وإجماع الأمة .

(١) أخرجه الامام أحمد والترمذي وابن ماجه والحاكم عن أبي هريرة رضي
الله عنه .

(٢) أخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة والطبراني عن معاذ عن أبي الدرداء
رضي الله عنهم .

(٣) بين في المذكرة الايضاحية أن هذا مذهب بعض فقهاء التابعين وابن
حزم والامام أحمد رحمه الله .

مراتب الورثة :

فبيدأ بأصحاب الفروض وهم الذين لهم سهام مقدرة في الكتاب ،
أو في السنة ، أو لإجماع الامة .

٢ - المصبات النسبية ^(١) . والمصبة كل من يأخذ ما أبنته
الفرائض وعند الانفراد يحرز جميع المال .

٣ - الرد على ذوي الفروض النسبية بقدر حقوقهم ، غير الزوجين .

٤ - ذوي الأرحام ، وهم أقارب الميت الذين لا سهم لهم وليسوا
بمصبة ، وتورثهم ذهب إليه أبو حنيفة وابن حنبل رحمهما الله ،
والتأخرون من المالكية والشافعية ، وبه أخذ قانون الأحوال الشخصية
كما في المادة (٢٨٩) .

٥ - الرد على الزوجين ^(٢) قال في الأحوال الشخصية المادة (٢٨٨)

فقرة ٢ : يرد باقي التركة إلى أحد الزوجين إذا لم يوجد عصبية من النسب ،
أو أحد أصحاب الفروض النسبية ، أو أحد ذوي الأرحام .

وهذا مذهب المتأخرين من الحنفية .

(١) خرج المصبات السيدية فإنه قد بطل حكمها لبطلان وجودها .

(٢) في المذكرة الإيضاحية أنه مذهب عثمان رضي الله عنه وعن الصحابة
أجمعين .

٦ - المقرّر له بنسب محمول على الغير إذا مات المقرّر على إقراره ، ولو كان الإقرار في مرض الموت ، ويرث في مذهب الحنفية دون مذاهب الأئمة الثلاثة ويتوريثه أخذ قاتون الأحوال الشخصية كما في المادة (٢٦٢) .

٧ - الموصى له بما زاد على الثالث ولو بجميع المال ، وتوريثه قول الحنفية والحنابلة خلافاً للمالكية والشافعية ، وكذلك ورثته القانون كما في المادة (٢٦٢) .

٨ - بيت المال ، فإذا لم يوجد وارث في درجة مما تقدم توضع التركة في الخزنة العامة ، كما في المادة (٢٦٢) .

(أُنْتَهَى)

أذكر مقدمة المصنف ، بين معنى الفرائض لغة واصطلاحاً ، بين ثمرته وموضوعه وفضله ، بين الحقوق المتعلقة بالبيت مرتبة ، بين مراتب الورثة ، والمذاهب فيها ، هل يرد على الزوجين ، ماهي الوصية الواجبة ، ماهي الوصية الاختيارية .

باب

في بيان أسباب الإرث ، وأركانه ، وشروطه ، وموانعه

أسباب الإرث :

أسباب ميراث الورى ثلاثة

كل يُفيدُ ربه الوراثه

وهي نكاحٌ وولاءٌ ونسبٌ

ما بمدّهنّ للمواريث سببٌ

الشرح :

يُستحق الإرث بأحد أسباب ثلاثة :

١ - القرابة الحقيقية ، وهي الوالدان والأولاد ومن انتسب إليهم .

٢ - النكاح ، وهو عقد الزوجية الصحيح ، وإن لم يحصل

بعده دخول أو خلوة .

٣ - الولاء ، وهو عصوبة سببها نعمة المعتق على عتيقه ولو بموَض .

ولم يذكر أركان الإرث ولا شروطه .

أركان الإرث :

فأركانه ثلاثة :

- ١ - مورث ، وهو الميت .
- ٢ - وارث ، وهو مستحق الإرث بالأسباب المتقدمة .
- ٣ - تركة : وهي ما يبقى بعد الميت من ماله .

شروط الإرث :

وشروطه ثلاثة :

- ١ - وفاة المورث حقيقة ، أو حكماً .
- ٢ - وجود الوارث حياً عند موت المورث حياة شرعية .
- ٣ - علم من يعطي الوارث حقه .

موانع الإرث :

وَيَمْنَعُ الشَّخْصَ مِنَ الْيَرَاثِ
وَاحِدَةٌ مِّنْ هَلَلٍ ثَلَاثِ
رِقَّةٍ وَفَتْلٍ وَاخْتِلَافٍ دِينٍ
فَافْهَمْ فَلَيْسَ الشَّكُّ كَالْيَقِينِ

الشرح :

للإرث ثلاثة موانع :

- ١ - الرق : فالرقيق بجميع أنواعه لا يرث أحداً من أقاربه ،

لأنه إذا ورث شيئاً أخذه سيده = والسيد أجنبي عن أقارب العبد .
وقد بطل الآن بالقوانين الدولية التي حظرت استرقاق الإنسان .
٢ - القتل : قال في الأحوال الشخصية في المادة (٢٦٤) :
يمنع من الإرث ما يلي :

١ - موانع الوصية المذكورة في المادة (٢٢٣) .
ونص المادة (٢٢٣) : يمنع من استحقاق الوصية الاختيارية
أو الواجبة :

أ - قتل الموصى له الموصي قصداً ، سواء أكان القتيل أصلياً أو
شريكاً إذا كان القتل بلا حق ولا عذر ، وكان القتيل عاقلاً بالغاً من
العمر خمس عشرة سنة .

ب - تسببه قصداً في قتل الموصي ، ويعتبر من التسبب شهادة
عليه زوراً إذا أدت إلى قتله ^(١) .

٣ - اختلاف الدين إسلاماً وكفرًا . لقوله ﷺ : لا يرث
المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ^(٢) ، وهذا مذهب الأئمة الأربعة
رضي الله عنهم ، وعليه قانون الأحوال كما في المادة (٢٦٤) .

(١) في المذكرة الايضاحية أن هذا مذهب مالك رحمه الله .
(٢) روي في الكتب الستة ورواه الامام أحمد كما في الفتح الكبير .

وذهب معاذ بن جبل ومعاوية بن أبي سفيان ومحمد بن الحنفية
ومسروق وغيرهم رضي الله عنهم إلى أن المسلم يرث الكافر دون العكس .
وزيدَ على هذه الموانع ما يرجع إليها ^(١) .

وفي قانون الأحوال الشخصية : لا يُمنح الأجنبي حقُّ الأثر
إلا إذا كانت قوانين بلاده تمنح مثل ذلك للسوريين اه فقرة ج
من المادة (٢٦٤) .

فيعتبر مانعاً رابعاً ، ولكن لا يجري في حق المسلمين بل في
حق غيرهم .

أُسْنَدُ

أذكر أسباب الميراث ، والآيات المتعلقة بها ، بين أركان الارث
وشروطه ، أذكر موانعه ، ما هو القتل المانع في قانون الأحوال وأي
مذهب اتبع ، يبين المذاهب في اختلاف الدينين ، ما هي الموانع المزیدة .

(١) مما زيدَ : الردة ، وجهالة الوارث وجهالة تاريخ الموق ، والامان . فالأولى
ترجع إلى اختلاف الدين ، والثانية والرابعة لم يثبت فيها النسب ، والثالثة
فقد فيها شرط الارث ، وهو تأخر حياة الوارث عن مورثه .

باب

في بيان الوارثين من الرجال ، والوارثات من النساء ، والفروض
المقدرة في كتاب الله تعالى .

الوارثون من الرجال :

والوَارِثُونَ مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ

أَسْمَاؤُهُمْ مَعْرُوفَةٌ مُشْتَهَرَةٌ

الابنُ وابنُ الابنِ مَهْمَا نَزَلَ

والأبُ والجَدُّ لَهُ وَإِنْ عَدَا

والأخُ مِنْ أُمِّي الْجِهَاتِ كَانَا

قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِ الْقُرْآنَا

وَابْنُ الْأَخِ الْمُدْلِي إِلَيْهِ بِالْأَبِ

فَأَسْمَحُ مَقَالًا لَيْسَ بِالْمُكَذِّبِ

وَالْعَمُّ وابنُ الْعَمِّ مِنْ أَبِيهِ

فَأَشْكُرُ لِدِّي الْإِيجَازِ وَالتَّنْبِيهِ

وَالزَّوْجُ وَالْمُتَبَقُّ ذُو الْوَلَاءِ

فَجُمْلَةُ الذُّكُورِ هَؤُلَاءِ

الشرح :

الرجال المجمع على توريثهم بالأسباب التي مرّت عشرة :
الابن ، ابن الابن وإن سفل ، الأب ، الجد الصحيح ^(١) أبو
الأب وإن علا ، الأخ مطلقا ، ابن الأخ الشقيق ، أو لأب ، المم
الشقيق أو لأب ، ابن المم الشقيق ، أو لأب ، الزوج ، المعتق ، فهذه
مدتهم إجمالا ، وبالتفصيل خمسة عشر رجلا كما لا يخفى .

الوارثات من النساء :

وَالْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ
لَمْ يُمْطَرِ أَثْنَى غَيْرَهُنَّ الشَّرْعُ
بِنْتُ وَبِنْتُ ابْنٍ وَأُمُّ مُشْفِقَةٍ
وَزَوْجَةٌ وَجَدَّةٌ وَمُعْتِقَةٌ
وَالْأَخْتُ مِنْ أَيْ الْجِهَاتِ كَانَتْ
فَهَذِهِ عِدَّتُهُنَّ بَأَنْتٍ

الشرح :

المجمع على توريثهن من النساء بالأسباب المتقدمة سبع :

(١) الجد الصحيح : هو الذي لا يدخل في نسبته إلى الميت أثنى .

البنت ، بنت الابن ، أو بنت ابن الابن وإن نزلت ، الأم ،
الجدّة الصحيحة ^(١) الأخت مطلقاً ، الزوجة ، المعتقة ، وعدتهن
تفصيلاً عشرة كما يظهر للتأمل .

الفروض المقررة في كتاب الله :
واعلم بأن الإرثَ نوحانِ هما
فَرَضٌ وتَصْيِبٌ على ما قُسمَا
فالْفَرَضُ في نَصِّ الْكِتَابِ سِتَّةُ
لَا فَرَضَ في الْإِرْثِ سِوَاهَا الْبَتَّةُ
نِصْفٌ وَرَبْعٌ ثُمَّ نِصْفُ الرَّبْعِ
وَالثُلُثُ وَالْأُمُّ بِنَصِّ الشَّرْعِ
وَالثُّلُثَانِ وَهُمَا التَّيَّمَامُ
فَاحْفَظْ فَكَلَّ حَافِظِ إِمَامُ

الشرح :
الورثة على قسمين : قسم يرث بالتعصيب وسيأتي بحثه ، وقسم
يرث بالفرض . وأصحاب الفروض جميعهم لا يخرج فرضهم عن واحد
من ستة كسور .

(١) الجدّة الصحيحة هي التي لا يدخل في نسبتها إلى الميت جد رَحِمِيّ .

وهي : النصف ، الربع ، الثمن ، الثلثان ، الثلث ، السدس ،
 والمخارج الثلاثة الأول تسمى نوعاً أول ، والثلاثة الأخيرة نوعاً ثانياً
 لما أن الكسور مرتبةً بعضها على بعض هبوطاً ، فتقول : النصف
 ونصفه ونصف نصفه ، والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما ، ويسمى
 طريق التدلي ، أو صعوداً ، فتقول : الثمن وضعفه وضعف ضعفه ،
 والسدس وضعفه وضعف ضعفه ، ويسمى طريق الترتي . ولك التوسط
 بينهما فتقول : الربع ، والثلث ، ونصف كل وضعفه .



أُسْرَة

أذكر الوارثين من الرجال إجمالاً وتفصيلاً ، بين الوارثات من
 النساء إجمالاً وتفصيلاً ، ماهي الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ،
 إلى كم تنوع الفروض ، ماهو النوع الأول ، ماهو النوع الثاني ، لم
 كانت الفروض نوعين ؟ أذكر طريق التدلي وطريق الترتي ، وطريق
 التوسط .

باب

في بيان من له سهم من النوع الاول

أصحاب النصف :

والنصفُ قرَضُ خمسةِ أفرادٍ
الزوجُ والائِثْنِ مِنَ الاولادِ

الشرح :

خمسة من الورثة يستحقون نصف المال :

١ - الزوج : ويأخذه إذا ماتت زوجته ولم يكن لها ولد ، ولا ولد ابن ، لقوله تعالى ﴿ ولکم نصف ما ترک أزواجکم إن لم یکن لهن ولد ﴾ . وميراثه بسبب النكاح .

٢ - البنت : تأخذ النصف إذا انفردت ، بأن لم يكن للبيت ولد سواها ، لقوله تعالى : ﴿ وإن كانت واحدة فلها النصف ﴾ .

٣ - بنت الابن .

وَبَنْتُ الابْنِ هِنْدَ فَقَدِ الْبِنْتُ
وَالْأَخْتُ فِي مَذْهَبِ كُلِّ مُغْنِي

الشرح :

بنت الابن ، أو بنت ابن الابن وإن نزلت ، تأخذ النصف إذا لم يترك الميت غيرها من بنت أو بنت ابن ، لأنها بمنزلة البنت حينئذٍ ، وذلك بإجماع المسلمين .

١ - الأخت الشقيقة تأخذ نصف المال إذا لم يترك الميت ولداً ولا والداً ولا أختاً مثلها لقوله تعالى : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ .

٥ - الأخت من الأب .

وبعدها الأخت التي من الأب
عند أفرادهن عَنِ مُعَصَّبٍ

الشرح :

تأخذ الأخت من الأب النصف إذا لم يترك الميت سواها من الأخوات الشقائق أو لأب ، وذلك بالإجماع ، للآية المتقدمة .

وهؤلاء الأربعة من النسوة ورثن بسبب القرابة وإنما تأخذ الواحدة منهن النصف إذا لم يكن معها أخ لها . وإلا كنَّ عصبيةً به ولم يكن لهن فرض معه .

أصحاب الربع :

والرُّبْعُ فَرَضُ الزَّوْجِ إِنْ كَانَ مَعَهُ
مِنْ وَلَدِ الزَّوْجَةِ مَنْ قَدْ مَنَعَهُ

الشرح :

اثنان من الورثة يستحقون الربع بسبب النكاح .

١ - الزوج « يأخذ ربع المال إذا كان للزوجة ولد أو ولد ابن
وإن نزل ، سواء كان الولد منها ، أو ولدها من غيره ، لقوله تعالى :
﴿ فَإِنْ كَانَ لَهَا وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ ﴾ .

٢ - الزوجة أو الزوجات .

وهوَ لِكُلِّ زَوْجَةٍ أَوْ أَكْثَرَا
مَعَ عَدَمِ الْأَوْلَادِ فِيهَا قُدِرَ
وَذِكْرُ أَوْلَادِ الْبَنِينَ يُعْتَمَدُ
حَيْثُ اعْتَمَدْنَا الْقَوْلَ فِي ذِكْرِ الْوَلَدِ

الشرح :

ربع المال تأخذه الزوجة واحدة أو أكثر إذا لم يكن للميت
ولد ولا ولد ابن ، سواء أكان الولد منها ، أو ولده من غيرها ، لقوله

تمالى : ﴿ ولهنَّ الرُّبْعُ مما تركتم إن لم يكنْ لكم ولد ﴾ .
ومتى ذكر الولد فولد الابن يقوم مقامه عند عدمه ، وذلك بالإجماع .

أصحاب الثمن :
والثمنُ للزَّوجةِ والزَّوجاتِ
مَعَ البَنِينَ أو مَعَ البَنَاتِ
أو مَعَ أولادِ البَنِينَ فاعلم
ولا تظنَّ الجَمْعَ شرطاً فافهم

الشرح :

صنف واحد من الورثة يأخذ الثمن بسبب النكاح ، وهو الزوجة
واحدة كانت أو أكثر ، إذا كان للميت ولد أو ولد ابن ، سواء أكان
الولد منها أو منه أو من غيرها ، لقوله تعالى : ﴿ فإن كان لكم ولد فلهنَّ
الثلث مما تركتم ﴾ .

أُسْئَلُ

اذكر أصحاب النصف ، والسبب الذي ورث به ، والشروط
لأخذهم النصف ، بيّن أصحاب الربع ، والسبب في ميراثه والشروط
لأخذه ، مَنْ هم أصحاب الثمن ، وبأي سبب ورثته ، وماذا
يشترط لأخذه .

مَزاكِرَة

- ١ ماتت عن زوج وأخت شقيقة ٢ ماتت عن زوج وأخت لأب .
- ٣ ماتت عن زوج وبنت وأخ شقيق ٤ عن زوج وبنت ابن وأخت
شقيقة ٥ عن زوج وأخ لأب ٦ عن زوجة وأخت شقيقة وأخ لأب .
- ٧ عن زوجة وبنت وابن ابن ٨ عن زوجتين وبنت ابن وابن ابن ٩ عن
أربع زوجات وبنت وبنت ابن وابن ابن .

١ - ماتت عمه زوج وأخت شقيقة

٢ - ماتت عمه زوج وأخت لأب

١	زوج	١
١	أخت شقيقة	١

١	زوج	١
١	أخت لأب	١

النصف للزوج لعدم وجود فرع وارث ، والنصف للأخت الشقيقة لانفرادها وعدم وجود فرع أو أصل وارث .

النصف للزوج لعدم وجود فرع وارث ، والنصف للأخت لأب لانفرادها ، وعدم وجود فرع أو أصل ، وفجوة الأخت من الشقائمه .

٣ - ماتت عمه زوج وبنت وأخ شقيقه .

٤ - ماتت عمه زوج وبنت ابه وأخت شقيقة .

١	زوج	١
١	بنت	١
١	أخ شقيق	١

١	زوج	١
١	بنت ابه	١
١	أخت منه	١

الرابع للزوج لوجود فرع وارث ، والنصف للبنت لانفرادها والعصبة للأخ الشقيق لعدم وجود فرع وارث ذكر ، وعدم وجود أب ، فالسأله ٤ للزوج منها الربع وللمرأة ١ وللبنت النصف ٢ والباقي ١ للأخ .

السأله ٤ كالمسأله السابقة ، للزوج منها الربع ١ لرب الزوج وارث ، وللبنت الابن النصف ٢ لانفرادها وعدم وجود فرع وارث ، وللمرأة ١ وللبنت الشقيقة الباقي ١ لعصبة لأن المذنبات مع البنات عصيات «شقيقات كنه أولاد فقط» .

٥ - ماتت عمه زوج وأخ لأب .

١	زوج	١
١	أخ لأب	١

السأله ٢ لوجود النصف ، وللعصبة الزوج ، استحققه لعدم وجود فرع وارث للميتة وقسمه ١ ، أما الأخ لأب فله الباقي ١ لعصبة لعدم وجود فرع وارث ذكر أو أصل ذكر ، وفجوة الأخت منه الاستقار .

٦ - مات عمه زوجة وأخت شقيقة وأخ لأب .

٤	
١	زوجة
٢	أخت
١	أب

المسألة من ٤ لوجود الربع والنصف ، الزوجة تأخذ الربع
١ لعدم وجود فرع وارث ، والأخت الحقيقية تأخذ النصف ٢
لعدم وجود فرع وارث أو أب ولانفرادها في المرتبة ، والأخ
لأب يأخذ العسوبة ١ لعدم وجود فرع وارث ذكر ، ولعدم
وجود أب أو أخ شقيق .

٧ - مات عمه زوجة وبنت وابن ابنة .

٨	
١	زوجة
٤	بنت
٣	ابن ابنة

المسألة من ٨ لوجود فرضية إسمه ، وتستحق الزوجة لوجود
فرع وارث ، ومقدارها سهم واحد ، وللبنت النصف ٤
لانفرادها ، وللبنت البنت الباقى عسوبة ومقداره ٣

٨ - مات عمه زوجتين وابن ابنة وابن ابنة .

٤٨		٨	
٦	زوجة	١	زوجة
١٤	بنت ابن	٧	بنت ابن
٢٨	ابن ابن		ابن ابن

المسألة من ٨ لوجود إسمه ، وهو فرض الزوجة والزوجات يوجد
فرع وارث ، فيكون لهم سهم واحد وهو غير منقسم ، وتشارك
بنت الابن مع ابن الابن في العسوبة فيأخذان الباقي ٧ أسهم
لأن كل من عطف الاثنين ، ولهي غير منقسمة عليهم أيضًا .
تجري التجميع لأن سهام الورثة غير منقسمة على رؤوسهم .

٩ - مات عمه أربع زوجات وبنت ابنة وابن ابنة .

٣٢		٨	
٤	زوجة	١	زوجة
١٦	بنت	٤	بنت
٤	بنت ابن	١	بنت ابن
٨	ابن ابن	٢	ابن ابن

المسألة من ثمانية لوجود إسمه والنصف ، فالزوجات يشتركن في
السهم ١ لوجود فرع وارث ، وهو غير منقسم عليهم ، والبنت
لها النصف ٤ لانفرادها ، وللبنت الابن مع ابن الابن الباقي
عسوبة ومقداره ٣ سهام لأن كل من عطف الاثنين ، وهي
منقسمة على بنت الابن منها سهم واحد ، وعطف ابن الابن سهمان
بجري التجميع لأن سهام الزوجات غير منقسم

باب

في بيان أصحاب الثلثين والثلث من النوع الثاني

أصحاب الثلثين :

وَالثُلُثَانِ لِلْبَنَاتِ جَمْعًا مَا زَادَ عَنْ وَاحِدَةٍ فَسَمِعَا

الشرح :

يأخذ الثلثين أربعة من أصناف الورثة :

١ - البنات فافوقها : يأخذنه إذا لم يكن معهن ذكر من أولاد الميت ، لقوله تعالى : ﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين . فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ﴾ ولحديث امرأة سعد بن الربيع ^(١) .

(١) وهو ما رواه الشيخان وأبو داود والترمذي ، أن امرأة سعد بن الربيع جاءت رسول الله ﷺ بابنتها من سعد رضي الله عنه فقالت : يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قُتل أبوهما سعدٌ معك بأحدٍ شهيداً وإن عمهما أخذ مالهما ، فلم يدع لهما مالاً ، ولا تُنكحان إلا بآل ، فقال : « يقضي الله في ذلك » فزلت آية الموارث ، فأرسل رسول الله ﷺ إلى عمهما : « أن أعط ابنتي سعد الثلثين ، وأمها الثمن ، وما بقي فهو لك » . اهـ مؤلف .

٢ - وهو كذاكَ لبَنَاتِ الابنِ
فأفهمْ مقالي ففهمْ صفاتي الدِّهْنِ

الشرح :

بناتا الابن ، أو ابن الابن وإن نزل ، فأكثرُ : نصيبهن الثلثان
إذا لم يترك الميت ولداً صلياً ولا ابن ابن معهن في درجتهم ، وذلك
للاجماع على أن ولد الابن يقوم مقام الولد عند عدمه .

٣ - وهو للأختينِ فما يزيد
قضى به الأحرارُ والعبيدُ
هذا إذا كُنَّ لأمٍ وأبٍ
أو لأبٍ فأعمل بهذا تُصيب

الشرح :

الاختان الشقيقتان فأكثر يأخذن الثلثين إذا لم يكن معهن أخ
شقيق ، لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلاثَانِ مِمَّا تَرَكَ ﴾ .

٤ - الاختان من الأب فما فوقهما حظهن الثلثان إذا لم يكن
معهن أخ أو أخت من الأشقاء ولا أخ من الأب ، وذلك بالإجماع ،
لأن الآية المتقدمة في الأخوات سواء كنَّ شقيقات أو من الأب .

أصحاب الثلث :

والثُلثُ فَرَضُ الْأُمِّ حَيْثُ لَا وَلَدٌ
وَلَا مِنْ الْإِخْوَةِ جَمْعٌ ذُو عَدَدٍ
كَاتْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ
حُكْمُ الذَّكَوْرِ فِيهِ كَالْإِنَاثِ
وَلَا ابْنُ ابْنٍ مَعَهَا أَوْ بِنْتُهُ
فَقَرَضُهَا الثُّلُثُ كَمَا بَيَّنَّاهُ

الشرح :

اثنان من الورثة يأخذان ثلث التركة :

١ - الأم تأخذ ثلث كل المال بشرطين :

أ - أن لا يكون للحيث ولد ولا ولد ابن .

ب - وأن لا يكون له اثنان فأكثر من الإخوة والأخوات

مطلقا ، لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾

ولقوله عزّ من قائل : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ .

وإنَّ يَكُنْ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَبٌ

فَثُلُثُ الْبَقَايَا لَهَا مُرْتَبٌ

وهكذا مع زوجة فصاعدا
فلا سكن عن المعلوم قاعدا

الشرح :

وتأخذ الائم ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين في مسألتين
تُسميان بالغراوين ، وبالممرتين لقضاء عمر رضي الله عنه فيها بذلك ،
وواقفه جمهور الصحابة والائمة رضي الله عنهم .

الاولي : لو ماتت امرأة عن زوج وأم وأب ، فإن الزوج فرضه
نصف المال والائم تأخذ ثلث الباقي ، والأب يأخذ ما فضل عن فرضها .

الثانية : لو مات رجل عن زوجته وأبويه ، فالزوجة تأخذ ربع
المال والائم تأخذ ثلث ما بقي ، وللاب الباقي .

فحظ الائم من المسألة الاولى في الحقيقة السدس ، ومن الثانية
الربع ولكن أطلق لها لفظ الثلث تأديبا مع القرآن الكريم .

٢ - وَهَوَ لِلَّائِنِ أَوْ ثَلَتَيْنِ

مِنْ وَلَدِ الْاِئِمِّ بَغِيرِ مَيْتٍ

وهكذا إن كسروا أو زادوا

فما لهم فيما سواه زاد

وَيَسْتَوِي الْإِنَاثُ وَالذَّكَورُ
فِيهِ كَمَا قَدْ أَوْضَحَ الْمَسْطُورُ

الشرح :

والانثان فأكثر من أولاد الأم أي الاخوة من الأم ، يأخذون
الثالث سواء أكانوا ذكورا أم إناثا أم مختلفين ، ويقسم على رؤسهم بلا
تفضيل الذكر على الانثى ، لقوله تعالى ﴿ فَمَنْ كَانُوا - أي الإخوة من
الأم - أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ ﴾ ولأن قرابتهم ببعض
الأنوثة .

★ ★ ★

أُسْنَدُ

بين أصحاب الثلثين ، اذكر الأدلة على استحقاقهن الثلثين ، من
أصحاب الثلث ، ما دليل استحقاقهم الثلث ، ما هما المسألتان العمريتان .

باب

في بيان من يستحق السدس من النوع الثاني

أصحاب الدس :

والسدسُ فرضُ سَبْعَةٍ من العدد

أَبٌ وَأُمٌّ ثُمَّ بَنْتُ ابْنٌ وَجَدَّةٌ

وَالْأَخْتُ بَنْتُ الْأَبِ ثُمَّ الْجَدَّةُ

وَوَلَدُ الْأُمِّ تَمَامُ الْعِدَّةِ

فَالْأَبُ يَسْتَحِقُّهُ مَعَ الْوَلَدِ

الشرح :

يستحق السدس سبعة من الورثة :

١ - الأب، يأخذ السدس إذا ترك الميت ولداً أو ولد ابن ذكرًا كان أم أنثى لقوله تعالى : ﴿ وَلَا بَوْنَهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ .

٢ - وهكذا الأم بتزويل الصمد

وهكذا مع ولد الابن السدي

ما زال يَقْنُفُوا إِرَهُ وَيَحْدَسِي

وهو لها أيضا مع الإثنين
من إخوة الميت قيس هذين

الشرح :

والأم تأخذ سدس المال بأحد شرطين :

أ - أن يكون للميت ولد أو ولد ابن مطلقا ، الآية المتقدمة .

ب - أن يكون له عدد من الإخوة : اثنان فأكثر ذكورا أو
إنثاء أو مختلفين من أي جهة كانوا ، لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ
إِخْوَةٌ فَلَهُمُ السُّدُسُ ﴾ .

٣ - والجدة مثل الأب عند فقده

في حوز ما يُصيبه ومده
إلا إذا كان هناك إخوة

لكونهم في القرب وهنأسنوه

أو أبوان معهما زوج ورث

فالأم للثالث مع الجد ترث

وهكذا ينس شبيها بالأب

في زوجة الميت وأم وأب

وَحُكْمُهُ وَحُكْمُهُمْ سَيَاتِي مُكَمَّلَ الْبَيَانِ فِي الْحَالَاتِ

الشرح :

الجد يأخذ سدس المال إذا كان الميت ولد أو ولد ابن ، فهو يقوم مقام الأب عند فقده إلا في مسائل ، ذكر المصنف منها ثلاثة :

أ - إخوة الميت الأشقاء أو لأب لا يرثون مع الأب بالاجماع ويرثون مع الجد عند الاثمة الثلاثة ورواية الإمامين أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهم^(١) وذهب أبو حنيفة إلى أنهم لا يرثون مع الجد وهو المفتى به عند الحنفية وسياتي بحجهم إن شاء الله تعالى .

ب - إحدى الفراوين ، فإذا ماتت عن زوج وأم وأب ، فللأم ثلث ما يبقى كما تقدم ، لكنها مع الجد تأخذ ثلث جميع المال ، وذلك بالاجماع .

ج - ثانية الفراوين ، فإذا ماتت عن زوجة وأم وأب كان للأم ثلث ما يبقى كما سبق ، ولو كان بدل الأب جد^٢ أخذت ثلث جميع التركة بالاجماع الاثمة .

(١) سياتي أن قانون الأحوال الشخصية في المادة (٢٨٩) ورثهم معه .

٤ - وَبِنْتُ الْإِبْنِ تَأْخُذُ السُّدُسَ إِذَا
كَانَتْ مَعَ الْبِنْتِ مِثْلًا يُحْتَذَى

الشرح :

بنت الابن تأخذ سدس التركة إذا كان للميت بنت واحدة
ومعها بنت ابن فأكثر ، فلهن السدس تكملة للثنتين ، لما رواه البخاري
وغیره ، أن أبا موسى الأشعري سئل عن بنت وبنت ابن وأخت ،
فقال : للبنت النصف وللأخت النصف ، وأتوا ابن مسعود فسيتأبهني ،
فسئل ابن مسعود رضي الله عنه وعن الصحابة أجمعين - فقال : لأقضين
فيها بما قضى النبي ﷺ : للبنت النصف ، ولبنت الابن السدس تكملة
للثنتين ، وما بقي فهو للأخت ، فأئنا أبا موسى فأخبرناه بذلك فقال :
لا تسألوني ما دام هذا الجبر فيكم .

واعلم أن كل بنت ابن وإن نزلت أو تعددت لها سدس المال
مع البنت أو بنت الابن التي هي أعلى منها .

٤ - وَهَكَذَا الْأَخْتُ مَعَ الْأَخْتِ السَّيِّ

بِالْأَبَوَيْنِ يَا أَخِي أَدَلَّتْ

الشرح :

حكم الأخت من الأب كحكم بنت الابن مع البنت فلها السدس

إذا ترك الميت أختاً شقيقة وأختاً لأب فأكثر ، فإن الأخت لأب أو الأخوات لمن السدس تكملة للثلثين ، لأنه حق الأخوات فلما أخذت الشقيقة النصف بقوة قرابتها لم يبق إلا السدس . فتأخذه الأخت أو الأخوات من الأب .

٦ - وَلَدُ الْأُمِّ يَنْأَلُ السُّدُسَ

وَالشَّرْطُ فِي إِفْرَادِهِ لَا يُنْسَى^(١)

الشرح :

ولد الأم - أي الأخ أو الأخت من الأم - يأخذ السدس إذا انفرد لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ .

٧ - وَالسُّدُسُ فَرَضٌ جَدَّةٌ فِي النَّسَبِ

وَاحِدَةٌ كَانَتْ لَأُمِّ وَأَبِ

وَإِنْ تَسَاوَى نَسَبُ الْجَدَّاتِ

وَكُنَّ كُتُبٌ وَارِثَاتِ

(١) هذا البيت مؤخر في المتن عن قوله : والسدس فرض جدّة الخ البيت وإنما قدمناه لتتصل أحكام الجدات .

فالسُّدُسُ بَيْنَهُنَّ بالسُّوِيَّةُ
 فِي الْقِسْمَةِ الْعَادِلَةِ الشَّرْعِيَّةِ
 وَإِنْ تَكُنْ قُرْبَى لَأُمِّ حَبَبَتِ
 أُمُّ أَبِي بَعْدَى وَسُدُسًا سَلَبَتْ
 وَإِنْ تَكُنْ بِالْعَكْسِ قَالِقَوْلَانِ
 فِي كُتُبِ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْصُومَتَانِ
 لَا تَسْقُطُ الْبُعْدَى عَلَى الصَّحِيحِ
 وَاتَّفَقَ الْجُلُ عَلَى التَّصْحِيحِ
 وَكُلُّ مَنْ أَدَلَّتْ بِغَيْرِ وَارِثٍ
 فَهَا حَظٌّ مِنْ الْمَوَارِثِ
 وَتَسْقُطُ الْبُعْدَى بِذَاتِ الْقُرْبِ
 فِي الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِيِّ فَقُلْ لِي حَسَبِ
 وَقَدْ تَنَاهَتْ قِسْمَةُ الْفُرُوضِ
 مِنْ غَيْرِ إِشْكَالٍ وَلَا غُمُوضِ

الشرح :

الجدة الصحيحة - وهي التي لم تُدَلِّ بِجَدِّ رَحِمِي - تأخذ السدس
 عند فقد الأم، سواء كانت من قبَلِ الأم أو من قبَلِ الأب، واحدة

كانت أو أكثر إذا كن في درجة واحدة يقتسمن السدس على عددهن بالسوية ، لا فرق بين ذات قرابة وقرابتين ، وعليه قانون الأحوال كما في المادة (٢٧٢) .

واعلم أن الجدة من جهة الأم لا تكون صحيحة إلا واحدة ، لأنه متى تخللها رجل فسدت ولم ترث ، مثلاً : أم الأم وإن علت صحيحة ، أم أب الأم فاسدة^١ منها علت .

ومن جهة الأب تتمدد ، مثلاً : أم أب الأب مع أم أم الأب ، وكذلك : أم أب أب الأب مع أم أم أب الأب ، مع أم أم أم الأب كابن صحيحة^٢ . وكلما علت درجة زادت الجدات .

فاذا اجتمع جدتان مختلفتا الجهة حجبت القربى البعدي عند الحنفية مطلقاً ، وبذلك أخذ قانون الأحوال كما في المادة (٢٨٣) .

وقال الشافعية : القربى من جهة الام تحجب البعدي من جهة الأب ، كأُم الأم مع أم أم الأب ، فالثانية محجوبة^٣ لبُعدها ، أما إذا كانت القربى من جهة الأب ، كأُم الأب مع أم أم الام ففيها قولان عندهم ، وقيل وجهان^(١) ، أصحها أن البعدي لا تحجب^٤ بالقربى .

(١) الأقوال : لأمام المذهب ، والأوجه : للماء مذهبه يخترجونها على مقتضى أصوله وقواعده .

وإذا كانت الجدتان من جهة الأب ، وإحداها أقرب من
الأخرى ، كأم أب مع أم أم الأب ، ففيها خلاف عندم أيضاً ولكن
الصحيح ان البعدي تسقط بالقربي . والله أعلم .

أُسْنَدُ

من هم أصحاب السدس ، اذكر كل واحد منهم ، بين دلائل
أخذم السدس ، بماذا يخالف الجد الأب ، صور مسائل فيها بنت
ابن عليا وسفلى وأعطى كلاً حقه ، متى تأخذ الأخت لأب السدس ،
ما الدليل على أخذها السدس ، من هو ولد الام ، ومتى يأخذ السدس ،
ما الدليل على أخذه السدس ، من هي الجدة الصحيحة ، اذكر
فرض الجدة واحدة ومتعددة ، بين ميراث الجدة القربي والبعدي ،
والمذاهب في ذلك .

تبرين

- ١ مانت عن زوج وأب وبنتين، ٢ مانت عن بنتي ابن واخ شقيق،
- ٣ عن ام واخ شقيق، ٤ عن زوج وابوين، ٥ عن زوجة وابوين، ٦ عن زوج وأم وجد ٧ عن زوجة وام وجد، ٨ عن زوج وأم وأختين لأب وأم،
- ٩ عن أم وأخت شقيقة وأخت لأب وأختين لأم، ١٠ عن زوجة وأخوين لأم وأختين لها، ١١ عن أبوين وبنت، ١٢ عن بنت وبنت ابن واخ شقيق،
- ١٣ عن جدة وابن وثلاث بنات، ١٤ عن ثلاث جدات وثلاث بنات وأخت لأب .

١ - ماتت عمه زوج وأب وبنتين .

	١٣	١٤
$\frac{1}{2}$	زوج	٣
$\frac{1}{4}$	أب	٢
$\frac{1}{4}$	بنت	٨
	٤	٤ بنت

للزوج الربع ٣ لعمه زوج وارث ، ولأب السدس ولعموبة
 ٤ لعمه زوج وارث أنثى ، وللبنتين الثلثان ٨ للتقدم
 وتكون المسألة من ١٢ لا يحتاج الربع مع السدس وتكون
 (١٣) . نلاحظ أن الأب لم يأخذ بالعموبة شيئاً لأن
 المسألة عائنة .

٢ - ماتت عمه بنتي ابن وأخ شقيقه .

	٣
$\frac{1}{2}$	بنتي ابن ٢
$\frac{1}{4}$	أخ
	١

المسألة من ٣ لعمه فريضة الشئيين وهي لبنات الابن
 ٢ للتقدم لعدم وجود ابن أو بنت ، والأخ الشقيق يأخذ
 الباقي ١ عموبة .

٣ - عمه أم وأخ شقيقه .

	٣
$\frac{1}{4}$	أم
$\frac{1}{4}$	أخ
	٢

المسألة من ٣ لعمه فريضة الثلث وهي للأم ١ لعدم
 وجود فرع وارث أو تقدم من الإخوة ، والأخ الشقيق
 له الباقي ٢ عموبة لعدم وجود فرع ذكر أو أب .

٤ - ماتت عمه زوج وأبوين .

	٦
$\frac{1}{2}$	زوج
$\frac{1}{4}$	أب
$\frac{1}{4}$	أب
	٢

أحد الفراوين ، وهي ٦ يأخذ الزوج النصف ٣ لعدم
 وجود فرع وارث ويبقى من السهام ثلاث ، فتأخذ الأم ثلث
 الباقي ١ ولأخذ الأب الباقي ٢ عموبة .

٥ - ماتت عمه زوجة وأبوين .

	٤
$\frac{1}{2}$	زوجة
$\frac{1}{4}$	أم
$\frac{1}{4}$	أب
	٢

ثانية الفراوين وهي من ٤ للزوجة الربع ١ لعدم وجود فرع وارث
 ولأم ثلث الباقي ١ ولأخذ الأب الباقي ٢ عموبة .

٦ - مات عنه زوج وأم وجد

١	زوج	٦
١	أم	٣
٤	جد	١

المسألة من ٦ لا تختلط النصف مع الثلث ، يأخذ الزوج منها النصف ٣ لعدم وجود فرع وارث ، وتأخذ الأم الثلث ٢ لعدم وجود فرع وارث أو تعدد من جهة الأختوة ، ويأخذ الجد الباقي ١ عصبية لعدم وجود فرع وارث ، وهي مسألة يخالف الجديها بحكم الذب للدة الأم تأخذ فيها الثلث كاملاً ولو كان مكانه أب لأخذت ثلث الباقي .

٧ - مات عنه زوجة وأم وجد

١	زوجة	١٢
١	أم	٣
٤	جد	٥

المسألة من ١٢ لا تختلط الربع مع الثلث ، تأخذ الزوجة الربع ٣ لعدم وجود فرع وارث ، وتأخذ الأم الثلث ٤ لعدم وجود فرع وارث أو تعدد من جهة الأختوة ، ويأخذ الجد الباقي ٥ عصبية لعدم وجود فرع وارث ، وهي المسألة الثانية التي يخالف الجديها بحكم الذب للدة الأم تأخذ فيها الثلث كاملاً ، ولو كان مكانه أب لأخذت ثلث الباقي .

٨ - مات عنه زوج وأم وأختين لأب وأم

١	زوج	٨
١	أم	٣
٤	أختين	١

المسألة من ٨ وتعمل إلى ٨ لتزاحم الفرد منه حيث يأخذ الزوج النصف ٣ لعدم وجود فرع وارث وتأخذ الأم السدس ١ للتعدد في جهة الأختوة ، وتأخذ الأختان الشقيقتان الثلثين ٤ للتعدد وعدم وجود فرع وارث .

٩ - عمه أم وأخت شقيقة وأخت لأب وأختين لأم

١	أم	٧
١	أخت شقيقة	٣
١	أخت لأب	١
٤	أختين لأم	٢

المسألة من ٧ وتعمل إلى ٧ تأخذ الأم السدس ١ للتعدد في جهة الأختوة ، وتأخذ الأخت شقيقة النصف ٣ لانفرادها وعدم وجود فرع وارث أو تعدد من جهة الأختوة ، وتأخذ الأخت لأب السدس ١ لتعمل مع الأخت شقيقة ، وتأخذ الأختان لأم الثلث ٢ للتعدد وعدم وجود فرع وارث أو تعدد من جهة الأختوة .

١٠- مات عمه زوجة وأخوين للأم وأختين لها .

		٤	
		١٦	٤
١	زوجته	١	٤
٢	أخ للأم	٦	٣
٣	أخت للأم	٦	٣

٣ لكل أخ
٣ لكل أخت

للزوجة الربع ، وللزوج الأم والأخوات للأم الثلث ، وفي المسألة رد لثلاثة أفراد ، المسألة من خرج فرض الزوجة ٤ تأخذ الزوجة منها الربع ١ ويبقى ثلث سهام للزوج مع مقدار الرد وهي غير منقسمة عليهم ، فنضرب أصل المسألة بعد رد وسهم ٤ لاستقرار الذكور والإناث في الإرث فتصبح ١٦ تأخذ الزوجة ٤ والربع ٤ ويبقى لكل من الزوجة والأخوات ٣ سهام .

١١- عمه أبويه وبنت .

		٦	
		٢	١
١	أم	١	١
٢	بنت	٢	١

المسألة من ٦ تأخذ البنت منها النصف ٣ للأفراد ، وتأخذ منها الأم السدس ١ لوجود فرع وارث ، وتأخذ الأب السدس ١ والصوبة ١ للمهر ونزع وارث أختي .

١٢- عمه بنت وبنت ابن وأخ شقيقه .

		٦	
		٢	١
١	بنت	١	١
٢	بنت ابنه	١	١
٣	أخ شقيق	٢	١

البنت النصف للأفراد لها ، وبنت الابن السدس كاملة للثلاثين ، وللأخ شقيقه الباقي عصوبة ، والمسألة من ٦ للأخت الأم والنصف ، للبنت منها النصف ٣ وبنت الابن السدس ١ كاملة للثلاثين ، والباقي ٢ للأخ شقيقه عصوبة .

١٣- عمه عمدة وابن وثلاث بنات .

		٦	
		١	١
١	عمدة	٢	١
٢	ابن	٣	١
٣	بنت	٣	١

المسألة من ٦ للعمدة منها السدس ١ لعدم وجود أم تحبها أدب لو كانت أبوية ، والباقي ٥ للإبن والبنات عصوبة للذكر مثل حظ الأنثيين يأخذ الإبن منها ٢ وتأخذ كل واحدة من البنات ١ سهم واحد .

١٤ - عمه ثلاث جهات وثلاث بنات وأخت لأب .

	٦	
١	١	جدة ٣
٢	٤	بنات ٣
٤	١	أخت ١

أصل المسألة منه ستة مخرج الكسر المصغر ، تأخذ الجدات فيها السمس ١ لعدم وجود أمم تجمعهم ، لعدم وجود أب لوكوع الأبيات ، وتأخذ البنات الثلثين ؛ لعدم وجود أبه مسمون ليصيرهن ، وتأخذ الأخت لأب الباقي ١ عسوية « الأختوات مع البنات مصبات » .

باب التعصيب

يحتوي على تعريف العصبية ، ودليل توريثها ، وأقسامها ، وحكم كل صنف منها

تعريف العصبية :

وَحَقُّ أَنْ تَشْرَعَ فِي التَّعْصِيبِ
بِكُلِّ قَوْلٍ مُوجَزٍ مُصِيبٍ
فَكُلُّ مَنْ أَحْزَرَ كُلَّ الْمَالِ
مِنَ الْقَرَابَاتِ أَوْ الْمَوَالِي
أَوْ كَانَ مَا يَفْضُلُ بَعْدَ الْفَرَضِ لَهُ
فَهُوَ أَخُو الْمَصُوبَةِ الْمُفْضَلَةُ

الشرح ، تعريف العصبية :

العصبية لغة : قوم الرجل أبوه وابنه ومن اتصل بهما ذكورة .
واصطلاحاً : مَنْ لَيْسَ لَهُ سَهْمٌ مَقْدَرٌ صَرِيحٌ مِنَ الْوَرْثَةِ .

الدليل على توريثها :

والدليل على توريثها قوله تعالى : ﴿ يوصيكم الله في أولادكم :
للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ وقوله سبحانه : ﴿ فَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً
رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ وقوله عن وجعل :

﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلَا تُمَرُّ بِهِ ثَلَاثٌ﴾ ، وقوله ﷺ :
أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا بَقِيَ فَلَا وَلى رَجُلٍ ذَكَرَ ^(١) .

أقسام العصبۃ النسبیة :

كَالْأَبِ وَالْجَدِّ وَجَدِّ الْجَدِّ
وَالْإِبْنِ عِنْدَ قُرْبَيْهِ وَالْبُعْدِ
وَالْأَخِ وَابْنِ الْأَخِ وَالْأَعْمَامِ
وَالسَّيِّدِ الْمُعْتَقِ ذِي الْإِنْعَامِ
وَهَكَذَا بَنُوهُمْ جَمِيعًا
فَسَكُنْ لِمَا أَذْكَرُهُ سَمِيعًا

الشرح :

المصبة على قسمين نسبية ، وسببية ، فالنسبية على ثلاثة أنواع :
عصبۃ بنفسه ، وعصبۃ بغيره ، وعصبۃ مع غيره .
فالعصبۃ بنفسه : ذكرٌ لَا يَدْخُلُ فِي نَسَبِهِ إِلَى الْمَيِّتِ أَشْيٌ ،
وجهاً لها أربعة مرتبة :

١ - جهة البنوة : وهم أبناء الميت ، ثم أبناءهم وإن نزلوا .

(١) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والامام أحمد رضي الله عنهم .

- ٢ - جهة الأبوة : وهي أبو الميت ثم جده وإن علا .
- ٣ - جهة الأخوة ، وهم إخوة الميت الأشقاء ، ثم إخوته من أبيه ، ثم أبناء الإخوة الأشقاء ، ثم أبناء الذين لأب مهمل نزلوا .
- ٤ - جهة العمومة : وهي أعمام الميت لأبويه ، ثم أعمامه لأبيه ، ثم أبناء الأعمام لأبوين ، ثم أبناء الأعمام لأب .

عَلَيْكُمْ الْعَصْبَةُ بِنَفْسِ :

وَمَا لِلَّذِي الْبُعْدَى مَعَ الْقَرِيبِ
فِي الْإِرْتِ مِنْ حَظٍّ وَلَا تَصِيبِ
وَالْأَخُ وَالْعَمُّ لَأُمٍّ وَأَبٍ
أَوْلَى مِنَ الْمُدْنِيِّ بِشَطْرِ النَّسَبِ

الشرح :

فإذا وُجد واحد من هؤلاء أخذ المال كله ، أو أخذ ما بقي بعد ذي الفرض ، وأما إذا تعددوا فيقدم جهة البنوة ، ويأخذ أبناء الميت المال كله ، أو ما بقي بعد ذي الفرض ، فإذا لم يوجد الأبناء فأبناءهم . وإن نزلوا يقومون مقامهم .

فإذا لم يوجد أحد من البنين ولا من أبنائهم انتقل الميراث إلى :
جهة الأبوة : فيرث الميت أبوه ثم جده : أبٌ أبيه وإن علا ،

فإن لم يكن أب ولا جد ينتقل الميراث إلى :
 جهة الوفاة : فيأخذ المال إخوة الميت الأشقاء ، ثم الذين
 لأب ، ثم أبناء الأشقاء ، ثم أبناء الإخوة من الأب ، فإذا لم يكن
 أحد من أهل هذه الجهة انتقل الميراث إلى :
 جهة العمومة : فيرث أعمام الميت الأشقاء ، ثم أعمامه لأبيه ،
 ثم أبناء الأعمام الأشقاء ، ثم أبناء الذين لأب .

المقصود

إن أقرب العصبات يأخذ المال كله ولا يأخذ الأبعد منه شيئاً .
 فإذا وُجد الابن والأب والأخ : فالأب والابن وللأب فرضه
 ولا شيء للأخ ، وإذا وُجد الابن وابن الأخت فالأب كله للابن ، وكذلك
 أقوى العصبات ، فإذا وُجد الأخ الشقيق والأخ لأب فالأب فالأب كله
 للشقيق ، وإذا وُجد العم الشقيق والعم لأب فالأب فالأب كله للعم الشقيق ،
 وهكذا . ويبيّن الجعبري رحمه الله حكم المصبة بنفسه مرتباً فقال :
 فيالجهة التقديم ثم بقرابه

وبعدهما التقديم بالقوة اجتماعاً

العصب بغيره وحكمها :

والابن والأخ مع الإناث
 يُعصَبَانِ فِي الْمِيرَاثِ

الشرح :

العصبة بغيره منحصرةٌ في أربع منه النسوة ، وهن : البنت ،
وبنت الابن وان نزلت ، والأخت الشقيقة ، والأخت من الأب .
فكل واحدة منهن تكون عصبة بأخيها ، ويقسمون التركة :
للمذكر مثل حظ الأنثيين ، وبنت الابن تكون عصبةً بأخيها وبابن
عمها الذي في درجتها أو أنزلَ منها ، إذا لم ترث بغير ذلك .

العصبة مع غيره ومكملها :

والأخواتُ إنْ تَكُنْ بناتُ

فهنَّ معهنَّ مُعَصِّباتُ

الشرح :

العصبة مع غيره مختصة بالأخوات مع البنات ، إذا لم يكن معهن
أخ ذكر ، فإذا وُجد بنات الميت وأخواته ، أخذ البنات فرضهن من
التركة ثم أخذ الأخوات ما بقي عصوبةً ، وتُقدَّم الشقيقات على
اللاتي لأب ، وأما الأخوات لأُم فيسقطن بالولد كما يأتي .

العصبة السببية :

العصبة السببية منحصرة في عتق الإنسان ، فإذا أعتق الإنسان

عبده ، ثم مات العبد وليس له وارثٌ نسبي ولا صاحبٌ فرضٍ .
ورثه السيد المعتق ذكراً كان أو أنثى .

تغيير : الأنثى لا تكون عسبة بنفسها إلا المعتقة كما قال المصنف
رحمه الله :

وليسَ في النساءِ طُرّاً عَصَبَةٌ

إلا التي منَّتْ بِمَعْتَقِ الرِّقَبَةِ

وقد أعتقت القوانين الدولية الإنسان وحرَّرتْه ، فلذا تركنا
البحث فيه ، والله أعلم .

مذاكرة

من هو العسبة لغة واصطلاحاً ، ما دليل توزيعها ، اذكر أقسامها ،
بيِّن أنواع العسبة ، ما هي جهات العسبة بنفسه ، ما حكم العسبة بنفسه ،
من هو العسبة بغيره وما حكمه ، من هو العسبة مع غيره وما
حكمه ، أيُّ الأخوات تكون عسبة مع البنات ، إذا كان للميت
أخوات شقيقات وأخوات لأب ، فن يكون منهن عسبة مع البنات ،
ما هي العسبة السببية وما حكمها ، هل يوجد عسبة سببية في هذا
المصر ، هل تكون الأنثى عسبةً بنفسها .

باب الحجب

يشتمل على معنى الحجب ، أقسامه ، بيان الحجب بالوصف ،
والحجب بالشخص ، حجب الحرمان ، حجب النقصان ، تنبيه .

معنى الحجب :

الحجب لغة : المنع والحرمان ، ومنه قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ
رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّحَجُوبُونَ ﴾ . واصطلاحاً : منع مَنْ قام به سبب الإرث
من الارث كلاً أو بعضاً .

أقسام ، وهو على قسمين :

القسم الأول : حجب بالوصف ، وهو حجب عن الميراث
بالكلية لوصف قائم بالوارث منعه عن الميراث ، ككونه قاتلاً أو
كافراً ، وهذا عُرِفَ حكمه مما تقدم في موانع الإرث .

القسم الثاني : حجب بالشخص ، وهو على نوعين : حجب
حرمان ، وحجب نقصان .

النوع الأول : حجب الحرمان :

فحجب الحرمان ، هو حجبٌ عن كل الميراث مع قيام الاهلية
له ، والورثة فيه صنفان :

صنف لا يُحجبون حجبَ حرمان قطعاً وهم ستة : الأَبوان ،
والزَّوجان ، والابن والبنت . وصنف يرثون تارة ويحرمون أخرى ،
وذلك ما بيّنه المصنف رحمه الله بقوله :

والجَدُّ مُحجَّبٌ عَنِ الْمِيرَاثِ
بِالْأَبِ فِي أَحْوَالِهِ الثَّلَاثِ
وَنَسْقُطُ الْجَدَّاتِ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ

بِالْأُمِّ ، فَافْهَمْنَهُ وَقِسْ مَا أَشَبَّهُهُ

وهكذا ابنُ الابنِ بِالْإِبْنِ فلا
تَبْغِ عَنِ الْحُكْمِ الصَّحِيحِ مَعْدِلاً
وَنَسْقُطُ الْإِخْوَةَ بِالنِّسَاءِ

وبِالْأَبِ الْأَدْنَى كَمَا رُوِيَ نِسَا
أَوْ بِنْتِي الْبَنِينَ كَيْفَ كَانُوا

سَيِّتَاتٍ فِيهِ الْجَمْعُ وَالْوَحْدَانُ
وَيَفْضُلُ ابْنُ الْأُمِّ بِالْإِسْقَاطِ

بِالْجَدِّ فَافْهَمْنَهُ عَلَى احْتِيَاطٍ
وَبِالْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ

بَجْمَا وَوَحْدَانَا فَقُلْ لِي زِدْتِي

ثُمَّ بَنَاتُ الْإِبْنِ يَسْقُطْنَ مَنَى
 حَازَ الْبَنَاتُ الثَّلَاثِينَ يَأْتِي
 إِلَّا إِذَا عَصَبَهُنَّ الذَّكَرُ
 مِنْ وَلَدِ الْإِبْنِ عَلَى مَا ذَكَرُوا
 وَمِثْلُهُنَّ الْأَخَوَاتُ الثَّلَاثِي
 يُدْلِينَ بِالْقُرْبِ مِنَ الْجِهَاتِ
 إِذَا أَخَذْنَ فَرْضَهُنَّ وَافِيَا
 أَسْقَطْنَ أَوْلَادَ الْأَبِ الْبَوَاقِيَا
 وَإِنْ يَكُنْ أَخٌ لَهَا حَاضِرَا
 عَصَبَهُنَّ بَاطِنَا وَظَاهِرَا

الشرح :

فالجد يأخذ سدس المال مع ابن الميت ، والسدس والتعصيب
 مع بنته ، والتعصيب المحض عند عدم الولد ، فإذا كان أب الميت
 حياً حجبته عن الميراث بأحواله الثلاثة المذكورة .
 وتجب الأم الجدات كلهن ، سواء كن من جهة الأم
 أو من جهة الأب ، والابن يحرم ابنه ، وكل ابن ابن يحجب ابنه .
 والابن وابنه وإن نزل يحرم إخوة الميت وأخواته مطلقاً .

والأخ والأخت من الأثم يُحجَّبون من الميراث بوله الميت وأبيه وجده .

وبنت الابن واحدة فأكثر تسقط بالبنتين ، إلا إذا كان معهن ابنٌ ابن في درجتهم أو أنزل منهن ، فيمصبَّب بنات الابن اللَّاتي لا فرضَ لهن بعد إعطاء ذوي الفروض حقَّهم .

وكذلك الأخواتُ الشقيقاتُ إذا أخذن الثلثين أسقطن الأخوات لأب من الميراث ، وبقي لهنَّ البكاء على الميت ، إلا إذا كان لهنَّ أخ لأب فيمصبن بالباقي من التركة ، ويسمى الأخ المبارك .

وهذا النوع منحصرٌ في تسعةَ عَشَرَ نفرًا ، أنا عشر رجلاً وم : ابن الابن ، الجد ، الأخ مطلقاً ، ابن الأخ الشقيق ، ابن الأخ لأب ، العم الشقيق ، العم لأب ، ابن العم الشقيق ، ابن العم لأب ، المعتق .

وسبع من النساء وهن : بنت الابن ، الجدة مطلقاً ، الأخت مطلقاً ، المعتقة .

النوع الثاني : حجب النقصان :

وحجب النقصان : هو نقلُ الوارثِ من فرضٍ أعلى إلى فرض أدنى ، وذلك كحجب الزوج والزوجة كل منهما إلى نصف

فرضه بوجود الولد ، وكحجب الأم من الثلث إلى السلس بوجود
الولد أو تعدد الاخوة ، وكحجب البنت والاخت من النصف إلى
التعصيب بوجود الابن والاخ ، وهكذا .

وينحصر هذا النوع في تسعة نفر ، ثلاثة رجال وهم : الأب ،
الجد ، الزوج . وست نساء وهن : الأم ، الزوجة ، البنت ، بنت
الابن ، الاخت الشقيقة ، أو لأب .

تغيير

التي لها فرض من النساء قد تصير عصباً بأخيها أو بنفيده ،
وأما التي لا فرض لها فلا تصير عصباً بأخيها ، فإذا ترك الميت ابن
أخيه مع بنت أخيه ، أو ترك ابن ابن أخيه مع بنت أخيه ورث كل
المال ابنُ الاخ أو ابن ابن الاخ دون بنت الاخ وهذا معنى قوله
رحمه الله :

ولينس ابنُ الاخ بالمُعَصَّب

مَنْ مِثْلُهُ أَوْ فَوْقَهُ فِي النَّسَبِ

المسألة المشتركة

وإن تَجِدَ زَوْجًا وَأُمًّا وَرِثًا
وَإِخْوَةً لِّلْأُمِّ حَازُوا الثُّلُثَا
وَإِخْوَةً أَيْضًا لِلْأَبِ
وَاسْتَخَرُوا الْمَالَ بِفَرْضِ النَّصَبِ
فَاجْعَلُوا لَهُمْ كُلَّهُمْ لَأُمًّا
وَاجْعَلْ أَبَاهُمْ حَجَرًا فِي الْيَمِّ
وَاقْسِمِ عَلَى الْإِخْوَةِ ثُلُثَ التَّرَكَةِ
فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الْمُشْتَرَكَةُ

الشرح :

خُصِّتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِالذِّكْرِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْخُرُوجِ عَنِ الْقَاعِدَةِ
فِي الْمِيرَاثِ وَهِيَ : أَنَّ ذَا الْفَرَضِ يَأْخُذُ حِظَّهُ وَمَا بَقِيَ يَأْخُذُهُ الْمَصْبِيَّةُ .
وَصَوْرَتُهَا : أَنَّ تَمُوتَ امْرَأَةٌ عَنْ زَوْجٍ وَأُمٍّ وَأَخْوَيْنِ فَأَكْثَرُ لَأُمٍّ ،
وَأَخٍ فَأَكْثَرُ لِأَبَوَيْنِ فَنُصْفُ الْمَالِ لِلزَّوْجِ ، وَسُدُسُهُ لِلْأُمِّ ، وَالثُّلُثُ
لِلْأَخْوَيْنِ لَأُمٍّ . فَلَمْ يَبْقَ شَيْءٌ لِلْمَصْبِيَّةِ - أَيِ الْإِخْوَةِ الْإِثْنَيْنِ - مَعَ
أَنَّهُمْ شَارَكُوا الْإِخْوَةَ لَأُمٍّ فِي الْقِرَابَةِ وَزَادُوا عَلَيْهِمْ قُوَّةً بِأَبِيهِمْ ،

ولذلك نشأ الخلاف بين الصحابة رضي الله عنهم .

فذهب أبو بكر وعلي وابن عباس وأبي بن كعب وأبو موسى الأشعري وابن مسعود - في أظهر الروايتين عنه - رضي الله عنهم إلى أنه لا شيء للإخوة الأشقاء ، طرداً للقاعدة بدون ما استثناء ، وإليه ذهب الحنفية والحنابلة ، وأحد القولين للشافعية .

وذهب عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وابن مسعود - في قوله الأخير - رضي الله عنهم إلى أن العصبية يشاركون أولاد الأم في الثلث الباقي ، فيُحَسَّبُونَ كلهم أولاداً أم ويَشْتَرِكُونَ في الثلث الباقي ذكرهم وأنثاهم سواء ، وهو قول عمر رضي الله عنه آخر ، حيث قضى أولاً بأن لا شيء لهم ، ثم وقعت في العام القابل فأراد أن يقضي بما قضى به أولاً فقال له زيد بن ثابت رضي الله عنه : هب أن أبام كان حماراً ، ما زادم الأب إلا قريباً ، وقيل : قاتل ذلك أحد الورثة وقيل : قالوا : هب أن أبانا كان حجراً ملقى في اليم^(١) ، ولما قيل له ذلك شرك بينهم ، وبذلك أخذ مالك ، وبه قطع أصحاب الشافعي ، وبه أخذ قانون الميراث الجديد في المادة (٢٦٧) الفقرة الثانية .

وشروط هذه المسألة ثلاثة :

(١) لذلك لقيت بالحارية ، وبالجزيرة ، وباليمية ، وبالمشركة .

- ١ - أن يكون أولاد الأم اثنين فأكثر .
- ٢ - أن يكون الأخ شقيقاً سواء أكان واحداً أم متعدداً ، معه أنثى أم لا ، فلو كانوا لأب سقطوا إجماعاً .
- ٣ - أن يكون الاثنيان فيهم ذكر ، فلو كانوا إناثاً ورثن بالفرض ، وبطل الاشتراك . والله أعلم .

أُسْئَلُ

يَتَن معنى الحجب ، ما هي أقسام الحجب ، ما هو الحجب بالوصف ، اذكر حجب الشخص وأنواعه ، اشرح أصناف حجب الحرمان ، ما هو حجب النقصان ، كم عدد الذين يحجبون حجب نقصان ، من تكون عصابة بأخيها ، اذكر المسألة المشتركة والمذاهب فيها .

مسائل يطلب حلها

- ١ ماتت عن زوج وبنت وبنت ابن وثلاث أخوات متفرقات .
- ٢ مات عن زوجتين وأبوين وثلاث أخوات متفرقات .
- ٣ ماتت عن زوج وأبوين وثلاث إخوة متفرقين .
- ٤ مات عن ثلاث زوجات وثلاث بنات وثلاث جدات وثلاث

بنات ابن ، وابن ابن ، وأخوين من الأب .

٥ ماتت عن زوج وجدٍ أب أب ، وجد أب أم ، وثلاث جدات ، وبنتي ابن ، وابن ابن ابن ، وثلاث أخوات متفرقات .

٦ مات عن زوجة وابن وبنت وأبوين وثلاث أخوات متفرقات .

٧ مات عن أربع زوجات وأربع بنات وبنت ابن وابن ابن وأخوين لأم وأخوين لابوين .

المألة الستة

ماتت عمه زوج وأم وأخوين فأكثر لأُم وأخ فأكثر لأبوين .

في المسألة يأخذ صاحب القرض حظه ، فالزوج يأخذ النصف ٣ لعدم وجود فرع وارث ، والأم تأخذ الميراث ١ للمتقدم في جهة الإخوة ، والإخوة لأُم يأخذون الثلث ٢ لعدم وجود فرع وارث أو أصل ذكر فلا يبقى شيء للمنفق الشقيق مع أنه شارك الإخوة لأُم في العزابة و زاد

١٨	٦	
٩	٣	زوج $\frac{1}{2}$
٣	١	أم $\frac{1}{4}$
٤	٢	أخ لأُم $\frac{1}{4}$
٢		أخ ش $\frac{1}{4}$

عليهم قوة بأبائهم ، وقد قضى فيها سيدنا عمر رضي الله عنه على هذه الصورة ، ولما وقعت في العام القابل كما دأن يقضي فيها بما قضى به أولاد ، إلا أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال له : لعب أن أبالقهم كان محمداً ، ما زادهم الذب إلا قرباً ، ففعل الإخوة الشقاء شركاء في الثلث ٢ مع الإخوة لأُم ، وفي ذلك يقول صاحب المتن رحمه الله : فاحملهم كلهم لأُمهم واحمل أبالقهم في الميراث واقسم على الإخوة ثلث التركة ... وشروط المسألة ثلاثة : ١ - أن يكون أولاد الأم اثنين فأكثر . ٢ - أن يكون أخ شقيق أو إخوة أشقاء ، فلو كانوا لأب سقطوا لولد لأُم بقربة واحدة . ٣ - أن يكون الشقاء فيهم ذكر ، فلو كانوا إناثاً فقط ورثت بالفرض وبطل الإشتراك . ونصحه من ضرب عدد رؤوس الإخوة ٣ في أصل المسألة ٦×٣=١٨ للزوج منها ٩ وللأم ٣ ويفضل ٦ أسهم يأخذ كل أخ منها سهمين .

١ - ماتت عمه زوج وبنت وبنت ابنة وثلاث أخوات متفرقات . ٢ - ماتت عمه زوجين وأبوين وثلاث أخوات متفرقات .

١٢	
٣	زوج $\frac{1}{2}$
٢	أم $\frac{1}{4}$
٧	أب $\frac{1}{4}$
	أخت م
	أخت م
	أخت م

١٢	
٣	زوج $\frac{1}{2}$
٦	بنت $\frac{1}{4}$
٢	بنت ابن $\frac{1}{4}$
١	أخت م
	أخت م
	أخت م

المسألة من ١٢ لا تحتلط السمس مع الربع ، للزوجين منها الربع ٣ لعدم وجود فرع وارث ، ولأُم السمس ٢ لتقدم الأخوات لذين يجبان الأم محبة فليقتصر فرضها من الثلث إلى السمس وإن كان محجوزات بالأب ، ويفضل الباقي ٧ يأخذها الأب بالصوبة لعدم وجود فرع وارث ، ولا تستر المسألة غراريت لأن حظه الأم أصل السمس للمتقدم في جهة الإخوة . ونصحه

المسألة من ١٢ لا تحتلط السمس مع الربع ، للزوج منها الربع ٣ لوجود فرع وارث ، وللبنت النصف ٦ لا تغزأها لعدم وجود ابن يعصبها ، وتأخذ بنت الابن السمس تكملتها للثنتين ، والأخت الشقيقة تأخذ الباقي ١ عصبوبة الأخوات مع البنات عصببات ، أما الأخت لأب فلا حظ لها لأن بصيرة ذهبت للأقوى قرابة ، والأخت لأُم محبوبة بالفرع الوارث .

المسألة من ٢٤

٣ - مات عمه زوج وأبوين وثلاث إخوة متفرقين .

١	زوج	٣
١	أم	١
ع	أب	٢
م	أخ ش	
م	أخ ب	
م	أخ م	

أصل المسألة ٦ فرض الزوج فيها النصف ٣ لعدم وجود فرع وارث ، وتأخذ الأم السدس ١ لتعدد الإخوة ، فهم يجوبونها حسب نقصان فيقفصون فرضها من الثلث إلى السدس ، وإلا كانوا محجوبين بالأب ، ويقتل الباقي ٢ يأخذ الأب عصبية ، أما الإخوة .. الشقيقه والذي للأب والذي للأم فهم محجوبون بالأب ، ولد تقسم المسألة غداوية لأن حظ الأم فيها أصل السدس لتعدد الإخوة .

٤ - مات عمه ثلاث زوجات وثلاث بنات وثلاث بنات ابنه . مات عمه زوج وعمه الأب وعمه الأم وثلاث حيدات . وبقي أبوه وأبيه ابنه وأبيه ابنه وثلاث أخوات متفرقات .

١	زوج	٣
١	بنات	٣
١	بنات ابنه	٣
ع	بنات ابنه	٣
م	أخ لأب	٢

١	زوج	٣
١	بنات	٣
١	بنات ابنه	٣
ع	بنات ابنه	٣
م	أخ لأب	٢

أصل المسألة ٤٤ لا حظ لها من الثلثين والسدس ،

للزوجات الثلث ٣ لوجود فرع وارث ، ولبنات الثلث ١٦ لتعدد الزوجات السدس ٤ لعدم وجود أم تحجبهن أو أب إن كن أبويات ، ولبنات الابن من ابن الابن الباقي ١ عصبية للذكر مثل حظ الأنثيين ، أما الأخ لأب فمحجوب بالفرع الوارث الذكر (ابن الابن) والهام غير شقيقة على الرؤوس ، وتصح

المسألة من ٣٦٠

أصل المسألة ١٤ تقول إلى ١٥ للزوج الربع ٣ لوجود فرع وارث وللجد أب الأب السدس ٩ لوجود فرع وارث وعدم وجود أب محجبه ، ولابن له الأم لأنه جد حي (بينه وبين الميت أنثى) ولبنات السدس ٢ لعدم وجود أم تحجبهن ، وعدم وجود أب يحجبهن لو كن أبويات ، ولبنات الابن الثلث ٨ لتعدد لهن ، وينفذ ابن ابن الابن بالعصبية فلا يبقى له شيء ، ولأب الفرع ، ذلك بالسهام عنه أصل المسألة ، وأما الأخوات المتفرقات الثلث « شقيقة » للأم ، لأب « فمن محجوبات بالفرع الوارث الذكر . معاملة : انفراد ابن الابن بالابن بالعصبية عنه بنات الابن لأنه أسفل منهن فهو يصيب منه في درجته ومنه فوقه ما عدا الطبقة الأولى من بنات الابن لأنها تقوم مقام البنات عند عدم وجودهن دائماً .

٦- مات عنه زوجة وابنه وبنت وأبوين وثلاث أخوات
متفرقات .

١	زوجة	٢
١٣	ابن	ع ٢
	بنت	
٤	أم	١
٤	أب	١
٠	أخت ش	
٠	أخت م	
٠	أخت ب	

أصل المسألة ٩٤ لا يختلط إسمه بالمدس تأخذ الزوجة إثنين
٣ لوجود فرع وارث ، وللابن مع البنت الباقي ١٣ عسوية
للمذكر مثل حظ الأنثيين حيث تأخذ الأم المدس ٤ لوجود الفرع
الوارث ، وكذا يأخذ الأب المدس ٤ لوجود الفرع الوارث ، أما
الأخوات المتفرقات فالشقيقة لا حظ لها بوجود الفرع الوارث
المذكر والأب ، وكذا الشقيقة لأب ، وأما التي للمم فتجب بالفرع بطلاناً
وبالأصل المذكر . وتصح المسألة من ٧٢

٧ - مات عنه أربع زوجات وأربع بنات وبنت ابنة
وابنه ابنة ابنة وأخوه للأم وأخوه للأبوين .

١	زوجة	٤
١٦	بنت	٤
٥	بنت ابنة	ع ٣
	ابن ابنة الأبوين	
٠	أخ للمم	٢
٠	أخ شقيق	٢

المسألة من ٩٤ لا يختلط إسمه بالثلاثين للزوجات المتفرقات ٣
لوجود فرع وارث ، وللبنات الثلاثان ١٦ للمتعدد ، ولبنت الابن
مع ابنه ابن الابن الباقي عسوية ٥ لأنه يصيب من في درجته ومن
فوقه وهو الابن المبارك ، إذ لو لم تكن بنت الابن شيئاً لكانت
البنات أخوات حظ البنات في حصة البنت ، ولا حظ للأخوة لوجود
الفرع الوارث المذكر . وتصح المسألة من ٩٨٨

باب الجرد

يُذكر فيه المذاهب في توريثه ، كيفية توريثه ، أحواله ، أمثلة
على الأحوال ، مسائل متفرقة ، المسألة الاكدرية .

وَنَبْتَدِي الْآنَ بِمَا أَرَدْنَا

فِي الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ إِذْ وَعَدْنَا ^(١)

فَأَنْتِ نَحْنُ مَا أَقُولُ السَّمْعَا

وَاجْمَعُ حَوَاشِي الْكَلِمَاتِ جَمْعًا

اعلم أنه لم يرد في حكم الجرد الصحيح مع الإخوة آية قرآنية ،
ولا حديث شريف ، ولذلك كان الصحابة رضي الله عنهم يتوقّون
الحكم في توريثه حتى قال عمر رضي الله عنه : أجرؤكم على قسمة الجرد
أجرؤكم على النار . وقال علي رضي الله عنه : مَنْ سرَّه أَنْ يفتحم
جرائم جهنم فليقض بين الجرد والإخوة . وعن ابن مسعود رضي الله
عنه : سَلَوْنَا عَنْ عُضْلِكُمْ وَاتْرَكُونَا مِنَ الْجَدِّ ، لَا حَيَاءَ لِلَّهِ وَلَا بِيَاءَ .
ولكن الأئمة رضي الله عنهم ذُوت مذاهبهم فيه بعد ذلك وضبطت ،

(١) وَعَدَ فِي بَابِ السُّدُسِ أَنْ يَذْكَرَ حُكْمَهُ مَعَ الْإِخْوَةِ بِقَوْلِهِ : وَحُكْمَهُ
وَحُكْمَهُمْ سِيَّانِي .

فلا ضمير على المفتي بأحدها .

مذاهب الأئمة فيه :

فذهب أبو بكر وابن عباس وابن الزبير وابن عمر وشعبة بن الزبير والحسن وابن سيرين وغيرهم من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم إلى أن الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب لا يرثون مع الجد . وبه أخذ أبو حنيفة رضي الله عنه .

وذهب زيد بن ثابت وعلي وابن مسعود ، نعمي وأهل المدينة وغيرهم رضي الله عنهم إلى أنهم يرثون مع الأب ، وبه أخذ الأئمة الثلاثة وصاحبنا أبي حنيفة أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهم .

وأخذ قانون الأحوال الشخصية من مذهب زيد وابن مسعود وعلي رضي الله عنهم فكون مذهباً مستقلاً وهاك نصه :

مادة ٢٨٩ (١) إذا اجتمع الجد العصبي مع الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب فإنه يقاسمهم كأخ إن كانوا ذكوراً فقط ، أو ذكوراً وإناثاً ، أو إناثاً عَصَبَتَيْنِ مع الفرع الوارث من الإناث .

٢ - إذا كان الجد مع أخوات لم يُعَصَّبَنَّ بالذكور ، ولا مع الفرع الوارث من الإناث فإنه يستحق الباقي بعد أصحاب الفروض بطريق التعصيب .

٣ - على أنه إذا كانت المقاسمة أو الإرث بالتعصيب على الوجه المتقدم تحرم الجدة من الارث أو تنقصه عن السدس اعتبر صاحب فرض السدس .

٤ - ولا يعتبر في المقاسمة من كان محجوباً من الإخوة لأب .
وتفسيراً للمواد نذكر المذاهب :

مذهب علي وابن مسعود رضي الله عنها :

الجدة يقاسم الإخوة ما لم ينقص حظها من السدس عند علي ،
ومن الثالث عند ابن مسعود ، وبنو الملات لا يعتد بهم في المقاسمة
مع بني الأعميان ، وأن الأخوات المنفردات ذوات فروض مع الجدة^(١) .

ومذهب زيد رضي الله عنه ذكره المصنف رحمه الله بقوله :

واعلم بأنَّ الجَدَّةَ ذُو أَحْوَالٍ
أُنْبِيكَ عَنْهُمْ عَلَى التَّوَالِي
يُقَاسِمُ الْإِخْوَةَ فِيهِمْ إِذَا
لَمْ يَمُدِّ الْقَسَمُ عَلَيْهِ بِالْأَذَى

(١) نقله الامام الباجوري رحمه الله في حاشيته على الشنشوري شرح الرحبية .
اه مؤلف . وبنو الملات : هم الاخوة لأب ، وبنو الأعميان : هم
الاخوة الأشقاء .

فَتَّارَةً يَأْخُذُ ثُلُثًا كَامِلًا
إِنْ كَانَ بِالْقِسْمَةِ عَنْهُ نَازِلًا
إِنْ لَمْ يَسْكُنْ هُنَاكَ ذُو سِهَامٍ
فَاقْنَعْ بِإِضَاحِي عَنْ اسْتِفْهَامٍ

الشرح :

الجد مع الإخوة له أحوال :

١ - أن يكون معه إخوة فقط - أي بدون ذي سهم - فحينئذٍ
يأخذ أكثر الحصتين : من المقاسمة ، ومن ثلث جميع المال ، فأبي
السهمين أوفر أخذه .

الأمثلة :

فلو مات عن جد وأخت ، أو عن جد وأختين ، أو عن جد
وثلاث أخوات ، أو عن جد وأخ ، أو عن جد وأخ وأخت ، كانت
المقاسمة خيراً له في الصور الخمسة ، لأنه يأخذ في الأولى ثلثي المال ،
وفي الثانية والرابعة نصف المال ، وفي الثالثة والخامسة خمسي المال ،
وكل ذلك خير للجد من ثلث المال .

ولو ترك جدًا وأخوين ، أو جدًا وأخًا وأختين ، أو جدًا

وأربع أخوات استوى ثلث المال مع المقاسمة في هذه الصور الثلاث .
وفي غير هذه الصور النامية ثلثُ المال خيرٌ للجد ، فلو ترك
الميتُ جدًا وثلاث إخوة ، أو جدًا وأخوين وأختًا ، أو أكثر من
ذلك فيأخذ الجدُ ثلثَ المال ويُقسم الباقي بين الإخوة للذكر مثلُ حظ
الأنثيين .

وتارة يأخذُ ثلثَ الباقي
بِمَدِّ ذَوِي الْفُرُوضِ وَالْأَرْزَاقِ
هَذَا إِذَا مَا كَانَتْ الْمُقَاسِمَةُ
تَنْقَعُهُ عَنْ ذَلِكَ بِالْمُزَاجَعَةِ
وتارة يأخذُ سدسَ المالِ
وليسَ عنه نازِلًا بِحَالٍ

الشرح :

- ٢ - أن يكون مع الجد إخوة وذو سهم فللجد حالان :
أ - أن لا يبقى للجد والإخوة شيء بعد إعطاء ذوي الفروض ،
أو يبقى أقل من السدس ، أو يبقى السدس ، ففي هذه الحال يفرض
للجد السدس ، وتُحرم الإخوة اتفاقًا .

المُسْتَدْرَك :

فلو ماتت عن زوج وبنيتين وأم وجد وأخ شقيق بهذه الصورة :

زوج	بنيتين	أم	جد	أخ ش
$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	2

ماتت عن زوج وبنيتين وجد وأخ لأب بهذه الصورة :

زوج	بنيتين	جد	أخ لأب
$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	2

ماتت عن زوج وأم وجد وأخ شقيق بهذه الصورة :

زوج	أم	جد	أخ ش
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$	2

٢ - أن يبقى بعد إعطاء ذي الفرض أكثر من السدس ،
فيأخذ الجدة أفضل الأمور الثلاثة :

أ - إما المقاسمة ، أي إذا قاسم الإخوة فيما بقي يصيبه أكثر من السدس ، فحينئذ يقاسم الإخوة .

ب - وإما ثلث ما يبقى - أي ثلث ما يبقى من أكثر سدس

المال - فيعطاه ، وتأخذ الإخوة بعده ما بقي ، فيقتسمونه : الذكر مثل حظ الأنثيين .

ج - وإما سدس جميع المال خير فيعطاه ، وما بقي فللأخوة .

الأمثلة :

ماتت عن زوج وجد وأخ لأب وأم بهذه الصورة :

المقاسمة خير للجد		
زوج	جد	أخ
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$
٢	٤	٤

ماتت عن جدة وجد وأخوين وأخت شقائق بهذه الصورة :

جدة	جد	أخوين	أخت
$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	يأخذون الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين	
٦	٣		

ماتت عن جدة وبنت وجد وثلاث إخوة لأب بهذه الصورة :

جدة	بنت	جد	أخ لأب ٣
$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	يقتسمون الباقي على عدد رؤسهم
٦	٢	٦	

سأنة :

وهو مع الإناث عند القسم .

مثل أخ في سهمه والحكم

إلا مع الأم فلا يحجبها

بل نلئت المال لها يصحبها .

الشرح :

يحسب الجد مع الأخوة والأخوات ، أو مع الأخوات فقط
كأخ منهم فيعطى معهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، مع ملاحظة
الأحوال المتقدمة ، إلا أن الأخوين فأكثر يحجبون الأم من الثلث
إلى السدس كما تقدم ، ولا يُعد الجد على الأم أخاً فيحجبها إلى
السدس مع أخ واحد ، بل تأخذ ثلث المال معه .

فلو مات عن أم وأخ شقيق وجد بهذه الصورة :

أم	جد	أخ
$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$

أو مات عن أم وجد وأخت لغير أم بهذه الصورة

أم	جد	أخت
١	الباقى بينها المذكور مثل	
٣	حظ الاثنين	

فالأم في هاتين الصورتين وأمثالهما لها ثلث المال .

مسألة :

واحتسبُ بَنِي الْأَبِ لَدَى الْأَعْدَادِ
وَارْقُضْ بَنِي الْأُمِّ مَعَ الْأَجْدَادِ
واحكمْ عَلَى الْإِخْوَةِ بَعْدَ الْعَدِ
حُكْمَكَ فِيهِمْ عِنْدَ فَقْدِ الْجَدِ

الشرح :

كل ما تقدم من أحكام الجد فيما إذا انفرد نوع الإخوة مع الجد ، بأن كانوا أسقاء أو لأب ، فاما إذا وجد الأشقاء والذين لأب مع الجد فانهم يُحسبون كأنهم من نوع واحد ، حتى إذا أخذ الجد نصيبه بمقتضى ما تقدم من أحواله انفرد الأشقاء في باقى المال ، وحرّم الإخوة لأب ، إلا إذا كانت أخت شقيقة واحدة وأُخذت نصفها فإذا بقي شيء فهو للإخوة من الأب .

المسألة :

مات عن جد وأخ لأبوين وأخ لأب بهذه الصورة :

جد	أخ ش	أخ لاب
$\frac{1}{3}$	$\frac{2}{3}$	م

مات عن جد وأخت شقيقة وأخ وأختين لأب بهذه الصورة :

جد	أخت ش	أخ لاب	أخت لاب
$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{2}$	الباقى لها للذكر مثل حظ	
	الانثيين	$\frac{2}{2}$	م

مات عن أم وجد وأخ شقيق وأخت لأب بهذه الصورة :

أم	جد	أخ ش	أخت لاب
$\frac{1}{6}$	المقاسمة	الباقى	م

مات عن أم وجد وأخت لأبوين وأخوين لأب بهذه الصورة :

أم	جد	أخت ش	أخوين لأب
$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	الباقى	$\frac{1}{2}$ المال الباقى

مسألة :

قول المصنف رحمه الله : وارفُضْ بني الأُم مع الأجداد ، أفاد
أن الجد إذا وجد معه الإخوة من الأُم ، فإنهم يَسْقُطُونَ وينفرد الجد
بالميراث ، وهذا الحكم متفق عليه بين الأئمة ، وتقدم عند قوله :
ويَفْضُلُ ابنُ الأم بالاسقاط بالجد .

مسألة :

قوله رحمه الله :

وَأَسْقُطْ بَنِي الإِخْوَةِ بِالْأَجْدَادِ
حُكْمًا بَعْدَ ظَاهِرِ رِشَادٍ
أراد أن أبناء الإخوة كيف كانوا لا يرثون مع الجد ، فلو مات
عن جد وبني إخوة أخذ الجد المال كله ولا شيء لبني الإخوة ، وهذا
مما اتفقت الأئمة عليه أيضاً .

المسألة الأكدرية

والاِختُ لا فَرَضَ مَعَ الجَدِّ لَهَا
فِيهَا عَدَا مَسْأَلَةٌ كَمَلَهَا
زَوْجٌ وَأُمٌّ وَهُمَا تَمَامُهَا
فَاعْلَمْ فَخَيْرُ أُمَّةٍ عِلَامُهَا
تُعْرَفُ يَا صَاحِبَ الْاِكْدَرِيَّةِ
وَهِيَ بَأَنِّ تَعْرِفُهَا حَرِيَّةِ
فَيُفَرِّضُ النِّصْفُ لَهَا وَالسُّدُسُ لَهُ
حَتَّى تَمُولَ بِالْفُرُوضِ الْمُجْمَلَةِ
ثُمَّ يَعُودَانِ إِلَى الْمُتَقَاسِمَةِ
كَمَا مَضَى فَاحْفَظْهُ وَاشْكُرْ نَاطِقَهُ

الشرح :

اعلم ان زيد بن ثابت رضي الله عنه لا يجعل الاخت مع الجد
صاحبة فرض إلا في المسألة الأكدرية (١) وهي زوج وأم وجد

(١) سميت أكدرية لأنها واقعة امرأة من بني أكدر ، وقيل لأنها كدّرت
على زيد مذهبه ، وقيل غير ذلك .

وأخت بهذه الصورة :

٣

٢٧	٩	٦	
٩	٣	زوج	$\frac{1}{2}$
٦	٢	ام	$\frac{1}{3}$
٨	٤	جد	$\frac{1}{6}$
٥		أخت	$\frac{1}{7}$

فقتضى ما تقدم من مذهبه أن يعطى الجد السدس وتسقط
الأخت كما هو مذهب أبي حنيفة وأحمد رضي الله عنهما ، ولكنه
فرض لها النصف وأعال المسألة إلى تسعة ، ثم ضمَّ سهام الأخت
إلى الجد وأعطاهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، فتصح من (٢٧)
كما رأيت .

للزوج منها (٩) وللأم (٦) وللجد (٨) وللأخت (٤) ،
وبهذا أخذ الشافعي ومالك رضي الله عنهما .

ويشترط أن لا يبدل أحد من هؤلاء الورثة ، فإذا أبدل أحد
مخرجت عن حكم الأكدرية والله أعلم .

مربع

١ ماتت عن جد وثلاث أخوات متفرقات ٢ هن جد وثلاث إخوة متفرقين .

٣ مات عن زوجة وجد وأختين لأبوين ، وأخوين لأب .

٤ ماتت عن زوج وجد وأخوين لأب وأم وأختين لأب .

٥ مات عن أم وبنت وجد وأخ لأبوين وأخ لأب .

٦ مات عن جدتين وابن ابن وجد وأخ لأب وأختين لأبوين .

مذاكرة

بين مذاهب الأئمة في الجدة ، كيف يرث الجدة مع الإخوة إن لم يكن ذو سهم ، اذكر الصور التي تكون المقاسمة فيها خيراً للجدة وعدّها ، ما هي الصور التي تستوي حاله فيها بين المقاسمة وثلاث المال ، ما هي أحوال الجدة مع ذي السهم ، بين الحال الأولى وأمثلتها اذكر الحال الثانية ، صور أمثلة الحال الثانية ، كيف يحسب الجدة مع الإخوة والأخوات ، هل يرث الإخوة لأم مع الجدة ، ما حكم الجدة لو وجد معه إخوة لأبوين وأخوة لأب ، اذكر أمثلة من هذا النوع ، هل يرث أبناء الأخوة مع الجدة ، الجدة مع الأخ هل يرث إذا كان الأم من الثلث إلى السدس ، ما هي المسألة الكدرية ، لم سميت أكدرية ، صور المسألة الكدرية وأعط كلاً من الورثة فيها سهمه .

١ - عمه محمد وثلاث أخوات متفرقات .

	٢	٤	
محمد	١	٢	
أخت شقيقة	١	٢	
أخت لأب			
أخت لأم	٠	٠	٢

الأخت لأم محبوبة بالجد ، فتبقى مع الجد أختان ، والملاحظة له معها القاسمة فتكون المسألة منه عدد من رؤوس ٤ للجد منها ٢ ويبقى سهمان للأختين وبما أن شقيقة الواسعة تأخذ بنصف ، فإنها تأخذ سهمين مستردة من التي لأب ما يكمل نصفها ، فالبقي للجد شئ . قال في مآل إهرابة شرح إسرارنا في: (إذا إذا كانت من غير الأختين أخت واحدة أخذت فرضها نصف الثلث بعد نصيب الجد فإنه يبقى سهم فلبقية العدلة والجد فله سهم (لأن الأختين شقيقات أو لأب يصرن عصبته مع الجد عند زيارته عنه فلا فرض لهن إلا في الذكر والجد ، وعطف الشقيقة الواحدة للجد على نصف المال ولا ينقص عنه مع وجود باقي العدلة فتأخذ فرضها كاملاً له . وعليه يمكن اعتبار المسألة ٢ تأخذ الجد منها سهماً واحداً ، وتأخذ الشقيقة سهم الآخر .

٢ - عمه محمد وثلاث أخوة متفرقين .

	٣	
محمد	١	
أخ شقيق	٢	
أخ لأب	٠	
أخ لأم	٠	٣

الأخ لأم محبوب بالجد يبقى مع الجد أخ شقيق وأخ لأب ، ومعهما شئ القاسمة أو ثلث المال ، ولذا تكون المسألة من ٣ يأخذ الجد منها ١ ويبقى ٢ لجهة الأخوة ، وحيث أن الأخ الشقيق يحجب الأخ لأب فإنه يأخذ الباقي ٢ بعد إعطاء الجد حظه .

ملحوظة : الإخوة لأب يحبون على الجد وإن كانوا محبوسين بالأخ الشقيق . . أما الإخوة والأخوات لأم فإنهم لا يحبون على الجد ولا يرون منه .

٣ - مات عنه زوجة وهد وأختين لأبوين وأخوين لأب.
 ٤ - مات عنه زوج وهد وأخوين لأب وأم وأختين لأب.

١	٤	زوج
١	١	هد
١	١	أخت حقيقية
٢	٠	أخت لأب

١	٦	زوج
١	١	هد
١	١	أخت حقيقية
٢	٠	أخت لأب

المسألة ٤ : للزوجة منها الربع ١ لعدم وجود فرع وارث ونفي ٢
 أسهم . تنظر في حال المدس الإضرات والإضوة فتجد بأن ثلث الباقي ١
 غير له من المقاسمة وسه مدس جميع المال فيعطاه ، وتأخذ إسقيقتان
 الباقي ٢ ولا تسي للإضوة لأب . قال في الرضا الزهنية : وتفسير
 المقاسمة عنده «أي عند زيد رضي الله عنه» أنه يجعل الجهد كأحد الإضوة
 وبنيو العمدت يدخلون في العشرة مع بني الأعمام (أمرأه الجهد فإذا أخذ
 الجهد نصيبه فنحو العمدت يجره من بني البائن خبايبه غير تسمية ، والباقي
 من الحالة بعد أخذ الجهد نصيبه لبني الأعمام فقط . أهد

المسألة ٥ : للزوج منها النصف ١ لعدم وجود فرع وارث
 ثم تنظر بين الجد والإضوة بعد ذي السهم فتجد أن ثلث الباقي يستوي
 مع مدس المال وهو غير له من المقاسمة لأن عدد رؤوس الإضوة
 أكثر من ٤ ونصيب المسألة سه من مخرجها في جزر أسهم ٣ فيكون
 نصيبها من ٦ للزوج منها النصف ٣ وللجد ثلث الباقي أو
 مدس جميع المال ١ ويبقى سهمان ، وصحت أن الإضوة لا يشاء
 مجموع الإضوة أو الإضوات لأب فإنها بأخذها الباقي ٢ مضمونة
 ونلاحظ أن السهام منقسمة على الرؤوس .

- بعد التمرين يمكنك وضع أصل المسألة من ٦ ابتداءً دون
 تطويل .

٥ - مات عمه أم وبنت ومهد وأخ لأبوين وأخ لأب

١	أم	١
١	بنت	١
١	مهد	١
١	أخ شقيق	١
٠	أخ لأب	٠

المسألة من ٦ تنال الأم منها السدس ١ فريضة لعمود فرع وارث ، وتأخذ البنت النصف ٣ فرضاً لفرعها ، ويغض سهمان للجد والدة ، وبالنظر في مال الجد والدة نجد أن سدس المال ١ غير للجد من القاسمة أو من الباقي لاستوائهما فالباقي ١ يبقى للأخ الشقيق حصوبة ، والأخ لأب محسوب على الجد وإن كان محبباً بالأخ الشقيق .

٦ - مات عمه جدتين وابنه ومهد وأخ لأب وأختين لأبوين .

١	جد	١
١	ابن ابن	١
١	جد	١
٠	أخ لأب	٠
٠	أخت شقيقة	٠

أصل المسألة ٦ للجدتين منها السدس ١ فرضاً لعدم ومهد أم تحجبهم ، ولعدم ومهد أب لو كان أبوان ، ولابنه ابنة الباقي ٤ حصوبة بعد فرض الجد حيث يأخذ السدس ١ فرضاً لقيامة مقام الأب ، أما الأخ لأب والشقيقتان فتحجبونه بالفرع الوارث الذكر . والسلام منكرة وجبة - أسى الجدتين وسهمها تبايه ف تأخذ عدد الرؤوس ٢ ونضربه بأصل المسألة ٦ فنخرج منه ١٢ كما هو مبين .

باب الحساب

يبحث فيه عن أصول المسائل ، العول ، أصوله التي تعول ،
أصوله التي لا تعول .

وإنْ تَرَدُّ مَعْرِفَةُ الْحِسَابِ
لَتَهْتَدِيَ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ
وَتَعْرِفَ الْقِسْمَةَ وَالتَّفْصِيلَ
وَتَعْلَمَ التَّمْنِيحَ وَالتَّأْصِيلَ
فَاسْتَخْرِجِ الْأُصُولَ فِي الْمَسَائِلِ
وَلَا تَكُنْ عَنْ حِفْظِهَا بِذَاهِلٍ
فَإِنَّهُنَّ سَبْعَةٌ أُصُولُ
ثَلَاثَةٌ مِنْهُنَّ قَدْ تَعُولُ
وَبَعْدَهَا أَرْبَعَةٌ تَقَامُ
لَا عَوْلَ يَمْرُوهَا وَلَا انْتِزَامُ
فَالسُّدُسُ مِنْ سِتَّةِ أَسْهُمٍ يُرَى
وَالثَّلَاثُ وَالرُّبْعُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ
وَالثَّمَنُ إِنْ ضُمَّ إِلَيْهِ السُّدُسُ
فَأَصْلُهُ الصَّادِقُ فِيهِ الْحَدْسُ

أَرْبَعَةٌ يَتَّبِعُهَا عِشْرُونَ
يَمَرُّهَا الْحُسَابُ أَجْمَعُونَ

الشرح :

اعلم أن أصول مسائل الفرائض سبعة ، وهي : ٢ و ٣ و ٤ و ٦
و ٨ و ١٢ و ٢٤ وتنقسم إلى قسمين :

القسم الاول : ثلاثة أصول وهي : ٦ و ١٢ و ٢٤ .

فكل مسألة فيها وارث مستحق للسدس أصلها من ستة ، كما
إذا ترك أمًا وابنين وبنات بهذه الصورة :

	٦	
	١	أم $\frac{1}{6}$
	٤	ابن ٢
	١	ع بنت

وكل مسألة فيها وارث يستحق الربع وآخر يستحق السدس فهي
من ١٢ ، كما إذا مات عن زوجة وأم وثلاث إخوة لأب بهذه الصورة :

	١٢	
	٣	$\frac{1}{4}$ زوجة
	٢	$\frac{1}{6}$ أم
	٧	إخوة ع لأب ٣

وكل مسألة فيها وارث مستحق الثمن وآخر مستحق السدس فهي
من ٢٤ كما اذا ترك زوجة وأماً وابنين بهذه الصورة :

	٢٤	
	٣	$\frac{1}{8}$ زوجة
	٤	$\frac{1}{6}$ أم
	١٧	ابن ٢

العول

فهذه الثلاثة الأصول

إن كثرت فروضها نعول

فتبلغ الستة عِقدَ العشرة

في صورة معروفةٍ مشتهرة

وتلحقُ التي تليها بالآخر

في العول أفراداً إلى سبع عشر

والعدد الثالث قد يمول

بشئيه فاعمل بما أقول

الشرح :

المول لغة : الارتفاع والزيادة والنقصان وغير ذلك ، واصطلاحاً :

زيادة في السهام نقص من مقاديرها .

اعلم أن المول لم يقع في زمن النبي ﷺ ، ولا في زمن أبي

بكر رضي عنه ، قال ابن عباس رضي الله عنهما : أول من أhal

الفرائض عمر رضي الله عنه لما التوت عليه الفرائض ودافع بعضها

بعضاً ، فقال : ما أدري أيكم قدم الله ولا أيكم أخر ، وكان امرأ ورعاً

فقال : ما أجد شيئاً أوسع لي من أن أقسم التركة عليكم بالحصص ،
وأدخل على كل ذي حق ما دخل من حول الفريضة . وصار الاجماع
على هذا ، فلما انقضى عصر عمر رضي الله عنه أظهر ابن عباس رضي
الله عنهما خلافه ، ولكن لم يؤخذ بمذهبه ، والاجماع على خلافه .

ثم إن الأصول السبعة المارة قسماً : قسم يعول وهو (٦ و ١٢ و ٢٤) .

فالسنة قد تزيد فروضها على نخرجها فتعول إلى :

١ - سبعة ، كما إذا ماتت عن زوج وأختين لهما ، فللزوجة
النصف ، وللأختين الثلثان ، ومجموعها $\frac{7}{6}$ فتلغى الستة ويعير أصل
المسألة سبعة .

٢ - ثمانية ، كما إذا ماتت عن زوج وأم وأخت لأب وأم
فللزوجة النصف وللأم الثلث ، وللأخت النصف ، ومجموع هذه
السهم $\frac{8}{6}$ فيلغى المخرج ويبقى أصل المسألة ثمانية ، وتلقب هذه
النسوة بالمباهلة .

٣ - تسعة ، كزوج وأختين لهما وأخوين لأم ، فللزوجة النصف
ولللشقيقتين الثلثان وللأخوين الثلث ، فتكون السهم $\frac{9}{6}$ فتلغى الستة ،
وتبقى التسعة أصلاً للمسألة ، وتسمى بالمروانية والغراء .

٤ - عشرة ، كزوج وأم وأختين لأب وأختين لأم ، فلزوج النصف ، وللأم السدس ، وللأختين لأب الثلثان ، وللأختين لأم الثلث ، فجملة السهام $\frac{1}{2}$ فتبقى الستة ، وتبقى العشرة أصل المسألة وتسمى بالشرعية .

والثنا عشر تعول إلى :

١ - ثلاثة عشر : كزوجة وأم وأختين لأب وأم ، فلزوجة الربع ، وللأم السدس ، وللأختين الثلثان ، ومجموع هذه السهام $\frac{12}{13}$ فتبقى (١٢) ويصير أصل المسألة (١٣) .

٢ - خمسة عشر : كزوجة وأم وثلاث أخوات متفرقات ، فلزوجة الربع ، وللأم السدس ، وللشقيقة النصف ، ولكل أخت السدس ، فجملة السهام $\frac{10}{11}$ فتبقى (١٢) ويبقى أصل المسألة (١٥) .

٣ - سبعة عشر ، كثلاث زوجات ، وجدتين ، وثمان أخوات لأب ، وأربع أخوات لأم ، فلزوجات الربع ، وللجدتين السدس ، وللأخوات لأب الثلثان ، وللأخوات لأم الثلث ، فتبلغ السهام $\frac{17}{11}$ فتبقى (١٢) وتبقى (١٧) هي أصل المسألة ، وتسمى بالديارية الصغرى وأم الأراميل .

والاربعة والعشرون تعول إلى (٢٧) فقط .

وذلك في المسألة المنبرية ، وهي : مات عن زوجة وأبوين وبنيتين
فللزوجة الثمن ولكل من الأبوين السدس، وللبنيتين الثلثان ، وذلك $\frac{27}{24}$
فتلغى (٢٤) ويبقى أصل المسألة (٢٧) .

والتعصفُ والباقي أو التعصفان
أصلُهُما في حكمِهِم إثنانِ
والثُلثُ من ثلاثة يَكُونُ
والرُّبْعُ من أربعة مَسْنُونُ
والثُّمْنُ إنْ كانَ فَرَسَ ثَمَانِيَةٍ
فَهَذِهِ هي الْأُصُولُ الثَّانِيَةُ
لا يَدْخُلُ الْعَوْلُ عَلَيْهَا فَاعْلَمْ
ثُمَّ اسْلُكِ التَّصْنِيعَ فِيهَا واقسم

الشرح :

القسم الثاني (٢ و ٣ و ٤ و ٨) وهذا القسم لا يدخله عول .
فكل مسألة فيها وارث يستحق نصف المال ، وآخر يستحق
الباقي ، أو فيها وارثان كل منهما له النصف فالمسألة من اثنين .
وكل مسألة يستحق الوارث فيها الثلث ، أو الثلثين ، أو وارثان
لأحدهما الثلث وللآخر الثلثان ، فهي من ثلاثة .

وكل مسألة يأخذ الوارث فيها الربع ، أو لوارثِ الربعُ ولاحر
النصفُ فهي من أربعة .

وكل مسألة للوارث الثمن أو لوارثِ الثمنُ ولاحرَ النصفُ
فهي من ثمانية .

اوُمنه :

مات عن زوج وأب ، فلزوج نصف المال ، وللأب باقية ،
فالمسألة من اثنين .

مات عن زوج وأخت لهما أو لأب ، فلزوج النصف وللأخت
النصف فالمسألة من (٢) .

مات عن أم وأخ شقيق أو لأب ؛ فلام الثلث ، وللأخ الباقي
والمسألة من (٣) .

مات عن أختين لهما ، أو لأب ، وعم ؛ فالاختين الثلثان ، ولعم
الباقي ، والمسألة من (٣) .

مات عن أختين لهما ، وأختين لأم ؛ فالاختين الثلثان ، وللأختين
لأم الثلث ، ونصح من (٣) .

مات عن زوجة ، وأخ لهما ، أو لأب ؛ فللزوجة الربع ، وللأخ
الباقي ، ونصح من (٤) .

ماتت عن زوج وبنت وأخ شقيق أو لاب ؛ فللزوجة الربع ،
وللبنت النصف ، والأخ الباقي والمسألة من (٤) .
ماتت عن زوجة وابن ، فللزوجة الثمن ، وللابن الباقي ؛
والمسألة من (٨) .

وإن تَكُنْ مِنْ أَصْلِهَا تَصِحُّ
فَتَرَكُ تَطْوِيلَ الْحِسَابِ رِبْحُ
فَاعْطِ كُلًّا سَهْمَهُ مِنْ أَصْلِهَا
مُكْمَلًا أَوْ عَائِلًا مِنْ عَوْنِهَا

الشرح :

إذا انقسمت سهام الورثة على رؤوسهم فلا حاجة للنظر بين سهام
الورثة ورؤوسهم ، ولا إلى ضرب عدد الرؤوس في بعضها ، إذ كل
ذلك تطويل بلا طائل ، وتضييع للوقت بلا فائدة ، فترك ذلك اكتساب
للراحة والوقت .

أما إذا لم تنقسم السهام على الرؤوس ، ولم تتفق عدد الرؤوس :
فيحتاج حينئذ إلى الضرب والتصحيح ، وستأتي كيفيته في الباب
الآتي إن شاء الله تعالى .

أُسْنَدُ

ما هي أصول مسائل الفرائض وكم عددها ، إلى كم تنقسم ،
بَيِّنْ كُلَّ قِسْمٍ ، متى يكون أصل المسألة من ستة ، متى يكون أصل
المسألة من (١٢) ، متى يكون أصل المسألة من (٢٤) ، بَيِّنْ أمثلة
لكل أصل واشرحه ، ما هو المول لثمة واصطلاحا ، بَيِّنْ متى وقع
المول والخلاف فيه ، إلى كم تمول الستة ، بَيِّنْ أمثلة عولها ، إلى كم
تمول (١٢) اذكر أمثلة عولها ، إلى كم تمول (٢٤) بين مثالا لعولها .
ما معنى قوله : وإن تكن من أصلها تصح إلى آخر البيتين .

باب السهام

وإن ترّ السّهامَ لِنَسَتْ تَنقَسِمُ
على ذَوِي المِيراثِ فَاتَّبِعْ ما رُسِمَ
واطْلُبْ طَرِيقَ الاختِصارِ في العَمَلِ
بالوَفَقِ والضَّرْبِ يُجَانِبُكَ الزَّوَالُ
واردُّذْ إلى الوَفَقِ الذي يُوافِقُ
واضربْ بهُ في الأصلِ فَأَنْتَ الحَاضِرُ
إنْ كانَ جِنْسًا واحِدًا أوْ أَكْثَرًا
فاتَّبِعْ سَبِيلَ الحَقِّ واطْرَحِ المِرا

الشرح :

اعلم أن الورثة إذا انقسمت عليهم سهامهم قسمةً صحيحةً بلا
كسر ، فبها ، وإن لم تنقسم فينظر بين سهامهم ورؤسهم بأوحدى
النسب الأربع ، وهي : المائلة ، والمداخلة ، والموافقة ، والمباينة ^(١) ،

(١) التائل لغة : التشابه في الصورة ، واصطلاحاً : تساوي الأعداد في الكمية

نحو (٣ مع ٣ و ٥ مع ٥ و ٦ مع ٦) وهكذا .

والتداخل لغة : من الدخول ضد الخروج ، واصطلاحاً : أن ينقسم أكبر

العددين على أصغرهما قسمةً صحيحةً مثل (٤ مع ٨ و ٦ مع ١٨) = ٠

ثم تصحح (١) فينظر :

إن مالت السهامُ الرُّؤسَ : قُسمت عليها بدون عمل .

وإن كان بينهما مرافعة ، فينظر : إن كانت الرُّؤس داخلّة في السهام فهي منقسمة أيضاً ، وإن كانت السهام داخلّة في الرُّؤس فالنظر بالموافقة أولى لعدم فائدة المداخلّة .

وإن كان بين السهام والرُّؤس موافقةٌ : أُخذَ وُفق عدد الرُّؤس وضُرب في أصل المسألة أو عولها .

وإن كان بين السهام والرُّؤس مباينةٌ : ضُرب كل عدد الرُّؤس في أصل المسألة أو عولها ، فما بلغ بالضرب فهو تصحيح المسألة .

أمثلة :

مات عن أبوين وأربع بنات ، لكلٍّ من الأبوين السدس ، والبنات الثلثان ، والسهام منقسمة عليهم ، لمساثلها لرؤوسهم ، فلكل

= والتوافق لفة : الاتفاق ، واصطلاحاً : أن يَقسِمَ المدين عددٌ ثالث مشترك

غير الواحد ، مثل (١٢ مع ٣٠) فإن كلاً منها بعمده (٦) وهي غيرها .

والتباين لفة : التباعد ، واصطلاحاً : عددان متفاضلان ليس بينهما اشتراك =

مثل (٨ مع ١١) وكل عددان متتاليين فهما متباينان .

وطرق معرفة هذه النسب هو طريق معرفة إخراج القاسم المشترك الأعظم .

(١) التصحيح لفة : إزالة السقم ، واصطلاحاً : تحصيل أقل عدد يخرج

منه حظ كل وارث صحيحاً بلا كسر .

وارث سهم .

مات عن أم وأختين لأم ، وأربع أخوات لأبوين ؛ المسألة من (٦) ونعول إلى (٧) ولكل وارث سهم واحد ، لأن سهامهم ماثلت

رؤسهم .

مات عن أبوين وعمان بنات ؛ المسألة من (٦) لكل من الأبوين واحد منقسم عليه ، وللبنات (٤) موافقة لرؤسهن بالربع ، ورابع عددهن (٢) فتضرب في ($٦ = ١٢$) ومنها تصح ، وهذه صورتها :

			٢
	١٢	٦	
	٢	١	أب
	٢	١	أم
	٨	٤	٢ بنت ٨

مات من زوج وست شقيقات ؛ المسألة من (٦) ونعول إلى (٧) للزوج النصف (٣) وهي منقسمة عليه ، وللأخوات (٤) توافق رؤسهن بالنصف ، ونصف عدتهن (٣) فتضرب في ($٧ = ٢١$) ومنها تصح وهذه صورتها :

٣		
٢١	٧	٦
٩	٣	زوج
١٢	٤	٣ اخت ش ٦

ماتت عن زوج وثلاث بنات ابن وأخ شقيق ؛ المسألة من (١٢) ،
للزوج الربع (٣) منقسمة عليه ، ولبنات الابن (٨) تُباين عددهن ،
فيضرب عددهن (٣ في ١٢) أصل المسألة ، فتبلغ (٣٦) ومنها
تصح ، وهذه صورتها :

٣		
٣٦	١٢	
٩	٣	زوج
٢٤	٨	٣ بنات ابن ٣
٣	١	أخ ش

ماتت عن زوجة وثلاث أخوات لها وأختين لأم ؛ المسألة من
(١٢) ونمول إلى (١٥) وسهام الأخوات لها (٨) لا تنقسم عليهن
فيضرب (٣ في ١٥ = ٤٥) ومنها تصح ، وهذه صورتها :

٣

٤٥	١٥	١٢
٩	٣	زوجة
٢٤	٨	٣ اخت ش ٣
١٢	٤	اخت لام ٢

وإن ترَ الكَسْرَ على أَجْنَاسٍ
فإنها في الحُكْمِ عِنْدَ النَّاسِ
تُخَصَّرُ في أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ
يَعْرِفُهَا الْمَاهِرُ فِي الْأَحْكَامِ
مُمَائِلٌ مِنْ بَعْدِهِ مُنَاسِبٌ
وَبَعْدُهُ مُوَافِقٌ مُصَاحِبٌ
وَالرَّابِعُ الْمُبَايِنُ الْخَالَفُ
يُنْذِرُكَ عَنْ تَفْصِيلِهِنَّ الْعَارِفُ
فخُذْ مِنَ الْمُمَائِلِينَ وَاحِدًا
وخذْ مِنَ الْمُنَاسِبِينَ ^(١) الزَّائِدَا

(١) أي : المتداخلين .

واضربْ جميعَ الوقتِ في المُوَافِقِ
 واسلُكْ بِذَلِكَ أَنهَجَ الطَّرِيقَ
 وخُذْ جميعَ العَدَدِ المُبَايِنِ
 واضربْهُ في الثَّانِي ولا تُدَاهِنِ
 فَذَاكَ جُزْءُ السَّهْمِ فاحفظْهُ
 واحذَرْ ، هُدَيْتَ أَنْ تَزِيغَ عَنْهُ
 واضربْهُ في الأَصْلِ الَّذِي تَأَصَّلَا
 وأَخْصِ مَا انضَمَّ وما تَحَصَّلَا
 واقتِسِمُهُ فالتَقَسَمُ إِذَا صَحِيحُ
 يَعْرِفُهُ الْأَعْجَمُ وَالْفَصِيحُ
 فَهَذِهِ مِنَ الْحِسَابِ مُجْمَلُ
 يَأْتِي عَلَى مِثَالِهِنَّ الْعَمَلُ
 مِنْ غَيْرِ تَطْوِيلٍ وَلَا اِعْتِسَافٍ
 فَانْتَعَمْ بِمَا بَيَّنَّ فَهُوَ كَافٍ

الشرح :

ما تقدم كله فيما إذا كان الورثة طائفةً واحدةً ، فإذا تعددتِ
 الطوائف وانكسرتِ السهام على بعضهم أو كلهم ، فينظر بين سهام

كل فريق ورؤسِهِ بالنسب الأربع كما تقدم ، ويُحفظ وَفَتْقُ عددِ
الرؤس في الموافقة ، وكلُّ عددِ الرؤس في المبانيّة ، ثم يُنظر بين
ما حفظ من الرؤس :

فإن كان بينها محاذة : أَكْثَرُني بعددٍ واحدٍ منها ، وضرب في
أصل المسألة ، فالمبلغ تصح منه المسألة .

وإن كانت المراهنة : أَخَذَ أكثر الرؤس عدداً ، وضرب في
أصل المسألة ، فالمبلغ تصح منه المسألة .

وإن كانت الموافقة : يُوْخَذُ وَفَتْقُ أحد الرؤس ويُضرب في
كامل عدد الفريق الآخر ، ثم يُنظر بين ما حصل وبين فريق آخر ،
فيضرب أيضاً حتى تنتهي الرؤس ، فما حصل من الضرب يسمى بجزء
السهم ، ويضرب في أصل المسألة ، فالمبلغ هو تصحيح المسألة .

وإن كان بين الرؤس مباينة : ضُرب أحدها في الآخر ، والحاصل
بعد ضرب كل عدد الرؤس هو جزء السهم ، فيضرب في أصل المسألة ،
فما حصل من الضرب تصح منه المسألة .

الرُّسْمَةُ :

مات عن ثلاث بنات وثلاث جدات وثلاث أخوات لأب ؛
أصل المسألة من (٦) وتصح من (١٨) وهذه صورتها :

٣

١٨	٦	
١٢	٤	٣ بنت ٣
٣	١	٣ جدة ٣
٣	١	٣ أخت لأب ٣

مات عن زوجتين وأربع إخوة أشقاء ؛ أصل المسألة من (٤)
وتصح من (١٦) وهذه صورتها :

٤

١٦	٤	
٤	١	٢ زوجة ٢
١٢	٢	٤ أخ ش ٤

ماتت عن أم و (١٦) بنتا وست أخوات شقيقات ؛ أصل
المسألة من (٦) وتصح من (٧٢) وهذه صورتها :

١٢

٧٢	٦	
١٢	١	أم
٤٨	٤	٤ بنت ١٦
١٢	١	٦ أخت ش ٦

مات عن زوجتين وست أخوات لهما وخمس أخوات لأم ؛ أصل
المسألة من (١٢) وتعمل إلى (١٥) وتصح من (٤٥٠) وهذه صورتها :

٣٠

٤٥٠	١٥	١٢
٩٠	٣	٢ زوجة ٢
٢٤٠	٨	٣ أخت ش ٦
١٢٠	٤	٥ أخت لأم ٥

مقدمة الباب

إن السهام إذا قسمت على أربابها فَبَرًا ، وإن لم تنقسم فينظر
أولاً بين السهام والرؤس في ثلاثة من التَّسَبُّب ، وهي التماثل ،
والتوافق ، والتباين ، ففي التماثل لا يحتاج إلى عمل ، لانقسامها ، وفي
التوافق يضرب وفق الرؤس ، وفي التباين يضرب كل عدد الرؤس في
أصل المسألة ، فالحاصل تصح منه المسألة .

ثم ينظر ثانياً - إذا تعددت الفرق - بين الرؤس والرؤس في
النسب الأربعة التماثل ، والتداخل ، والتوافق ، والتباين ، ففي التماثل
يضرب أحد أعداد الرؤس في أصل المسألة ، وفي التداخل يضرب
أكبر أعداد الرؤس في أصل المسألة ، وفي التوافق يضرب وفق أحدها

في كامل الآخر ، فما حصل يضرب في أصل المسألة ، وفي التباين
نضرب أعداد الرؤس في بعضها ، فما حصل يضرب في أصل المسألة ،
فما نتج تصح منه المسألة ، ثم تصحح المسائل كما شرحناه . ومن أراد
الزيادة فعليه بشرحنا على السراجية ففيه ما يكفي ويشفي . والله أعلم .

أُسْنَدُ يَطْلُبُ الْجَوَابَ عَنْهَا

كيف تصحح المسألة إذا لم تنقسم السهام على رؤس الورثة ،
ما هو التماثل ، ما هو التداخل ، ما هو التوافق ، ما هو التباين ،
كيف تعرف بين المدين هذه النِسَب ، اذكر معنى التصحيح لغة
وامصطلاحاً . صور أمثلة على كلٍّ من هذه النسب مع العول وعدمه .

تمارين

- ١ مات عن زوجة وثلاث إخوة لأبوين ، وأخوين لأب .
- ٢ مات عن أبوين ، وست بنات ، وبنتي ابن .
- ٣ مات عن جد وأم .
- ٤ مات عن أم وبنت و (٦) أممات و (٥) إخوة لأم .
- ٥ مات عن زوجة وأم و (٧) أبناء وثلاثة إخوة أشقاء .
- ٦ مات عن زوجتين وجدتين وبنتي ابن وثلاث أخوات متفرقات .

- ٧ مات عن أربع زوجات و (٤) بنات و (٨) أخوات لهما و (٤) أخوات لأب و (٤) أخوات لأم .
- ٨ مات عن (٤) جدات و (٨) أخوات لأم و (٨) أخوات لهما ، و (٨) أخوات لأب .
- ٩ مات عن (٤) زوجات و (٨) أخوات لأم و (٤) إخوة أشقاء وعمين ، وأخوين لأب .
- ١٠ مات عن (٦) إخوة لأم و (٩) إخوة أشقاء وأخوين لأب وعم .
- ١١ مات عن أم و (٨) أخوات لأبوين و (٧) إخوة لأب وعمين .
- ١٢ مات عن (٤) زوجات و (٣) جدات ، و (٥) إخوة لأم ، وأخ شقيق وعم لأب .

١ - مات عمه زوجة وثلاث إخوة للأبوسية وأخوسية لأب .

	٤	
١	زوجة	١/٤
٣	أخ تقيس	ع ٣/٤
٠	أخ لأب	م ٢/٤

المسألة من ٤ مخرج الفريضة الوعيدة ، والرابع ١ فريضة المزدوجة حيث لا يوجد فرع وارث ، وتبقى أسهم ثلاث يأخذ لها الإخوة الشقاء عسوية ، أما الإخوة لأب فمجهولون بالإخوة الشقاء . والرهام منقصة على الرؤوس .

٣ - مات عمه عم وأم .

٣	عم	ع ٣/٤
٢	أم	١/٤

المسألة من ٣ مخرج الفريضة الوعيدة الثلث وهي فريضة الأم ، تأخذ منها ١ لعدم وجود فرع وارث أو تعدد من جهة الإخوة ، والجد يأخذ الباقي ٢ عسوية لعدم وجود فرع وارث أو أحد في جهة الإخوة ، وهو يقيم في هذه الحالة مقام الأب .

٢ - مات عمه أبوسية وست بنات وبنتي ابن .

١٨	٦	
٣	١	أم ١/٤
٣	١	أب ١/٤
١٢	٤	بنت ٢/٤
٠	٠	بنت ابن ٢/٤

المسألة من ٦ فريضة الأم فيها السدس ١ لوجود فرع وارث وتأخذ الأب السدس والعسوية لوجود فرع وارث انتهى إلا أنه يفضل له السدس فقط ١ ، وتأخذ البنات الثلثين ٤ للعدد أما بنات الابن فلا حظ لهن لأن البنات أخذن حظ البنات في حصة بنتوه وهو الثلثان ، وبين رؤوس البنات ٦ وبين سواسية ٤ تراصه بالنصف فتأخذ حصة الرؤوس ٣ وتضربه بأصل المسألة فتخرج ١٨

٤ - مات عمه أم وبنت ٦ أعمام و ٥ إخوة لأم .

١٨	٦	
٣	١	أم ١/٤
٩	٣	بنت ١/٤
٦	٢	عم ٢/٤
٠	٠	أخ لأم ٥/٤

المسألة من ٦ للأم منها السدس ١ لوجود فرع وارث ، وللبنات النصف ٣ لتعدد لهما ، ولأعمام الباقي ٢ عسوية لعدم وجود أصل أو فرع وارث ذكر وعدم وجود ذكر في جهة الإخوة ، أما الإخوة لأم فلا حظ لهن بوجود الفرع الوارث ، والرهام غير منقصة على الأعمام فتأخذ حصة رؤوسهم ٣ × ٦ فتخرج ١٨

٦- مات عمر بن الخطاب وجده بنو بني ابن ولادته
أخوان متفرقات .

	٤٨	٤٤	
٣ لكل	٦	٣	١/٢ زوجة ٢
٤ لكل	٨	٤	١/٣ حدة ٢
١٦ لكل	٣٢	١٦	٢/٣ بنت ابنة ٢
	٢	١	ع أخت ش
	٠	٠	أخت لألم
	٠	٠	أخت لأب

المسألة منه ٤٤ فاختلط النعمه مع الدرس . للزوجهات منها اثنان
٣ فوجدوا فرع وارث ، وللمجددين الدرس ٤ لعدم وجود اثم تعديهم
وأوب لوكن أبويات ، ولبنتي الإبره الشلتان ١٦ للمستدر ، والأخت
الشقيقة المصوبة ١ « الأخوات مع البنات عصبات » أما الأخت
لأب فلا حظ لها لأن شقيقة حازت المصوبة ، والأخت للمحمومة
بالفرع الوارث ، وسهام الزوجهتين ٣ منكرة ، وبسبها وبسب
رأسهما مابينة فأنخذ عدد الرؤوس ٢ لتكون جزاء لهما وبسبها
في أصل المسألة ٤٤ × ٤٨ فتخرج من ٤٨ ويكون حظ الزوجهتين
منها ٣ × ٢ = ٦ أسهم تأخذ كل زوجة ٣ أسهم ، وحظ البنيتين
٤ × ٨ = ٣٢ أسهم لكل حصة ٤ أسهم ، ولبنتي الإبره ٤ × ٣٢ = ١٢٨
سهماً لكل بنت ابنة منها ١٦ سهماً ، وحظ الأخت الشقيقة
١ × ٩ = ٩ سهماً .

94

٧ - مات عمر أربع زوجات و٤ بنات و٨ أخوات
لها و٤ أخوات لأب و٤ أخوات لأُم .

		٨			
		١٩٢	٢٤		
٤	أخت	٣	٤	زوجة	٤
٦	نكح	٢٤	٣	بنات	٤
٢٢	نكح	١٢٨	١٦	أخت	٨
٥	نكح	٤٠	٥	أخت	٨
		٠	٠	أخت	٤
		٠	٠	أخت	٤

المسألة ٢٤ : لو أخذت كل نسمة مع الثلثين ، تشترك الزوجات في النصف ٣ فرضاً لوجود فرع وارث ، ولبنات الثلثان ١٦ للنسدة ، وللأخوات إشتقيقات الباقي ٥ عصوبة // الأخوات مع البنات عصبات // أما الأخوات لأب فظهن الحجب لأب إشتقيقات أخذت العصوبة ، والعصبة يحجب سدة لغيره منه ، والأخوات لأُم فظهن الحجب بالفرع الوارث ، والسهام منسكة . فبين سهام الزوجات ٣ وعدد رؤوسهن ٤ مباينة فأنزلنا كامل الرؤوس ٤ ، وبين سهام إشتقيقات ٥ وعدد رؤوسهن ٨ مباينة فأنزلنا كامل الرؤوس ٨ ، أما البنات فبها من نسفة ، ونجيب الرؤوس ٨ و٤ مراهلة فأنزلنا أكبر إخترا أخدين ٨ ليكون جزو السهم ، ونضرب ٢٤ × ٨ فنتج المسألة من ١٩٢ ، للزوجات منها ٣ × ٨ = ٢٤ سهماً فأنزلنا كل زوجة منها ست سهام ، ولبنات ١٦ × ٨ = ١٢٨ سهماً فنقسمها على عدد رؤوسهن ٤ فتكون حصص البنات الواحدة ٣٢ سهماً ، ولإشتقات ٤ × ٨ = ٤٠ سهماً فنقسمها على عدد رؤوسهن ٨ فتكون حصص الأخوات الواحدة ٥ أسهم .

٨ - مات عمر ٤ حبات و٨ أخوات لأُم و٨ أخوات لها و٨ أخوات لأب .

		٤			
		٢٨	٧		
٤	حبة	٤	١	أخت	٤
١	نكح	٨	٢	أخت	٨
٢	نكح	١٦	٤	أخت	٨
		٠	٠	أخت	٨

المسألة أصلها ستة تشترك الحبات في السدس ١ فرضاً لعدم وجود أم تحجبهن أو أب لو كان أبوان ، وتشترك الأخوات لأب بالثالث فرضاً لعدم إختصاص وعدم فرع ذكر أو أنثى وعدم وجود أصل ذكر أيضاً ، وتشترك إشتقات بالثلثين ٤ فرضاً لعدم إختصاص الأخوات لأب فلا مقلق لهن لأن إشتقات في حصة الأمومة أخذت الثلثين // وهو حظ الإناث // بقوة قرابتهم ، وبجميع السهام نجد أن المسألة عائلة إلى ٧ والسهام منسكة ، فبين سهم الحبات : وعدد رؤوسهن ٤ مباينة فأنزلنا كامل الرؤوس ٤ وبين سهام الأخوات لأُم ٢ وبين رؤوسهن ٨ فراضه بالنصف فأنزلنا وضو الرؤوس ٨ ÷ ٢ = ٤ ، وبين سهام الأخوات إشتقات ٤ وبين رؤوسهن ٨ فراضه بالربع فأنزلنا وضو الرؤوس ٨ ÷ ٤ = ٢ . ننظر الآن بين أوقاف الرؤوس ٤ ، ٢ ، ٤ ، ٢ نجد عددين متماثلين ٤ ، ٤ فأنزلنا أحدهما وتنظر بينه وبين ٢ فنجد نسبتهما الستة أقل فأنزلنا أكبرهما ٤ ليكون جزو السهم ، فنضرب في قول المسألة ٧ × ٤ فتصبح مسة ٢٨ للحبات منها ١ × ٤ = ٤ أسهم لكل حبة سهم ، وللأخوات لأُم ٢ × ٤ = ٨ سهم لكل أخت سهم واحد ، ولإشتقات ٤ × ٤ = ١٦ سهم لكل إشتقة سهمان .

٩- مات عمه ٤ زوجات و ٨ أخوات للأم و ٤ إخوة
أشقاء وعمين وأخويته للأب .

٤	١/٤	زوجات ٤	٣	١٢	٣	٣	٣
٢	١/٤	أخت ٨	٤	١٦	٢	٢	٢
٤	٤	أخ ٤	٥	٢٠	٥	٥	٥
		عم ٢	٠	٠	٠	٠	٠
		أخ ٢	٠	٠	٠	٠	٠

المسألة من ١٢ لأختها الأربع بالثلث ، وللزوجات منها الأربع ٣
فرضاً لعدم وجود فرع وارث ، وللأخوات للأم منها الثلث ٤ فرضاً
للتعدد وعدم وجود فرع محجبين أو أصل ذكر ، وللإخوة الأشقاء
الباقي ٥ حصوة ، ولهم جميعون الباقيين ، والسهام منكسة ، وبين
سهام الزوجات ٣ وعدد رؤوسهن ٤ تبين فتخفف كامل الرؤوس
٤ وبين سهام الأخوات للأم ٤ وبين رؤوسهن ٨ توافق الأربع (١)
فأخذت من الرؤوس ٩ ، وبين سهام الإخوة الأشقاء ٥ وبين
رؤوسهن ٤ تبين فتخفف كامل الرؤوس ، وبهذا النظر بين أخفقتاه
٤ ، ٢ ، ٤ ، ٤ نظرياً أحد المتماثلين ٤ فيبقى ٤ ، ٢ وهما متماثلان
فأخذ أكبرهما ليكون جزء أسهم فنضربه في أصل المسألة ١٢ × ٤
فتصح من ٤٨ وللزوجات منها ٣ × ٤ = ١٢ سهماً فأخذت كل زوجة
٣ أسهم ، وللأخوات للأم ٤ × ٤ = ١٦ سهماً فأخذت كل أخت سهمين
وللإخوة الأشقاء ٥ × ٤ = ٢٠ سهماً فأخذ كل أخ ٥ أسهم .

١٠- مات عمه ٦ إخوة للأم و ٩ إخوة لأشقاء وأخوين
لأب وعم .

٦	١/٦	أخ ٦	٦	١	٥٤	٣	٣
٩	٤	أخ ٩	٩	٢	٣٦	٢	٢
		أخ ٢	٢	٠	٠	٠	٠
		عم	٠	٠	٠	٠	٠

المسألة من ٣ تخرج المفريضة الوحيدة ، وللإخوة للأم الثلث ١ فرضاً
للتعدد وعدم وجود فرع محجبين أو أصل ذكر ، وللإخوة الأشقاء الباقي
٩ حصوة ، ولهم جميعون الباقيين ، والسهام منكسة . وبين سهام الإخوة
لأم وعدد رؤوسهم ٦ تبين فأخذت كامل رؤوسهم ٦ ، وبين سهام
الإخوة الأشقاء ٩ وبين رؤوسهم ٩ تبين فتخفف كامل رؤوسهم
٩ ، والنسبة بين المحفوظ ٩ ، ٦ توافق بالثلث حيث أن كل واحد
يقبلان بقسمة على ٣ ، فنضرب ثلث أحدهما في كامل الآخر ١٨ × ٩ = ١٨٢ أو
١٨ × ٣ = ١٨ فنحصل على جزء أسهم ، وبضربه في أصل المسألة ٣ تصح
سهم ٥٤ وللإخوة للأم منها ١ × ١٨ = ١٨ سهماً فأخذت كل أخ للأم ٣ أسهم
وللإخوة الأشقاء ١٨ × ٢ = ٣٦ سهماً لكل أخ شقين منها ثلاثة أسهم .

(١) اعتبر المفريضة نسبتيين بين السهام والرؤوس ولهما المبدأية والموافقة ، ودرجتهما على الموافقة وتركوا المراجعة للدرجته كلتي
متماثلتين متوافقتين .

١١ - مات عمر أم وأخوات لأبوين و ٧ إخوة
للأب وعمين .

		١٤		
	٨٤	٦		
١	١٤	١	أم	١
٢	٥٦	٤	أخت ش	٨
٣	١٤	١	أخ ب	٧
٤	٠	٠	عم	٢

المسألة من ٦ للأُم منها السدس ١ الموجود المتعدد في جهة الأختوة
وللإخوات الشقيقات الثلثان ٤ فرضاً للمتعدد ، وللإخوة للأب
الباقي ١ عسيرة ، أما العتق فقد جبا بالإخوة للأب ، وسهام
الأخوات ٤ غير منقصة على رؤوسهن ٨ ، والنسبة بين ٤ و ٨
المرافقة بالسريع . فيما تلاحظ ، وقد تقدم أن الفرضين اعتبروا الموافقة لذلك
مصاديقه متوافقة // فنحفظ وفق الرؤوس ٢ ، وسهام الإخوة للأب غير
منقسم على عدد ولهم ٧ ، والنسبة بين ١ و ٧ مبادئة فنحفظ كامل
الرؤوس ٧ ، وبالنظر بين المحفوظ ٢ ، ٧ نجد النسبة بينهما المبادئة
وهما أصل من بهما القوم جزء أسهم ١٤ فنضربه في أصل المسألة ١٤ × ٦
فنصحب منه ٨٤ ، للأُم منها ١٤ × ١ = ١٤ وللشقيقات ١٤ × ٤ = ٥٦
بهذا لكل أخت ٧ سهام ، وللإخوة للأب ١٤ × ١ = ١٤ سهماً
لكل أخ سهام .

١٢ - مات عمر ٤ زوجات و ٣ جارات و ٥ إخوة
للأم وأخ شقيق وعم للأب .

		٦٠		
	٧٢٠	١٢٠		
١	١٨٠	٣	زوجات	٤
٢	١٢٠	٢	جرات	٣
٣	٤٨٠	٤	أخ للأم	٥
٤	١٨	٣	أخ شقيق	٤
٥	٠	٠	عم للأب	٣

المسألة من ١٢ لاختلف الربع بالسدس ، للزوجات منها السريع ٣
فرضاً لعدم وجود فرع وارث ، وللجارات منها السدس ٢ فرضاً لعدم
وجود أم تجهين وعدم وجود أب لو كسره أبوبات ، وللإخوة للأم
الثلث ٤ فرضاً للمتعدد وعدم وجود فرع تجهينهم أو أصل ذكر ،
والمؤخر بتغير الباقي ٣ عسيرة ، والأم للأب محبوب بالفرع ، الشقيق
والسهم منكسرة ، فالنسبة بين سهام الزوجات ٣ ورؤوسهن
٤ مبادئة فنحفظ كامل رؤوسهن ٤ ، والنسبة بين سهام الجارات ٢
ورؤوسهن ٣ مبادئة فنحفظ كامل رؤوسهن ٣ ، والنسبة بين سهام
الإخوة للأم ٤ وبين رؤوسهم ٥ مبادئة فنحفظ كامل الرؤوس ٥
ننظر الآن بين المحفوظ ٤ ، ٣ ، ٥ فنجد لها مبادئة فنضرب
٤ × ٣ × ٥ = ٦٠ جزء أسهم فنضربه في أصل المسألة ١٢ فنصحب من
٧٢٠ للزوجات ٦٠ × ٣ = ١٨٠ سهماً تأخذ الزوجات الواحدة منها
٤٥ سهماً ، وللجارات ٦٠ × ٢ = ١٢٠ سهماً لكل جارة منها ٤٠ سهماً
وللإخوة للأم ٦٠ × ٤ = ٢٤٠ سهماً لكل أخ ٤٨ سهماً .

باب المناسخة

يحتوي على معنى المناسخة ومعرفة تصحيحها

وإنْ يَمُتْ آخِرُ قَبْلِ الْقِسْمَةِ
فَصَحِّحِ الْحِسَابَ وَاعْرِفْ سَهْمَهُ
وَاجْعَلْ لَهُ مَسْأَلَةً أُخْرَى كَمَا
قَدْ بَيَّنَّ التَّفْصِيلُ فِيمَا قُدِّمَ
وإنْ تَكُنْ لَيْسَتْ عَلَيْهَا تَنْقِسِيمٌ
فَارْجِعْ إِلَى الْوَقْفِ بِهَذَا قَدْ حُكِمَ
وَانظُرْ فَإِنْ وَافَقَتْ السَّهْمَا
فَخُذْ - هُدَيْتَ - وَفَقَّهَا تَمَامًا
وَاضْرِبْهُ أَوْ جَمِيعَهَا فِي السَّابِقَةِ
إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ
وَكُلُّ سَهْمٍ فِي جَمِيعِ الثَّانِيَةِ
يُضْرَبُ أَوْ فِي وَفَقَّهَا عَلَانِيَةً
وَأَسْهَمُ الْأُخْرَى فِي السَّهْمِ
تُضْرَبُ أَوْ فِي وَفَقَّهَا تَمَامًا

فهذه طريقة النسخة
فارق بها رتبة فضل شاعه

الشرح :

النسخة لغة : من نسخ أزال أو غيّر ، واصطلاحا : موت
بعض الورثة قبل قسم التركة .

فإذا مات وارث قبل قسم التركة فصحيح مسألة الميت الأول كما
تقدم ، وأعطى كل وارث حظه ، ثم صحح مسألة الميت الثاني ، ثم
انظر بين سهام الميت الثاني من التصحيح الأول ، وبين تصحيح
مسأله في ثلاثة من النسب ، وهي المائلة ، والموافقة ، والمباينة .
فإن كان بينهما مماثلة : بأن استقام ما في يده على تصحيح مسأله ،
فلا حاجة إلى الضرب ، بل التصحيح للمسألتي هو تصحيح المسألة
الأولى .

وإن كان بينهما موافقة : فاضرب وفق التصحيح الثاني في كل
التصحيح الأول .

وإن كان بينهما مباينة : فاضرب كل التصحيح الثاني في جميع
التصحيح الأول .

فما حصل بالضرب هو تصحيح المسألتي ، ويسمى « جامعة » .

فاذا أردت إعطاء كل وارث حقه من الجامعة فاضرب سهام
ورثة الميت الاول في المضروب ^(١) وهو جميع التصحيح الثاني في
المباينة ، ووقفه في الموافقة .

ثم إن كان ميت ثالث ورابع وخامس فاجعل التصحيح الثاني
مقام الاولى ، والثالثة مقام الثانية ، وكمل العمل كذلك حتى نهاية الموتي .
الأمثلة :

مات من ثلاث بنات وأخ وأختين أشقاء ، ثم ماتت إحدى
الاختين عن أخيها وأختها؛ أصل المسئلة الاولى من ٣ وتصح من ٣٦
فلكل بنت ٨ ، ولكل أخت ٣ ، وللأخ ٦ . وأصل المسئلة الثانية
من ٣ وسهام الورثة ٣ ، وللأخ ٢ وللأخت ١ ، فسهم الميت الثاني
مماثلة لسهام ورثته ، فلا حاجة إلى الضرب ، بل يبقى أصل المسألتين
٣٦ ، ويضم للأخ والأخت ميراثهما من أختها ، فيكون للأخ ٨
وللأخت ٤ ثم اخترنا السهام بقسمها على ٤ ، وهذه صورتها :

(١) وهو جزء السهم .

الاختصار			١٢			
٩	٣٦	٣		٣٦	٣	
٦	٢٤			٢٤	٢	٣ بنت ٣
٢	٨	٢	اخ ش	٦	١	(أخ ش
١	٤	١	اخت ش	٣	/	(اخت ش
			ت	٣	/	(اخت ش

ماتت عن زوج وبنت وبنت ابن وابن وابن ، ثم مات الزوج
عن زوجة وأم وأختين لأب وأم وأخت لأُم ، فتصح المسألة الأولى
من ١٢ ، فللزوجة ٣ وللبنت ٦ ولبنت الابن مع ابن الابن ٣ الباقية .
وأصل مسألة الميت الثاني ١٢ وتعدل إلى ١٥ ، فللزوجة ٣ والأم ٢
وللاختين ٨ وللأخت لأُم ٢ ، وبين سهام الزوج ٣ وبين مسألتيه
١٥ موافقة بالثلث ، وثلث ال ١٥ خمسة تُضرب في ١٢ أصل المسألة
الأولى ٥ في ١٢ = ٦٠ ، ومنها نصح المسألان ، وهذه صورتها :

	١	٥	
	٦٠	١٥	١٢
زوج			٣
بنت	٣٠		٦
بنت ابن	٥		١
ابن ابن	١٠		٢
	٣	٣	زوجة
	٢	٢	أم
	٨	٨	أخت ش ٢
	٢	٢	أخت لأم

ماتت عن زوج وأبوين ، وبنت ، ثم مات الزوج عن بنته وزوجة وأخت لأبوين ؛ أصل المسألة من ١٢ وتعود إلى ١٣ ، فلزوج ٣ ولكل من الأبوين ٢ وللبنات ٦ ؛ وأصل مسألة الميت الثاني ٨ ، للبنات منها ٤ وللزوجة واحد وللأخت ٣ ، وبين ٨ أصل المسألة الثانية و ٣ سهام الميت الثاني مباينة ، فتضرب ٨ في ١٣ = ١٠٤ فهي الجامعة التي تصح منها المسألتان وهذه صورتها والله أعلم :

٣			٨		
	١٠٤	٨		١٣	١٢
			ت	٣	زوج
	١٦			٢	أب
	١٦			٢	أم
	٦٠	٤	بنت	٦	بنت
	٣	١	زوجة		
	٩	٣	أخت ش		

أسرة

ما معنى المناسخة لغة واصطلاحاً ، يبين كيفية العمل فيها ،
مثلاً لكل من المائلة والمواقفة والمباينة .

نبرين

١ ماتت من زوج وأبوين وبنت ، ثم مات الأب عن زوجته وبنتين
وأخ لأب ، ثم مات الزوج عن زوجة وابنتين وثلاث بنات .

٢ مات عن زوجة وثلاث أخوات لأبوين وأخ لأب ، ثم ماتت
الزوجة عن زوج وثلاث بنات وابن ابن ، ثم ماتت إحدى الأخوات
عن أختها وزوج .

٣ مات عن أبوين وبنتين وابن ، ثم مات الأب عن زوجته وأولاد
ابنه وبنت ، ثم ماتت الأم عن بنتها وأولاد ابنها .

١ - ماتت عمه زوج وأبوسه وبنت ثم مات الأب عمه زوجة وبنتين وأخ لأب ثم مات الزوج عمه زوجة وابنتين وثلاث بنات .

المسألة الأولى أصلها ١٢ لا قبله ولا الرابع			
بالسرس ، للزوج منها الرابع ٣ فرضاً لوجود	زوج	١/٤	١٢
فرض وارث ، وتأخذ الأم السرس ٢ فرضاً لوجود	أم	١/٤	١٣
فرض وارث ، ولأب السرس ٢ والعصبة لوجود	أب	١/٤	١٤
فرض وارث أخت ، ولديها بالعصبة بمثلها المسألة	بنت	١/٤	١٥
ولبنت النصف ٦ فرضاً لأنها مات الأب عمه زوجة التوحي أم	بنت	١/٤	١٦
في المسألة الأولى وبنتين وأخ لأب ، والمسألة سم ٢٤ لا قبله ولا	أخ لأب	١/٤	١٧
التمه بالثلثين ، للزوجة منها التمه ٣ فرضاً لوجود فرض وارث ، وللبنتين الثلثان ٨+٨ للتمه	بنت	١/٤	١٨
وللأخ لأب الباقي ٥ عصبة ، وتجميع سهام الورثة في السائلين في « الجامة » وذلك بالنظر ١٠٠ باك	بنت	١/٤	١٩
الموتى ٩ في المسألة الأولى وبين أصل مسألة وفاته ٢٤ فنجد النسبة بينهما الموافقة بالنصف أي أن كل من ٢ سهام الميت ٢٤ أصل مسألة	بنت	١/٤	٢٠
الوفاة نقبل القسمة على ٢ ، وتأخذ وفه سهام الميت ٢ ٩ ١ فضعها وفه أصل مسألة الوفاة ، وتأخذ وفه أصل المسألة ٢٤ ٩ ٢ ١٢	بنت	١/٤	٢١
فضعها وفه عول المسألة الأولى ، ويضرب وفه مسألة الوفاة في عول المسألة الأولى ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢	بنت	١/٤	٢٢
الورثة في المسائلتين لضعفها في الجامة فنضرب سهام الورثة في كل مسألة بالوفه الذي فوقها فيكون للزوج ٣ سهام في المسألة الأولى ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢	بنت	١/٤	٢٣
٣٦ فضعها في حق الجامة الأول ، وللموم ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢	بنت	١/٤	٢٤
سراها ٢٧ فضعها في الجامة ، ولبنت ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢	بنت	١/٤	٢٥
كما هي تحت الأصل الجاس ، ٨ لكل بنت ٥ ولأخ لأب . ثم مات الزوج عمه زوجة وابنتين وثلاث بنات ، ولهم غير الأبناء والبنات في	بنت	١/٤	٢٦
المسائلتين السابقتين ، والمسألة سم ٨ للزوجة منها التمه ١ فرضاً لوجود الفرع الوارث ، وللبنتين مع البنات الباقي ٧ عصبة وهي تقسم	بنت	١/٤	٢٧
على رؤوسهم للذكر مثل حظ الأنثيين . تجميع سهام الورثة السابقين والموجودة في الجامة الأولى وسهام الورثة في هذه المسألة وذلك	بنت	١/٤	٢٨
بالنظر بين سهام الميت في الجامة الأولى ٣٦ وبين أصل مسألة الوفاة ٨ والنسبة بينهما فتأخذ بالربيع فتأخذ وفه سهام الميت في	بنت	١/٤	٢٩
الجامة ٣٦ ٩ ٤ ٢ ١ فضعها وفه أصل مسألة الوفاة ، وتأخذ وفه مسألة الوفاة ٨ ٤ ٢ ١ فضعها وفه الجامة ولا استخراج الأصل	بنت	١/٤	٣٠

الجامع الأخير فنحرب وفوه أصل مسألة الوفاة في الجامعة الأولى $156X5 = 312$ ثبتها في الحق الأخير لتكون الأصل الجامع // الجامعة // ولورثة سهام كل وارث في الجامعة الأخيرة فنحرب سهام الورثة في الجامعة الأولى بالموضوعة الموضوعة فوقها وثبتت الناتج في الجامعة الأخيرة ، فلذلك :
 « يتجهي أسم في المسألة الأولى » $54 = 2X27$ وللبنت « الوارثة في المسألة الأولى » $2X27 = 144$ وللبنت « الوارثتان في المسألة الثانية »
 $2X8 = 16$ سهماً ، وللوخ لأب $2X5 = 10$ أسهم ، وحيث انتهى من ضبط سهام ورثة المسألة السبعين السابقين والموجودة في الجامعة الأولى تنقل إلى ضبط سهام ورثة المسألة الثالثة وذلك بنحرب سهام الورثة في وفوه سهام الميت 9 الموضوعة فوقها وثبتت الناتج في الجامعة الأخيرة ، فلذلك :
 $1X9 = 9$ أسهم ، وللوخا $2X9 = 18$ سهماً ، وللبنت $9X2 = 18$ سهماً تأخذ كل بنت منها 9 أسهم .
 تنظر الآن إلى إمكانية الاختصاص في الجامعة الأخيرة فتوزي لذلك فرصة .

ملاحظات : ١- لا بد من عمل الجامعة بعد كل مسألة . ٢- تنظر في الجامعة قبل الانتقال منها فتخصص إلى أدنى حد إذا أمكن الاختصاص . ٣- فنحرب سهام الميت في المسألة من أصل المسألة أو من عولها إن كانت عائلته أو من نصيبها إن كانت نصيبه أو من الجامعة .

٢- مات عمه زوجة و ٣ أخوات لأبويه وأخ لأب ثم ماتت الزوجة عنه زوج وثلاث بنات وابنه ابن ثم مات إحدى الأخوات عنه أختها وزوج .

مسألة الأولى من ١٢ لاقتدولهم											
مسألة الأولى من ١٢ لاقتدولهم			مسألة الثانية من ١٢ لاقتدولهم			مسألة الثالثة من ١٢ لاقتدولهم			مسألة الرابعة من ١٢ لاقتدولهم		
١٠٠٨	٧	٦	١٤٤	٣٦	١٢	٣٦	١٢	٣	٩	٣	١
ماتت			ماتت			ماتت			ماتت		
٢٢			٢٢			٢٢			٢٢		
أخت من ٢			أخت من ٢			أخت من ٢			أخت من ٢		
٢٨٨			٢٨٨			٢٨٨			٢٨٨		
أخت من ٢			أخت من ٢			أخت من ٢			أخت من ٢		
٢٨٨			٢٨٨			٢٨٨			٢٨٨		
أخت من ٢			أخت من ٢			أخت من ٢			أخت من ٢		
٨٤			١٢			٣			١		
أخ لأب			أخ لأب			أخ لأب			أخ لأب		
٩			٩			٩			٩		
زوجة			زوجة			زوجة			زوجة		
١			١			١			١		
بنت			بنت			بنت			بنت		
٣			٣			٣			٣		
ابن			ابن			ابن			ابن		
١			١			١			١		
زوجة			زوجة			زوجة			زوجة		
٣			٣			٣			٣		

كامل الرؤوس لتكون جزء السهم فنضربها في أصل المسألة ١٢ فنضرب من ٣٦ للزوجة منها

$3X3 = 9$ أسهم وللأخوات $8X3 = 24$ سهماً تأخذ الأخت الواحدة منها ٨ أسهم ، وللوخ لأب $1X3 = 3$ أسهم .

تم مانت الزوجية عند زوج وثلاث بنات وابنه ابنة ، والمالة من ١٢ لاقتلاد الرابع بالثلاثين ، للزوج منها الرابع ٣ فرضاً لوجود فرع وارث ، وتأخذ البنات الثلاثين ٨ فرضاً لتعدد لهن ولعدم وجود مصعب مدعي ، ولابنه الابنه الباقي (١) عصبية ، وسهام البنات منكسة ، وبين سهامين ٨ وعدد رؤوسهن ٣ مباينة فتأخذ كل رأس الرؤوس لتكون جزء السهم ونضربها في أصل المالة الثانية $3 \times 12 = 36$ فتصح من ٣٦ للزوج منها $3 \times 3 = 9$ أسهم ، والبنات $8 \times 3 = 24$ سهماً لكل بنت منها ٨ أسهم ، ولابنه الابنه $3 \times 12 = 36$ أسهم . ولعل الجامعة تنظر بين سهام الحية في تصحيح المالة الأولى ٩ وبين تصحيح المالة الثانية ٣٦ فتجدي بينهما توافقاً بالتسع أي أن كلا الرقيين ٩ و ٣٦ يقبلان القصة على ٩ فتأخذ وفه سهام الحية $9 \div 9 = 1$ فنضد فوفه تصحيح مالة الوفاة ٣٦ وتأخذ وفه مالة الوفاة $36 \div 9 = 4$ فنضد فوفه تصحيح المالة الأولى ، ونضربها $4 \times 36 = 144$ وهي الجامعة الأولى ولاستخراج السهام في الجامعة نضرب السهام في الوفوفه الذي فوفها ، فيكون لكل أخت شقيقة $8 \times 4 = 32$ سهماً تنبئها في الجامعة وللمؤرخ لذب $3 \times 4 = 12$ سهماً ، وننقل إلى سهام المالة الثانية فتنبئها كما هي لأن وفها (١) . ونلاحظ أن الجامعة لا تقبل الانحصار ثم مانت إحدى المذعنات «إحدى الورثة في المالة الأولى» عند أختها وزوج ، والمالة من ٦ للمؤختين منها الثلاث ٤ فرضاً للتعدد ولأنهما عند مصعب ، وللزوج النصف ٣ فرضاً لعدم وجود فرع وارث ، وتكون المالة إلى ٧ . ولعل الجامعة تنظر بين سهام الحية في الجامعة الأولى ٣٢ وبين عول مالة الوفاة ٧ فتجد النسبة بينهما الباين فنضد $32 \times 7 = 224$ هي الجامعة الأولى فوفه ٧ عول المالة المالة ، ونضد ٧ المالة المالة فوفه $144 \times 7 = 1008$ وهي الجامعة الأخيرة ، ونضرب السهام في الأوفوفه لنضد تحت الجامعة فتكون سهام كل من الأخنتين $32 \times 1008 = 32256$ سهماً من الجامعة الأولى ، كما أن لكل من الأخنتين $32 \times 7 = 224$ سهماً من المالة المالة ، وجميع النسيبين $224 + 224 = 448$ فنحصل على $224 \times 7 = 1568$ سهماً عطف كل أخت ، تنبئها في الجامعة الأخيرة ، وللمؤرخ لذب $12 \times 7 = 84$ سهماً . وللزوج (الوارث في المالة الثانية) $9 \times 7 = 63$ سهماً ، والبنات الثلاث $3 \times 7 = 21$ سهماً تأخذ كل واحدة ٥٦ سهماً ، ولابنه الابنه $3 \times 7 = 21$ سهماً ، وللزوج (الوارث في المالة الثالثة) $3 \times 32 = 96$ سهماً ، ونلاحظ أن الجامعة لا تقبل الانحصار .

٣ - مات عبد البرية وبنتان وابنه ، ثم مات الأب عند زوجته وأولاديه وبنت ، ثم ماتت الأم عند بنتها وأولادها.

المات الأول		المات الثاني		المات الثالث		المات الرابع		المات الخامس		المات السادس	
٣٨٤	٨	٩	٤	١٩٢	٣٢	٤	١	٣٦	٤	١	٣٦
أم		أب		بنت		بنت		أبيه		أبيه	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١		١		١		١		١	
١		١</									

باب الخنثى

وإنَّ يَكُنْ فِي مُسْتَحِقِّ الْمَالِ

خُنْثَى صَحِيحٌ بَيِّنُ الْإِشْكَالِ ^(١)

فَانْقَسِمَ عَلَى الْأَقْلَرِ وَالْيَقِينِ

تَحْظُ بِحَقِّ الْقِسْمَةِ الْمُبِينِ

الشرح :

الخنثى لغة : من خنث إذا شبَّه كلامه بكلام النساء ليناً ورخامة .

واصطلاحاً : من له آلة الرجال والنساء أو لا آلة له ^(٢) .

حكم :

يعامل الخنثى بالأضر ، فيُنظر استحقاقه الارث على تقديره

(١) وجه إشكاله أن الأصل في الانسان أن يكون ذكراً أو أنثى ، ولكلٍّ

حكمه المعروف ، أما هذا فقد حيرَ العلماء حكمه ، حتى ذهب بعض

الكوفيين الى عدم إرثه « وتابعهم أبو سعيد الأصطخري من الشافعية ،

وذهب مالك إلى أن له نصف نصبي الذكر والأنثى إن اختلف إرثه

عليها ، وإن كان لا يختلف فله ميراث واحد ، وذهب الشعبي إلى أن له

نصف النصيبين بالمنازعة الثابتة بينه وبين الورثة ، ومذهب أبي حنيفة أن

له أقل النصيبين ، والشافعي يعامله معاملة الأضر ، وهو المشروح أعلاه .

(٢) هذا أعظم اشتباهاً ، ولهذا بدأ به محمد صاحب أبي حنيفة رضي الله عنها .

ذكورية وأنوثته أيها أقل نصيباً فيعطاه ، ويؤقف الفرق بينهما إلى أن يظهر حاله ^(١) أو بصطلح الورثة « أو يموت الخنثى فيرجع حظه إلى ورثته .

ومعنى معاملته بالأضر : أنه إن كان يرث بكل حال وميراثه بالاثوثة أقل^{*} يفرض أنثى .

وإن كان ميراثه بالذكورة أقل^{*} يفرض ذكراً .

وإن كان محروماً على أحد التقديرين حرّم الميراث .

وكذلك إذا كان أحد الورثة محروماً مع الخنثى على تقديرَي الذكورة والاثوثة فيحرمان الميراث .

المسئلة :

مات عن ابن وبنت وخنثى ، فالمسألة على تقدير الذكورة من (٥) وعلى الاثوثة من (٤) والجامعة لهما (٢٠) فيعطى الابن (٨) والبنت (٤) والخنثى (٥) ويؤقف (٣) أسهم ، وهذه صورتها :

(١) حاله تظهر في ولادته بآلته ، ثم بمضي الزمن تظهر سائر الملامات ، فإن وقع الاشتباه بالتعارض فالتمييز بالبول والشهوة وغيرها مما هو مبسوط في كتب الفقه ، فإن لم يعرف فهو الخنثى وهو منحصر في أربع جهات ، البنوة ، والأخوة ، والسمومة ، والولاء ، ولا يتصور كونه زوجاً ، ولا زوجة ، لعدم صحة مناكحته ، ولا أباً ولا حاداً ولا أمّاً ولا جدة ، إذ الفرض أنه مشكل .

• ٤

	٢٠	٤	٥	
	٨	٢	٢	ابن
	٤	١	١	بنت
٣ الموقوف	٥	١	٢	ختى

ماتت عن زوج وأم وشقيق ختى ، فالمسألة على الاثوثة من (٦) وتمول إلى (٨) وعلى الذكورة من (٦) والجامعة من (٢٤) فيعطى الزوج (٩) والام (٦) والختى (٤) ويوقف (٥) أسهم ، وهذه صورتها .

٤ ٣

	٢٤	٦	٨	
	٩	٣	٣	زوج
	٦	٢	٢	أم
٥ الموقوف	٤	١	٣	ختى ش

ماتت عن زوج وأخت شقيقة وختى لائب ، فمسألة الذكورة من (٢) ومسألة الاثوثة من (٧) والجامعة (١٤) فيعطى الزوج (٦) والشقيقة (٦) ويبقى (٢) موقوفة بهذه الصورة :

		٢	٧	
	١٤	٧	٢	
	٦	٣	١	زوج
	٦	٣	١	أخت ش
٢ الموقوف		١	٠	ختي لأب

ماتت عن زوج وعم وولد أخ ختي ، فالسألة من (٢) نصف
للزوج ، ونصف للختي إن ذكرراً ، ولعم إن كان أنثى ، فيوقف
النصف ولا يعطى للختي ولا للعم ، وهذه صورتها :

	٢	٢	
	١	١	زوج
	٠	١	عم
١ الموقوف	١	٠	ولد أخ ختي

★ ★ ★

اسئلة

ما معنى الخشى لغة واصطلاحاً ، اذكر مذاهب العلماء فيه ،
ما حكم الخشى ، بماذا يظهر حاله ، كيف يُعامل ، صور مسائل
تُظهرُ سهمه وحكمه ، فيمن ينحصر الخشى ، هل يكون زوجاً أو
زوجة أو أما أو أباً أو جدّاً .

نمبرين

- ١ مات عن أبوين وزوجة وولد خشى ٢ ماتت عن زوج وولد
خشى وأخ شقيق ٣ ماتت عن زوج وأخوين لأب أحدهما خشى .
- ٤ ماتت عن أم وبنت وشقيق خشى وعم ٥ ماتت عن زوج وبنت وولد
أخ خشى .

۵ - ماتت عمه زوج و بنت و ولد اُف غنتی .

١ الموقوف

السؤال على تقدير ان تكون مده ٤ للزوج منها الميراث ١ لوجود وضع وارث ، ولبنيت منها النصف ٢ لانفرادها ، ولزوج الآخر الباقي ١ حصوبة ، أما على تقدير ان تفرقة فالمسألة أيضاً مده ٤ للزوج منها الميراث ١ فرضاً لوجود وضع وارث ، ولبنيت النصف ٢ فرضاً لانفراد والباقي ١ رداً لكون الزوج لا يرث عليه ، وبنت الآخر غير وارثة . وباعتبار ان أصل المسألة ٤ لم يختلف على التقديرين فيكون الأصل الخامس ٤ أيضاً نفساً في الحق الثالث يأخذ الزوج منها ١ وهو حقه الكامل لعدم اختصاصه على التقديرين ، وتأخذ البنت منها ٢ أقل حظها وولد يأخذ النصف شيئاً لكون أقل حظها المحب ويظل لموقوف سهم واحد يأخذه الخلق اذا ظهرت ذكوره ، واذا ظهرت أنثى فأتاه البنت والباقي لموقوف أو يصلح عليه .

باب المفقود

واحكمكم على المفقود حكم الخنثى
إن ذكرًا يكون أو هو أنثى

الشرح :

المفقود لغة : من فقدت الشيء إذا عدمته ، واصطلاحاً :
غائب لم يُدَرَّ أحي أم ميت ؟

حكم :

اعلم أن المفقود إما أن يكون موروثاً أو وارثاً ، وفي كلا
التقديرين يعتبر حياً ، فلا تزوج امرأته ، ولا يورث ماله ، ولا
يُتَصَرَّف في استحقاقه إلى أن يُعْلَم حاله من موت أو حياة ، أو
تتمضي مدة يغلب على الظن أنه مات فيها ويحكم بموته .

بيان المرة :

واختلف العلماء في تحديد تلك المدة ، فالحنفية والشافعية يعتبرون
موت أقرانه الذين في بلده ، وعند مالك (٧٠) سنة ، وفرق الإمام
ابن حنبل بين مَنْ يُرْجى رجوعه - بأن كان الغائب على سفره
السلامة ، كما إذا سافر للتجارة أو للنزهة ، فيوقف ماله وينظر به

تمام (٩٠) سنة ، وإن كان لا يُرجى رجوعه ، بأن كان الغالب على سفره الهلاك ، كما إذا كان في سفينة فانكسرت أو في قتالٍ عدو فلم يُعلم الناجي من الهلاك ، أو خرج من بين أهله ففُقد ، فإذا مضى أربع سنين قُسم ماله بين ورثته من حينئذ ، وروي عن أبي حنيفة أن تلك المدة (٩٠) سنة ، وعليها الفتوى وبها العمل ^(١) .

بيان حصص الورثة مع المفقود :

الورثة لهم أقل النصيبين من حياة المفقود وموته ، كما أن الخشى له أقل تقديرَي الذكورة والأنوثة :

فمن يرث على كل حال ولا ينقص حظه : يُعطى حقه كاملاً .
ومن اختلف نصيبه : أُعطى أقل النصيبين .
ومن لا يرث على أحدهما لا يعطى شيئاً .

مثال ذلك : مات من زوجة وأم وأخ لأب وأخ شقيق مفقود ، فهذا المثال جَمَعَ لمن لا يختلف حظه وهو الزوجة ، ومن يختلف وهو الأم ، ومن لا يرث ، وهو الأخ من الأب ، فتُعطى الزوجة حظها وهو الربع ، وتُعطى الأم السدس ، وبوقف السدس الآخر ولا يعطى الأخ شيئاً .

(١) لكن اعتبرت المادة (٢٠٥) من الاحوال الشخصية (٨٠) سنة فقط .

ويحفظ هذا الموقوف إلى أن يعلم حال المفقود أو يحكم بموته .
 قال في حاشية البكري على الرحبية : وإذا حكم - بموته - فينزل
 وقت حكمه منزلة موته ، فيرث وقت الحكم دون غيره ، فمن مات
 قبل الحكم ولو بلحظة لم يرث . قال السبكي : هذا إذا أطلق القاضي
 الحكم ، أما إذا مضت مدة زائدة على الظن أنه لا يعيش فوقها فلو
 حكم القاضي بموته من تلك المدة السابقة على حكمه بزمان معلوم فينبغي
 أن يصح ، ويُعطى لمن كان وارثه في ذلك الوقت وإن كان سابقاً
 على الحكم اه باختصار يسير والله أعلم .

أُسْئَلُ

ما معنى المفقود لئمة واصطلاحاً ، بين حكم المفقود ، اذكر المدة
 للمفقود ، مثيل للمفقود واشرح المثال .

نمربن

يبين ما لكل وارث واشرح الأمثلة التالية :

- ١ مات عن ثلاث بنين أحدهم مفقود ٢ مات عن زوج وأم وأخوين
 لأبوين أحدهما مفقود ٣ مات عن زوج وأختين لهما وأخ شقيق مفقود .
- ٤ مات عن زوجة وأم وأخوين لأب أحدهما مفقود .

١ - ماتت عدة ثلاث بنين أحدهم مفقود .

	٦	٦	٣	
أبيه	٢	١	١	
أبيه	٢	١	١	
أبيه مفقود			١	

٢ الموقوف

٢ - ماتت عدة زوج وأم وأخويه لأبويه أحدهما مفقود .

	٦	٦	٦	
زوج	٣	٣	٣	$\frac{1}{4}$
أم	١	٢	١	$\frac{1}{4}$ أو $\frac{1}{2}$
أخيه	١	١	١	ع
أخيه مفقود		١	١	

١ الموقوف

المسألة على تقدير الحياة عدة عدد رؤوس الأبناء ٣ لا يشاركهم في العسبة يأخذ كل واحد سهمًا ، والمسألة على تقدير الوفاة عدة رؤوس الأبناء ٢ يأخذ كل واحد سهمًا ، وبين أصل المسألة على تقدير الحياة ٣ وبين أصل مسألة تقدير الوفاة ٢ توجد نسبة التباين ، وبغيرهما ٣ × ٢ تحصل على الأصل الخامس ٦ وبغيرها الأضافه في السهام لكل أبه ٢ × ٢ = ٤ سهمًا فكل واحد سهمه الأبناء على تقدير الحياة ، و ٣ × ٣ = ٩ فكل أبه على تقدير الوفاة ، ومنه نجد أن الإبره حصل على سهمين بتقدير حياة المفقود أو ثلاثة أسهم على تقدير الوفاة ، فنطوي الواحد سهمين فقط لأنها أقل حظيه ، ويبقى الموقوف سهمان يأخذهما المفقود إذا ظهر حال الحياة ، أو يأخذ كل أبه سهمًا إلى سهميه إذا ظهر حال الوفاة .

المسألة على تقدير الحياة ٦ للزوج منها النصف ٣ فرضا لعدم وجود فرع وارث ، ولأمها الثلث ١ فرضا لعدم الإخوة ولأخويه الباقي ٢ عسوبة لكل أخ سهم واحد ، والمسألة على تقدير الوفاة ٦ أيضًا للزوج منها النصف ٣ فرضا لعدم وجود فرع وارث ولأمها الثلث ٢ فرضا لعدم وجود فرع وارث أو لعدم عدة الإخوة وللأخ الشقيق الباقي ١ عسوبة وباعتبار أن أصل مسألة الحياة والوفاة متماثل فنعلمها أصلا هاهنا فنطوي الزوج منها ٣ لأنه حظها لم يختلف على التقديرين ونطوي الأم ١ وهو على تقدير الحياة أقل حظها ، بينما يأخذ الأخ الشقيق ١ لأنه حظها غير المختلف على التقديرين ، ويظل الموقوف ١ يأخذ المفقود إذا ظهر حال الحياة ، أو تأخذه الأم إذا ظهر حال الوفاة .

٣ - ماتت عنه زوج وأختين لهما وأخ بتقدير مفقود .

مسألة				
زوج	أخت	أخت مفقود	زوج	أخت
١	٤	١	١	٤
١	٤	١	١	٤
١	٤	١	١	٤
١	٤	١	١	٤

١٨ الموقوف

٤ - ماتت عنه زوجة وأم وأختين له الأب أحد المفقود .

مسألة				
زوج	أم	أخت	أخت مفقود	زوج
١	٢	١	١	١
١	٢	١	١	١
١	٢	١	١	١
١	٢	١	١	١

٧ الموقوف

المسألة على تقدير الحياة منه ٢ منخرج الميراثية الوحيدة ، يأخذ الزوج منها النصف ١ فرضاً لعدم وجود فرع وارث ، ويسبق للأخ والأخوات الشقيقات الباقي ١ عسوية للذكر مثل حظ الأنثيين وتقسيمه فنأخذ أصل الرؤوس ٤ فنضربه في أصل المسألة ٢ فنصفي ٨ للزوج منها ٤ ولكل شقيقة سهم واحد وللأخ بتقدير سهم واحد ، وعلى تقدير الوفاة المسألة منه ٦ للزوج منها النصف ٣ فرضاً لعدم وجود فرع وارث ، وللأختين الشقيقتين الثلثان ٤ فرضاً للتقدم والمسألة مائلة إلى ٧ وبين ٧ حول مسألة الوفاة وبين ٨ تصحيح مسألة الحياة تأييداً فنضفي ٨ تصحيح مسألة الحياة فهو ٧ حول مسألة الوفاة فنضفي ٨ تصحيح مسألة الحياة ويضربها بمنخرج الأصل الجامع ٥ للزوج على تقدير الحياة ٤ × ٨ = ٣٢ وعلى تقدير الوفاة ٣ × ٨ = ٢٤ فنضفي ٢٤ سهماً ونزف الباقي ، وللأختين على تقدير الحياة ٢ × ٧ = ١٤ وعلى تقدير الوفاة ٤ × ٨ = ٣٢ فنضفي بها ١٤ سهماً ، وبذلك الموقوف ١٨ سهماً ، فإذا ظهر مال الحياة الذي المفقود أخذناه ١٤ سهماً ، وأخذ الباقي ٤ أسهم ، وإذا ظهر مال الوفاة أخذنا الشقيقتان الموقوف ١٨ نظراً لتسليم سهمها ١٨ + ١٤ = ٣٢ سهماً .

المسألة على تقدير الحياة منه ١ لاختصاصه بسهم مع الربع ، وللزوجة منها الربع ٣ فرضاً لعدم وجود فرع وارث ولعدمه سهم ٢ فرضاً لتقدم الزوجية ولأختين الباقي ٧ عسوية ولغيره ينقسم عليها وفرضاً أصل المسألة في عدد الرؤوس فتصحي من ٩٤ للزوج منها ٦ أسهم ولأم منها ٤ أسهم ولكل أخ ٧ أسهم والمسألة على تقدير الوفاة منه ١٢ لاختصاصه بالربع مع الثلث للزوجة منها الربع ٣ فرضاً لعدم وجود فرع وارث ولعدمه سهم واحد فرضاً لعدم وجود فرع وارث ولعدمه سهم واحد في حصة الأختين وللأخت الباقي ٥ عسوية ، وبالنظر بين أصل مسألة الوفاة ١٢ وبين تصحيح مسألة الحياة ٩٤ فبينهما نسبة التداخل فنضفي ٢ وفوه مسألة الحياة فهو ١٢ أصل مسألة الوفاة لنحصل على الأصل الجامع ٩٤ ونثبت تحته أقل النصيبين لكل وارث ، فالزوجة تأخذ ٦ أسهم من تصحيح مسألة الحياة أو تأخذ ٣ × ٢ = ٦ مسألة الوفاة ، وبما أن حظها لم يتكافأ على التقديرين فثبتت تحت الأصل الجامع ٩٤ وتأخذ الأم ٤ أسهم من تصحيح مسألة الحياة بينما تأخذ ٤ × ٢ = ٨ أسهم مسألة الوفاة لذلك نضفي لها الحد الأقل ٤ ونثبت تحت الأصل الجامع ٩٤ وللأخ لأب يأخذ ٧ أسهم على تقدير الحياة أو يأخذ ٥ × ٢ = ١٠ أسهم على تقدير الوفاة فنضفي ٧ ويبقى الموقوف ٧ أسهم فأنزلها الذي لأب المفقود إذا ظهر مال الحياة ، أو تأخذ الأم منها ٤ أسهم وللأخ لأب ٣ أسهم إذا ظهر مال الوفاة .

باب الحمل

وهكذا حكم ذوات الحمل
فأبْنِ عَلَى الْيَقِينِ وَالْأَقْلِ

الشرح : معنى الحمل :

الحمل مصدر حَمَلَ ، ويقال : امرأة حامل وحاملة إذا كانت
حَبْلِي ، واصطلاحاً : ما في بطن آدمية من ولد .

اعتبار الحمل وارثاً ومردّة :

الحمل يرث بشرطين : أحدهما أن يكون موجوداً في بطن أمه
وقت موت مورثه يقيناً .

والثاني : أن يتفصل من بطن أمه حياً .

فَتَحَقَّقْ وجوده : أن يولد لسنتين فأقل من يوم الوفاة إن كان
الحمل من الميت ، وإن كان من غيره فيشترط أن يولد لستة أشهر فأقل .
فيرث ويورث عنه إذا خرج كله وبه حياة مستقرة ^(١) ، فلو

(١) تُعْلَمُ الحياة المستقرة بصياح أو حركة بعد الانفصال أو عطاس أو
امتصاص ندي أو نحو ذلك ، ومطلق حركة تدل على حياته فكفي عند =

ظهر أن لا حمل أو نزل ميتاً ، أو انفصل بعضه حياً فأت ، أو انفصل حياً ولكن حياته غير مستقرة : لم يرث شيئاً ، ووجوده كعدمه .
 واكتفى الحنفية بخروج أكثره ، فيرث ويورث عندهم إذا خرج أكثره حياً ، فإن خرج برأسه : فالمعتبر صدره ، وإن خرج منكوساً برجليه : فالمعتبر سرته .
 والأصل في ذلك قوله ﷺ إذا استهل العشي صلّي عليه وورث ^(١)

منى تقسم التركة :

أجمع الأئمة على أن الورثة إن رضوا بوقف التركة وقفت حتى يولد الحمل ، أو يحصل اليأس من وجوده .
 فإن لم يرز الورثة بوقفها قسمت بينهم على مذهب الأئمة غير مالك ، لأن وقفها قد يؤدي إلى ضياعها ، وقد يكون في الورثة من لا يختلف نصيبه ، سواء وجد الحمل أم لم يوجد .

= الحنفية ، ولا بد عند الشافعية والحنابلة من حركة طويلة تدل على حياة مستقرة ، فإن كانت يسيرة كانت أشبه بحركة المذبوح ، فلا تدل على حياة ولا يرث .

(١) أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي .

كيفية قسم التركة :

إن الحمل إن كان مستحقاً لجميع التركة ولو احتمالاً وقفت إلى ولادته ، فإذا ولد حياً أخذها ، وإن كان مستحقاً لسهم لا يتغير وقف حظه أيضاً .

وإن كان مشاركاً للورثة فيُراعى الأصلح له ويُعامل باقي الورثة بالأضر من تقادير : عدم الحمل ووجوده ، وموته ، وحياته ، وذكره ، وأنثوته ، وإفراجه ، ونعده ، فيُعطى كل واحد من الورثة اليقين ، ويوقف الباقي إلى ظهور حال الحمل .

أمثلة

١ مات عن زوجة حامل وأخ شقيق ، فتمطى الزوجة الثمن ، ولا يعطى الأخ شيئاً ما دامت حاملاً بالاجماع ، لأن الحمل بتقديره ذكراً لا يرث الأخ شيئاً ، وبعد ظهور الحمل لا يخفى الحكم .

٢ مات عن زوجة وعم وزوجة أخ شقيق حامل ، فتمطى الزوجة الربع ، ويوقف الباقي ، فإن ولدت ذكراً أخذ الموقوف ، أو أنثى أخذه العم ، لأن الحمل حينئذ بنت أخ وهي من ذوي الأرحام .

٣ مات عن زوجة وبنت وأم حامل ، فتمطى الزوجة الثمن والبنت

النصف والام السدس ، ويوقف الباقي لتعمل .

ح مات عن زوجة حامل وابن ، شلالية الثلث واللاين نصف ما بقي ،
ويوقف الباقي إلى ظهور الحمل .

المسلم

ما معنى الحمل ، برز شرطه ، وهو ان يولد له جنين ، وانما
والنكاح ، وهذا ما شرطه ، وانما شرطه ، وانما شرطه ،
الحمل ، وانما شرطه ، وانما شرطه ، وانما شرطه ،

١ - مات عنه زوجة حامل وأخ شقيقه .

		زوجته		أخ شقيقه		أخ شقيقه		أخ شقيقه		أخ شقيقه	
		٨		٨		٨		٨		٨	
زوجته حامل		١		١		١		١		١	
أخ حمله		٣		٤		٤		٤		٤	
مات		٧		٧		٧		٧		٧	

المسألة ٨ على تقدير المذكورة تأخذ الزوجة منها الثلث ١ فرضاً لوجود فرع وارث ، ولأخذ الإرساء « الحمل » الباقي ٧ عصبية ولد بشي ولأخ الشقيق ، وعلى تقدير الدفنة أيضاً المسألة ٨ للزوجة منها الثلث ١ فرضاً لوجود فرع وارث ، وللميت « الحمل » النصف ٤ فرضاً لفرادها ، ولأخ الشقيق الباقي ٣ عصبية. ولأن أصل مسألة المذكورة ٨ ياتل أصل مسألة الدفنة ٨ نسبها أصل الذي حمل جميع أهل النسب وفتح تحتها سهم الزوجة غير المتكفل على التقدير به ، ويوقف الباقي ٧ حين الولادة فإن كان ذكرًا أخذت لها وجب الأخ الشقيق ، وإن كانت أنثى أخذت النصف ٤ فرضاً لفرادها وتبقى ٣ أسهم يأخذها الأخ الشقيق عصبية فإذا سقط الحمل « مات قبل الولادة » فالمسألة كاللا يخفى منه ٤ مخرج الفريضة العصبية للزوجة منها الربع ١ فرضاً لعدم وجود فرع وارث ، ولأخ الشقيق الباقي ٣ عصبية .

٢ - مات عنه زوجة وعم وزوجة أخ شقيقه حامل .

		زوجته		أخ شقيقه		أخ شقيقه		أخ شقيقه		أخ شقيقه	
		٤		٤		٤		٤		٤	
زوجته		١		١		١		١		١	
عم		٣		٤		٤		٤		٤	
زوجته أخ شقيقه حامل		٣		٣		٣		٣		٣	

المسألة ٤ على تقدير المذكورة ٤ تأخذ الزوجة منها الربع ١ فرضاً لعدم وجود فرع وارث ، ولأخذ الإرساء « الحمل » الباقي ٣ عصبية ويجب العلم ، ولهي على تقدير الدفنة ٤ أيضاً تأخذ الزوجة منها الربع ١ فرضاً لعدم وجود فرع وارث ولأخذ السهم الباقي ٣ عصبية ، ولا شيء لميت الأخ الشقيق « الحمل » لأنها منه ذري الأرحام ، وبالنظر في تقدير المذكورة والدفنة نجد تماثل الأصول ٤ فنسبها أصل جميع أهل النسب وفتح تحتها سهم الزوجة ١ غير المتكفل على التقدير به ، وبطل الباقي ٣ موقوفاً حين الولادة فإن كان ذكرًا أخذت لفرادها ٣ كله ، وإن كانت أنثى أخذت لهم الموقوف ٣ كله ، وإذا سقط الحمل « مات قبل الولادة » فالمسألة ٤ للزوجة منها الربع ١ فرضاً لعدم الفرع الوارث ولأخذ السهم الباقي ٣ عصبية .

۳۔ مات عمہ زوجہ و بنت و أم حامل .

۳۴	۴	۸	۴۴	
۴		۱	۳	زوجه ۱
۴۱	۲	۷	۱۲	بنت ۱
۷	۱		۴	اسم حامل ۱
		میت	۵	مهر ۱

المسألة السادسة: لا يعتد بالثمة بالنسبة، للزوج منها الثمة ٣ فرضاً لوجود فرع وارث، ولبنيت منها النصف ١٢ فرضاً للفرع، وللمرء المسيسة ٤ فرضاً لوجود الفرع الوارث، وبطل الباقي ٥ موقوفاً للعمل لأنه غير المختلف على تقديره المذكورة والدخوة، فإن ولد ذكر أو فرج عصبه بنفسه، وبأخذ الموقوف ٥ بالعصبية، وإيراثات أخرى فهي عصبه غير لها لأنها أخت ليست «المخوات مع البنات عصبات» أما إرثات الحمل قبل الولادة فالمسألة ردية، وأصلها مخرج فسد الزوجية ٨ للزوج منها الثمة ١ فرضاً لوجود فرع وارث، والباقي ٧ للبنيت والمرء، ومسألة المرء ٦ تأخذ بنيت منها النصف ٣ فرضاً للفرع، وللمرء ١ فرضاً لوجود فرع وارث فيكون الأصل المرتدي ٤ وهو مجموع سهامهما، وبالنظر بين سهام سديد عليين ٧ في المسألة الأولى وبين أصل مسألة الرد ٤ نجد نسبة القباير فتنقص سهام سديد عليين ٧ فموسألة الرد، ونأخذ أصل مسألة الرد ٤ ونضربها بأصل المسألة الأولى ٨ × ٣ = ٢٤ نقسمها في حقل أصلها ٤، ونعوض نقيب كل وارث فنضرب سهامه في وفوسأله فنلزوج ٤ × ٤ = ٤ فنضرب تحت ٣٤، ولبنيت ٧ × ٧ = ٤٩ فنضرب تحت الأصل الجامع ٣٤ ونضرب المرء ٧ × ٧ = ٤٩ فنضرب تحت الأصل الجامع.

نلاحظ أن جميع الورقة لم يختلف عنهم على تقدير ذكره الفصل
والنموذج .

۴ - مات عنه زوجة عامل وابنه .

(8)		(48)	(64)	(8)	(16)	(8)	شعبه ماند	۱/۸
۱	۱/۴	۶	۳	۱	۲	۱		
۷	۴	۲۱	۱۴	۷	۷	۷	ایده	۴
بیت	الموقوف	۹۱	۷		۷		صلی	

المسألة ٨ على تقدير الزكوة للزوجة منها الخمس ١ فرضاً لو وجد فرع واحد وبغيره
«أصلها حمل» الباقي ٧ عصبوة وهي غير منقصة على أسبغها فنصيب عدلها رؤوس ٣ في
٨ أصل المسألة فقصص منه ١٦ للزوجة منها ٤ ونقل ابنه ٧ أسهم، أما على تقدير
الذئبونة فالمسألة أيضاً منه ٨ للزوجة منها الخمس ١ فرضاً لو وجد الفرع الوارث
والباقي ٧ للزوج والبنات «الحمل» عصبوة للذكر مثل حفظ الدخيلين وهي غير منقصة
وبين الباقي ٧ وعدلها رؤوس ٣ تباع فما أخذ كامل الرؤوس ٣ ونصيبها في
٨ أصل المسألة على تقدير الذئبونة فقصص منه ٤ للزوجة منها الخمس ٣ وللزوج ١
والبنات «الحمل» ٧ ولمعرفة ما ينبغي أن يعطاه الوارث على التقديرين فنظر بين
تصحيح المسألة بين فنيهما التوافق في المثل فنقص وضه ٤ ÷ ٨ = ٣ فوما ١٦
تصحيح مسألة الذئبونة ونقص وضه ١٦ ÷ ٨ = ٩ فوما ٩٤ ونصيبها لوفاءه ٣ × ١٦ = ٤٨
٩٤ × ٢ = ١٨٨ للزوجة منها في تصحيح مسألة الذئبونة ٣ × ٢ = ٦ وأصل تصحيح مسألة
الذئبونة ٢ × ٢ = ٦ وبما أن ٦ حظه لا غير الخلف على التقديرين نشبهت تحت
الأصل الجامع ٩٨ وللازوجة في تصحيح مسألة الزكوة ٧ أسهم ٣ × ٣ = ٩ وضه =
٩١ سهماً، وأولر على تقدير الذئبونة ٤ سهماً ٢ × ٢ = ٩ وضه = ٩٨ سهماً فنطليه
أقل لنصيبين ٩١ سهماً نشبهتها تحت الأصل الجامع، و٩١ فهي نصف ما يبقى بعد
فرصة الزوجة، ونقل الباقي ٩١ موقوفاً لغير الولدة فإن كان ذكرًا أخذت
الموقوف كله وإن كانت أنثى أخذت مثل الموقوف ٢ × ٧ = ١٤ سهماً وأخذت
الزوجة باقي الموقوف ٧ أسهم = ٩١ + ٢٨ سهماً وهي سهامه على تقدير الذئبونة
عليه له ١٤ سهماً ٢ × ٢ = ٩٨ وضه = ٩٨ وإن مات حمل فللزوجة الخمس فرضاً وبغيره
الباقي عصبوة .

باب ميراث الفَرَقَى ونحوهم

وإنَّ يَمُوتَ قَوْمٌ يَهْتَمُّ أَوْ فَرَقَى
أَوْ حَادِثٍ هَمٌّ الْجَمِيعِ كَالْمَسْرُوقِ
وَلَمْ يَتَكَلَّفْ يُعْلَمِ حَالُ السَّابِقِ
فَإِنَّ تَوَارِثَ زَاهِقًا مِنْ زَاهِقٍ

بَابُ السَّابِقِ

أَمَّا إِذَا مَاتَ قَوْمٌ يَهْتَمُّ أَوْ فَرَقَى بِمَحَادِثٍ عَنْهُمْ كَحَرَقِ
نَارٍ أَوْ قَوْلٍ أَوْ خَلْعَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَكَانَ بَيْنَهُمْ سَبَبُ تَوَارِثٍ، فَإِنَّ
يُعْلَمُ السَّابِقُ مِنْهُمْ؛ فَالْحُكْمُ ظَاهِرٌ، وَإِلَّا لَمْ يُعْلَمِ السَّابِقُ أَوْ عُلِمَ وَتُسَمَّى:
إِلَّا أَنْ يَكُنْ سَبَبُ تَوَارِثِهِمْ أَوْ تَوَارِثُهُمْ وَهُوَ تَحْقِيقُ حَيَاةِ الْوَارِثِ بَعْدَ
وَيْتِ الْمُرُوتِ.

فَإِنْ مَاتَ قَوْمٌ يَهْتَمُّ أَوْ فَرَقَى بِمَحَادِثٍ عَنْهُمْ كَحَرَقِ نَارٍ أَوْ قَوْلٍ أَوْ خَلْعَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَكَانَ بَيْنَهُمْ سَبَبُ تَوَارِثٍ، فَإِنَّ يُعْلَمُ السَّابِقُ مِنْهُمْ؛ فَالْحُكْمُ ظَاهِرٌ، وَإِلَّا لَمْ يُعْلَمِ السَّابِقُ أَوْ عُلِمَ وَتُسَمَّى:

الشن ، والبنت النصف ، والعم الباقي ، ولبنتي الثاني الثالث ، والثالث الباقي للعم .

ولو مات زوج وزوجة منهما تترك بنين ، وكلُّ منهما له مال ، وللزوج زوجة أخرى وابنٌ منها ، وللزوجة ابنٌ من غيرها ، فشن مال الزوج لزوجته الباقية ، وباقي المال لابنهما ، ومال الزوجة لفرقة لابنها ، ومال البنين الثلاثة : سدسه لأخيه من أمهم ، وباقيه لأخيه من أبيهم .

تكميل

ولما كان المنهاج المقرر يتضمن طلب بحث الرد وتقسيم التركة ، ختمت بها هذا الشرح فقلت :

باب الرد

معنى الرد لغة : الرجوع والصرف ، واصطلاحاً : نقص من السهام زيادةً في مقاديرها .

فهو ضد المول ، فإذا أخذ ذوو الفروض حقهم وبقي شيء من السهام لا مستحق له : يُردُّ على جميع ذوي الفروض بقدر حقوقهم ، إلا الزوجين فلا يرد عليهما ^(١) .

أقسام :

ينقسم الرد إلى أربعة أقسام :

١ - أن يكون الورثة أصحاب فرض واحد ، كشلاث بنات ، أو أربع أخوات أو خمس جدات ، فيقسم الميراث على عدد رؤسهم ابتداء قطعاً للتطويل .

٢ - أن يكون أصحاب الفروض متعددين ، فيقسم الميراث على عدد سهامهم ، فإذا مات عن أم وأخوين لأم كانت المسألة من ثلاثة ،

(١) إنما لا يُردُّ عليها لأن وصلتها سببية ، وقد انقطعت بالموت ، لكن هذا أصل المذهب ، وقد تبدل الحكم الآن بتبديل الزمان ، فيُردُّ عليها وعلى ذوي الأرحام إذا لم يكن وارث نسبي غيرهم ، وبالرد على من ذكر أخذ قانون الأحوال مادة (٢٧٨) كما تقدم .

أو عن أم وبنت كانت من أربعة ، أو عن جدتين وثلاث بنات كانت من خمسة ، ثم تصحّح السهام على الرأس ، كما تقدم في التصحيح .

٣ - أن يكون مع القسم الاول من لا يُرد عليه - وهو أحد الزوجين - فالمسألة من فرض من لا يُرد عليه ، والباقي يقسم على عدد رؤس الورثة ، كزوج وأربع بنات . وهذه صورتها :

		٤	
	١٦	٤	
	٤	١	زوج
	١٢	٣	٤ بنت ٤

٤ - أن يكون مع القسم الثاني من لا يُرد عليه ، فيُعمل مسألة يوضع فيها أحد الزوجين ، ومسألة بدم وضعه ، ثم يُنظر : فإن استقام الباقي على الورثة فبها ، وإن لم يستقم فيضرب جميع مسألة من يُرد عليه في مسألة من لا يُرد عليه ، فما حصل بالضرب فهو مخرج وفروض الفريقين ؛ فلو مات عن زوجة وأربع جدات وست أخوات لأم ، فمخرج فرض الزوجة أربعة ، وإذا أخذت فرضها الربع بقي ٣ وهي تئانل مسألة الرد ، فتصحّح

جزء السهم ٥ ٦				لكل فرد
٢٤٠	٤٠	٨		١٥
٣٠	٥	١	٢ زوجة ٢	٧١
١٦٨	٢٨	٧	٣ بنت ٣	٢١
٤٢	٧	/	٢ جنة ٢	

وقس على هذه المماثل . وانشأ

تمرين

١ مات عن أربع بنات ٩، مات عن ثلاث أخوات شقيقات ٤، مات عن ثلاث أخوات لأم وأخوين لهما ٤، مات عن أخت شقيقة وأم .
 ٥ مات عن بنت وبنت ابن وأم ٦، مات عن ثلاث بنات وجدتين ٧، مات عن زوج وأم ٨، مات عن زوجتين وثلاث بنات ٩، مات عن زوجة وأختين لأب ١٠، مات عن زوجتين وأم وبنت ١١، مات عن زوجة وبنت وبنتي ابن ١٢، مات عن أربع زوجات و ٨ بنات وجدتين .

١ - مات عمر أربع بنات .

٤	
١	بنت
١	بنت
١	بنت
١	بنت

المسألة مئة ٤ ابتداء وهي عدد رؤوس البنات ، تأخذ كل واحدة سهماً ، وبذلك يكون الزائد على الثلثين « وهو فرضين للعدد » قد رُدَّ عليهن .

٢ - مات عمر ثلاث أخوات شقيقات .

٣	
١	أخت سه
١	أخت سه
١	أخت سه

المسألة مئة ٣ ابتداء وهي عدد رؤوس الأخوات تأخذ كل واحدة سهماً ، وبذلك يكون الزائد على الثلثين « وهو فرضين للعدد » قد رُدَّ عليهن .

٣ - مات عمر ثلاث أخوات لأوم وأخوئيه لهما .

٩	٣	
١	٣	أخت م
٢	١	أخت م
٦	٢	أخت م

المسألة مئة ٣ خرج الفريضة الوعيدة ، للأخوات لأوم منها الثلث ١ فرضاً لعدم وجود فرع وارث أو أصل ذكر محجبون ، وتأخذ الشقيقات الباقي ٢ عسوبة ، ولعدم انقسام سهم الأخوات لأوم عليهن تأخذ عدد رؤوسهن ٣ ونضربها في أصل المسألة فتصح مئة ٩ تأخذ الأخوات لأوم ٣ أسهم « سهم لكل واحدة » وتأخذ الشقيقات ٦ أسهم « ثلاثة لكل واحدة » والمسألة لأوم فيها ، فثبت توجه العسوبة ينتقي المدلول العسبة لأسهم لمقدّم وهو يأخذ ما أبقتة ذوي القربى وعند الانفراد يميز جميع المال للذكر مثل حظ الأنثيين .

٤ - مات عمر أخت شقيقة وأُم .

٥	٦	
٢	١	أُم
٣	١	أخت سه

الأصل أن المسألة مئة ٦ دفعت لوط الثلث مع النصف تأخذ الأم منها الثلث ٢ فرضاً لعدم وجود فرع وارث أو تعدد في جهة الأخت ، وتأخذ الأخت الشقيقة النصف ٣ فرضاً لانفرادها ، ويزيد سهم واحد بعد جمع سهمي الأم مع أسهم الشقيقة الشاوت ويكون المجموع خمس أسهم فحملها أصل المسألة فيكون ما رُدَّ على كل وارثة مئة أسهم الزائد بمقدار فرضها فتأخذ الأم $\frac{3}{5}$ بدو مئة $\frac{3}{5}$ وتأخذ الشقيقة $\frac{3}{5}$ بدو مئة $\frac{3}{5}$.

٥ - مات عمه بنت وبنت ابنه وأم .

٥		
٣	بنت	$\frac{1}{3}$
١	بنت ابنه	$\frac{1}{6}$
١	أم	$\frac{1}{6}$

الأصل أن المسألة منه ٦ مخزج الفريضة للبنت منها النصف ٣ فرضاً لأفرادها وبنت الإبه المردوس ١ تكملة للثلاثين حظها مع البنت لأن الثلاثين حظ البنات في حصة البنتوة ، وللمردوس ١ فرضاً لوجود الفرع الوارث ، وجميع سهام الوارثات تحتلها حصاً فبعضها أصل المسألة ليرد سهم الباقي عليهن كل بمقدار فرضها .

٦ - مات عمه ثلاث بنات وعمه بنين .

٣٠	٥	
٨		بنت
٨	٤	بنت
٨		بنت
٣		عمدة
٣	١	عمدة

المسألة منه ٦ للبنات منها الثلثان ٤ فرضاً للثمن ولعمه بنين منها السهم ١ فرضاً لعدم وجود أم تجهيز أو أب لو كان أبو بنات ، ومقدار السهام مبتدئة ضمن سهام فيزيد سهم واحد يرد على الورثة وفيه حظ كل منهن وذلك باعتبار أصل المسألة منه مجموع ما تحصل منه السهام وهو ٥ والسهام منكسرة . تنظر بين السهام والرؤوس فنجد نسبة البناتين تأخذ كل من الرؤوس ٣ و ٢ وبينهما أيضا بناتين فنظر بهما ٣×٢ فخص على ٦ جزء سهم وبضربه في الأصل الرأسي للمساواة ٦×٥ تصح منه ٣٠ حظ البنات منها ٤ سهماً تأخذ كل واحدة ٨ أسهم ويحظ كل عمدة منها ٣ أسهم .

٧ - ماتت عمه زوج وأم .

٢		
١	زوج	$\frac{1}{2}$
١	أم	$\frac{1}{2}$

الأصل أن تكون المسألة منه ٦ لأن فرضها النصف للزوج لعدم وجود فرع وارث ، والثلث للأم لعدم وجود فرع وارث أو تعدد من حصة الأخت فالزوج يأخذ النصف ٣ والأم تأخذ الثلث ٢ ويبقى سهم واحد تأخذه الأم ردّاً ، وجب أن الردها أصل في المسألة ، فنعود إلى قاعدة التوزيعية وذلك بوضع أصل المسألة منه من غير فرضه الزوجية وهو ٤ يأخذ الزوج منها النصف ١ وتأخذ الأم الباقي ١ فرضاً وردّاً .

٨ - مات عمه زوجتين وثلاث بنات .

$\frac{1}{8}$ ٢	زوجته ٢		١	٦	٤٨
	بنات		١٤		
	بنات		١٤	٧	
	بنات		١٤		

المسألة منه ٨ مخرج فرض الزوجية تأخذ الزوجتان منها الخمسة ١
فرضاً ويفضل الباقي ٧ حظ البنات ، والسهام تنقسم وبغيرها ٢
رؤوسين مباينة فتأخذ كامل الرؤوس ٣ ، وبين سهم الزوجتين
وبين رأسيهما مباينة فتأخذ عدد رأسيهما وبمقابلة ما حفظنا من
الرؤوس ٢ و ٣ نجد بينهما نسبة المباينة ، وبغيرهما ٢ X ٣ فحصل
على جزو سهم ٦ ونضربه بأصل المسألة الردي ٨ X ٦ فتصبح
من ٤٨ للزوجتين منها ٦ أسهم لكل زوجة منها ٣ أسهم وحظ
كل بنت ١٤ سهماً . منه المعلوم أن فرضه البنات الثلثان للعمود
ويبقى بعده ثلث واحد وهو أكبر سهم الخمسة لذا كانت ردية وفرضنا
أصلها منه مخرج فرض الزوجية ابتداء .

١٠ - مات عمه زوجتين وأُم وبنت .

المسألة منه ٨ مخرج فرض الزوجية ، للزوجتين منها الخمسة ١ لعمود فرع وارث ، والسهام تنقسم الباقية للأُم والبنت

$\frac{1}{8}$ ٢	زوجته ٢		١	٦	٤٨
	أم		٧	١	
	بنت		٣	٢١	

ولأن المسألة ردية فعلى مسألة الرد وهي مسألة نضع فيها المخرجة إن لم يرد عليهم فقط وهي سهم ٦ للأُم منها السهم ١ فرضنا لعمود فرع وارث والثلث منها النصف ٣
فرضاً للزوجتين رؤوساً السهام الست سهراً من زولها على الأُم والبنت كل حسب سهراً وذلك لجميع سهم الأُم مع سهام البنت ومجموعها ٤ فنضربها بأصل المسألة الردية
ونظيرتها وبين سهامها ٧ في المسألة الأولى فتبين نسبة التباين فتعبري بجميع المسائلتين بوضع أصل المسألة الردية ففرض المسألة الأولى ووضع مجموع سهامها في المسألة
الأولى ٧ ففرض المسألة الردية وبغيرها ٨ X ٤ تصبح المسألة منه ٣٢ وطريقة نصيب كل وارث فنضرب سهامه في فرضه المسألة ، ففرض الزوجتين ١ X ٤ = ٤ أسهم ونصيبها تحت جميع
٣٢ ونضرب سهام الأُم والبنت في فرضه المسألة الرد ٧ فتأخذ الأُم ٧ X ١ = ٧ أسهم وتأخذ البنت ٧ X ٣ = ٢١ سهماً .

۱۶۔ سات عمدہ اربعہ زوہبات و نکاحات بنات و عہد تین ۔

۶۴	۸	۴	۸	زوجیه	$\frac{1}{8}$
۸			۱	بنفیه	$\frac{1}{4}$
۴۴	۶	۳		بنفیه ابره	$\frac{1}{6}$
۷	۱	۱	۷	بنفیه ابره	
۷	۱				

[illegible]

151

باب في معرفة تقسيم التركة

اعلم أن المال المتروك إن كان عدده مماثلاً لتصحيح المسألة
أخذ الوارث بمقدار سهامه ، كالمسألة الدينارية الصغرى المارة صفحة ٧٠
فإن السهام (١٧) والدنانير (١٧) فلكل سهم دينار .

وإن كان موافقاً ^(١) ردّ إلى وفقه ، والتصحيح إلى وفقه ثم
اضرب سهام الوارث من التصحيح في وفق التركة ، واقسم المبلغ
الحاصل بالضرب على وفق التصحيح .

مثال

ماتت عن زوج وبنتين وأخ لأبوين ، فأصلها من (١٢) للزوج
منها (٣) وللبنتين (٨) وللأخ واحد ، فلو ترك (٩) دنانير كان بين
التركة والتصحيح موافقة بالثلث ، فثلث التصحيح (٤) ترسم بأزاء
التركة تحت قبة ، وثلث التركة (٣) ترسم فوق التصحيح على أنها
جزء السهم ، ثم تضرب سهام الزوج (٣ في ٣) التي هي وفق التركة
يساوي ٩ تقسم على (٤) التي هي وفق التصحيح فيخرج (٢ و $\frac{١}{٤}$)
فهي له ، ثم تضرب حصة البنات (٨ في ٣ = ٢٤ ÷ ٤ = ٦)

(١) والنظر في المداخلة بين الرؤس والسهام كالموافقة .

فهي لهما، ثم تضرب حصة الأخ (١ في ٣ = ٣ ÷ ٤ = $\frac{3}{4}$) فهي له ، وهذه صورتها :

				٣ تركة
		٤	٩	١٢
		١	٢	٣ زوج
		٠	٦	٨ بنتين
		٣	٠	١ أخ ش

وإذا كان بين التصحيح والتركة مبينة فضعها أعلى التصحيح ، وضع التصحيح تحت قبة بازاء التركة . ثم اضرب سهام الوارث ، وكل العمل كما في الموافقة .

مثال

مات عن أبوين وزوجة ، فالمسألة من (٤) اللاب (٢) وللام واحد ، وللزوجة واحد ، فلو ترك (١٥) ديناراً كان بينهما مبينة ، فضع (١٥) فوق التصحيح وارسم التصحيح بازاء التركة ، ثم اضرب سهمي الأب (١٥ في ٢ = ٣٠ ÷ ٤ = ٧ $\frac{2}{4}$) فهي له ، وللام (١ في ١) في ١٥ = ١٥ ÷ ٤ = ٣ و $\frac{3}{4}$) فهي لها ، ومثل ذلك للزوجة وهذه صورتها :

١٥ شركة

	٤	١٥	٤	
أب	٢	٧	٢	
الباقي أم	٣	٣	١	
زوجة	٣	٣	١	

وقس على هذه المسائل نظائرهما .

والحمد لله رب العالمين . رضى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
بدأً وختماً وصالحاً نسيماً كذا .

نسيم

- ١ ماتت عن زوج وأم وبنتين والشركة (٥٠) ديناراً .
- ٢ ماتت عن زوجتين وبنتي ابن وثلاث جدات والشركة (٥٠) ديناراً .
- ٣ ماتت عن زوج وابنتين وثلاث بنات ، والشركة (٤١) ديناراً .
- ٤ ماتت عن زوجة وثلاث بنات ابن وأختين لأب ، والشركة (٥٠) ديناراً .
- ٥ ماتت عن زوج وابنتين وثلاث بنات ، والشركة (٥٠) ديناراً .

★ ★ ★

١ - مات عمه زوج وأُم وبنتين والتركه ٥ ديناراً .

١٣	٥٠	١٣	١٥	
٧	١١	٣		زوج
٩	٧	٢		أم
٥	١٥	٤		بنت
٥	١٥	٤		بنت
٢				

أصل المسألة ١٢ فرضاً لزوجها الربع والستين ، وللزوج منها الربع ٣ فرضاً لعمه وربع وارث ، وللأم الستين ٢ فرضاً لعمه وربع وارث ، وللبنتين الثلثان ٨ فرضاً ، وجميع الأسهم تسمى المسألة عاكة إلى ١٣ ونقسه التركه ٥ ديناراً على الورثة فسه صحيحه تنقسم بينها وبين عمه السائر ١٣ فالنسبة بينها وبينه ٤ والعم ١١ فيقول إلى مضارب فثبتته أساساً للكره إذاً التركه ، ونضع بمحل التركه ٥ فعمه عمه

المسألة ١٣ ولعمه ١١ ديناراً وارث سهم التركه فمضارب سبعة في التركه ونقسه على ١٣ أساساً للكره ، وبنتين بقية نضع بصحيح منها تحت بصحيح والباقي تحت أساس الكسر ١٣ فالزوج له ١٣ سهم ٥٠ × ١٣ = ١٥٠ ÷ ١٣ = ١١ ديناراً فنضعها تحت التركه والباقي ٧ نضعها تحت أساس الكسر ١٣ ، ولأم لها ٥٠ × ١٣ = ١٠٠ ÷ ١٣ = ٧ ديناراً فنضع تحت التركه والباقي ٩ نضعها تحت أساس الكسر ، ولكل بنت ٥٠ × ١٣ = ٩٠ ÷ ١٣ = ٦ ديناراً فنضع تحت التركه والباقي ٥ نضعها تحت أساس الكسر ، ولعمه بقية بقية البواقي التي يجب أن تكون ١٣ أو مضاعفاتهما ، وجعلها ٢٦ فنقسمها على ١٣ فينتج ٢ وهو مجموع الكسر من التركه ، فنضعها تحت التركه فيصح المجموع ، ونفرض حصص الورثة من التركه نقول : حصص الزوج ١١ ديناراً و $\frac{٧}{١٣}$ من الدينار ، وحصص الأم ٧ دنانير و $\frac{٩}{١٣}$ من الدينار ، وحصص كل بنت ١٥ ديناراً و $\frac{٥}{١٣}$ من الدينار .

٢ - مات عمه زوجتين وبنتين أبوه وثلاثه هبات والتركه ٣٦ ديناراً

٤	٥	٣٦	٢٤	٤٠	٥	٨	
١	١	٢	١٥	٥		١	زوج
١	١	٢	١٥				زوج
٠	٣	١٢	٨٤	٢٨	٤		بنت أبوه
٠	٣	١٢	٨٤				بنت أبوه
٩	٠	٢	١٤				هبة
٩	٠	٢	١٤	٧	١		هبة
٩	٠	٢	١٤				هبة
٢							

المسألة ٨ منخرج فرضه الزوجية لأختها ردية تأخذ من الزوجتين منها الثلث ١ فرضاً لعمه وربع وارث ، ونفرض سبع سهام لبنتي الأب وبنتين ، ونعتبر مسألة الرد ٦ لبنتي الأب من الثلثين ٤ فرضاً للعدد ، وللبنتين منها الستين ١ فرضاً للعدد وهو أم تجهين أو أب لوكتة أبويات ، وترد المسألة إلى ٥ وبينها وبين ٧ سهام

يرد عليهن في المسألة الأولى تباهيه فنضع ٧ سهام من رد عليهن ففرض مسألة الرد ، ونضع الأصل الردي ٥ ففرض أصل

المسألة ٨ وبغيرها فنصل على ٤ نضعها أصل المجموع سهام الورثة وبغيرها سهام كل وارث في فرض مسألة فنصل على عطفه فكل زوجتين ٥ × ٥ = ٥ أسهم ، ولبنتي الأب ٤ × ٧ = ٢٨ سهماً ، وللبنتين ٧ × ٧ = ٧ أسهم ، والسهام مشتركة فبين ٥ سهام الزوجتين وبين رأسيهما تباهيه فنحفظ عدد الرؤوس ٢ وبين ٧ سهام البنات وبين رؤوسهن ٣ تباهيه فنحفظ عدد رؤوسهن ٣ ونضرب المحفوظ ٢ × ٣ = ٦ فبينها نسبة التباهيه فيحصل لدينا ٦

جزء لهم فضر بها في ٤٠ فتصحيح سه ٢٤٠ تأخذ منها كل زوجة ٣٠ ÷ ٢ = ١٥ سهلاً ، وكل بنت ابنة ١٦٨ ÷ ٢ = ٨٤ سهلاً ، وكل حصة ٤٢ ÷ ٣ = ١٤ سهلاً .

لنقسم الشركة // ٣٦ ديناراً نظرياً بينهما وبين الصحيح ٢٤٠ فنأخذ من الشركة ٣٦ ÷ ١٢ = ٣ ونضربه فزود التصحيح ، وتأخذ من الشركة الصحيح ٢٤٠ ÷ ١٢ = ٢٠ ونخلها إلى مضارب ٥٨٤ ونضربها بإزار الشركة والمعرفة مغلط كل وارث سهم الشركة فضر به سهمه في فزود الشركة ونفرمه على ٤ أول المضارب فنضع الباقي تحت ٤ ونقسم الصحيح على المضروب الثاني ، ونضع الباقي تحت ٥ والصحيح تحت الشركة فيكون مغلط كل زوجة سهم الشركة ١٥ سهمها ٣٨٨ وفزود الشركة = ٤ ÷ ٤ ÷ ٤ المضروب الأول = ١١ عد صحيح والباقي ١ نضمه تحت المضروب ٤ ، تأخذ الصحيح (١ ÷ ٥ المضروب الثاني = ٢ عد صحيح نثبتته تحت الشركة بينما نضع الباقي (١ تحت المضروب ٥ ، ومغلط بنت ابنة ٣٨٨ ÷ ٢ = ١٩٤ ÷ ٤ المضروب الأول = ٦٣ ÷ ٥ المضروب الثاني = ١٢ عد صحيح نثبتته تحت الشركة ونفضل ٣ سهم بقسمة على ٥ نضربها تحتها ، وكل حصة ١٤ ÷ ٣٨٨ = ٤ ÷ ١٠ عد صحيح ونزيد ٢ نضربها تحت المضروب الأول ، ونقسم الصحيح ١٠ ÷ ٥ = ٢ عد صحيح نثبتته تحت الشركة ، والمعرفة صفة بقسمة نجمع ما انكسر تحت المضروب الأول ٢ + ٢ + ٢ + ٢ + ٢ + ٢ + ٢ + ٢ = ٨ نضربها على مضروبها إنكسر عنه ٤ = ٢ نضربها تحت المضروب الثاني ٥ ونجمدها مع بقية ما انكسر تحت المضروب الثاني ٢ + ٣ + ١ + ١ = ١٠ نضربها على ٥ = ٢ عد صحيح نضربها تحت الشركة ونجمدها مع الصحيح سهم حصة كل وارث ٢ + ٢ + ٢ + ٢ + ٢ + ٢ + ٢ + ٢ = ٢٤ ديناراً ولجميع الشركة .

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠

٣ - ماتت عمه زوج وابنين وثلاث بنات والشركة ٤١ ديناراً

السؤال منه نخرج الفرضية الوحيدة للزوج منها الربع ١ فرضاً لوجود زوج وارث وللبنتين مع البنات الباقي ٣ حصوة للشركة مثل حظ الذنبيين وبين سهامهم ٣ وبين عدد رؤسهم ٧ بتأيه فنضرب أصل المسألة بعد الرؤوس ٤ × ٧ = ٢٨ فتصحيح سه ٢٨ للزوج منها ٧ وكل ابنة ٦ ولكل بنت ٣ وبالنظر بين الشركة ٤١ وبين تصحيح المسألة ٢٨ فنسبها النسبانية فنضع ٤١

فوزها الصحيح ونحل الصحيح ٢٨ إلى مضارب // أصناف ٨ × ٧ نضربها بإزار الشركة ، ونحصل على حظ الوارث فضر به سهمه في ٤١ ونقسمها على الأصناف فللزوج ٤ × ٢٨ = ١١٢ ÷ ٤ المضارب الأول = ٢٨ صحيح والباقي ٣ نضربها تحت المضارب الأول ٤ ثم نقسم ٧١ على المضارب الثاني ٧ نخرج ١٠ عد صحيح نثبتته تحت الشركة والباقي ١ نضربها تحت المضارب الثاني ٧ وكل ابنة ٦ × ٢٨ = ١٦٨ ÷ ٤ = ٦٦ صحيح والباقي ٢ تحت المضارب الثاني ٤ ونقسم الصحيح (٦٦ ÷ ٨ = ٨ عد صحيح نثبتته تحت الشركة والباقي ٥ نضربها تحت المضارب الثاني ٧ وكل بنت ٣ × ٢٨ = ٨٤ ÷ ٤ = ٢١ صحيح والباقي ٣ تحت المضارب الثاني ٤ ونقسم الصحيح (٢١ ÷ ٧ = ٣ عد صحيح نثبتته تحت الشركة والباقي ٢ نضربها تحت المضارب الثاني ٧ والمعرفة صفة لحساب جميع كسور المضارب الأول ومقدارها ١٦ نضربها على المضارب الأول ونخرج ٤ نضربها تحت المضارب الثاني ونجمدها مع كسره فنسبها ٢١ نضربها على المضارب الثاني (٢١ ÷ ٧ = ٣ نضربها تحت الشركة ونجمدها مع الصحيح سهم حصة الورثة يحصل ٤١ مجموع الشركة .

زوج		زوج		زوج	
٩	٤٠٠	١٤٤	٢٤	٩	٤٠٠
٠	٥٠	١٨	٣	زوج	١/٨
٨	٨٨	٣٢		بنت أبه	} ٤/٣
٨	٨٨	٣٢	١٦	بنت أبه	
٨	٨٨	٣٢		بنت أبه	
٦	٤١	١٥		أخت أب	} ٤/٣
٦	٤١	١٥	٥	أخت أب	

٤ - مات عمه زوجة وثلاث بنات أبه وأختين لأب والتركه ٤٠٠ دينار .

المسألة ٢٤ : فخذوا من التمسك مع التمسك للزوج منها المهر ٣ فرضاً لوجود فرع وارث ، ولبنات الوين
البنات ١٦ فرضاً للتمسك ولأختين لأب ٥ فرضاً «الأختان مع البنات عصباء» والسر بالتمسك وبين
سها مائة دينار ١٦ وبين عدد رؤوسهن ٣ تباه ففقط عدد الرؤوس ٣ وبين سها المهر ٣ وأب
وبين عدد رؤوسهن ٢ مائة ففقط عدد الرؤوس ٢ والنظر بين ما حفظناه من الرؤوس ٣ و٢ فجد

نسبة القياس ففقط ٣٨٤ = ٦ جزؤه الذي نظره بأصل المسألة ٢٤ × ٦ ففقط ١٤٤ للزوج ١٨ سهلاً ولكل بنت ٣٢ سهلاً

ولكل أخت لأب ١٥ سهلاً ، تنظر بين التركة ٤٠٠ وبين نصيب المسألة ١٤٤ توافق به ١٦ فتأخذ من التركة ٤٠٠ ÷ ١٦ = ٢٥ ففقط ففقط نصيب ١٤٤ وتأخذ من نصيب
١٤٤ ÷ ١٦ = ٩ ففقط بأثر التركة حقه كل وارث يحصل بغير سهاه في الوضوء ٢٥ ثم تقسم على ففقط نصيب ٩ ففقط للزوج ١٨ × ٢٥ = ٤٥٠ ÷ ٩ = ٥٠ عدد صحيح
تقسمها تحت التركة ، وفقط بنت الأب ٣٢ × ٢٥ = ٨٠٠ ÷ ٩ = ٨٨ عدد صحيح تقسمها تحت التركة والباقى ٨ ففقط تحت ٨ أساس الكسر ، وفقط الأخت لأب ١٥ × ٢٥ =
٣٧٥ ÷ ٩ = ٤١ عدد صحيح تقسمها تحت التركة والباقى ٦ ففقط تحت ٦ أساس الكسر . ولعرقه صفة الحساب ففقط المقادير المتكررة ومقاديرها ٣٦ نقسمها على أساس الكسر
٩ فتبقى ٤ صحيح ففقط تحت التركة ونجد ما بين نصيبهم سهاه حصة كل وارث يحصل ٤ + ٤ + ٤ + ٤ + ٤ + ٤ + ٤ + ٤ = ٤٠٠ مجموع التركة .

زوج		زوج		زوج	
٣	٣٠٠	٤٥	١٥	٣	٣٠٠
٠	٦٠	٩	٣	زوج	١/٤
٠	٤٠	٦	٢	أم	١/٤
٠	٤٠	٦	٢	أب	١/٤
١	٥٣	٨		بنت	} ٤/٣
١	٥٣	٨	٨	بنت	
١	٥٣	٨		بنت	

٥ - مات عمه زوج وأبويه وثلاث بنات والتركه ٣٠٠ دينار .

المسألة ١٢ : فخذوا من التمسك مع التمسك للزوج منها المهر ٣ فرضاً لوجود فرع وارث ولأبوين
٢ فرضاً لوجود فرع وارث ولأبوين ٢ فرضاً لوجود فرع وارث ، ولا يبقى له شيء بالصورة
لأبوين عالة ، ولبنات البنات ٨ فرضاً للتمسك ، والمسألة مائة إلى ١٥ وبين سها البنات
٨ وبين رؤوسهن ٣ تباه ففقط بما يقول المسألة ١٥ × ٣ ففقط ٤٥ للزوج ٩ أسهم ولأم
٦ أسهم ولأب ٦ أسهم ولكل بنت ٨ أسهم ، وبين نصيب المسألة ٤٥ وبين التركة ٣٠٠

توافق به ١٥ فتأخذ من ففقط ٣٠٠ ÷ ١٥ = ٢٠ ففقط ففقط نصيب المسألة ٤٥ وتأخذ من ففقط نصيب ٤٥ ÷ ١٥ = ٣ ففقط بأثر التركة ، ونستخرج حصة
كل وارث بغير سهاه في ٢٠ ففقط التركة ونقسم الناتج على ففقط نصيب «أساس الكسر» ففقط الزوج ٢٠ × ٩ = ١٨٠ ÷ ٣ = ٦٠ ديناراً ، وحصة
الأم ٢٠ × ٦ = ١٢٠ ÷ ٣ = ٤٠ ديناراً ، وكذا حصة الأب ، أما حصة كل بنت من التركة فهي ٢٠ × ٨ = ١٦٠ ÷ ٣ = ٥٣ عدد صحيح ففقط تحت التركة
ويبقى ١ ففقط تحت ٣ أساس الكسر . ولعرقه صفة الحساب ففقط المقادير المتكررة ١ + ١ + ١ = ٣ ونقسمها على أساس الكسر ٣ ÷ ٣ = ١ عدد صحيح
تقسمها تحت التركة ونجد ما بين نصيبهم سهاه المهر ١ + ١ + ١ + ١ + ١ + ١ + ١ + ١ = ٨ ففقط تحت ٨ أساس الكسر ، ولعرقه صفة الحساب ففقط المقادير المتكررة ٨ ÷ ٨ = ١ عدد صحيح
تقسمها تحت التركة ونجد ما بين نصيبهم سهاه المهر ١ + ١ + ١ + ١ + ١ + ١ + ١ + ١ = ٨ ففقط تحت ٨ أساس الكسر ، ولعرقه صفة الحساب ففقط المقادير المتكررة ٨ ÷ ٨ = ١ عدد صحيح

وقد أتى القولُ على ما شئنا
من قسمة الميراث إذ بيننا
على طريق الرمز والإشارة
مُلخصاً بأوجز العبارة
فالحمد لله على السام
حمداً كثيراً ثم في الدوام
أسأله العفو عن التقصير
وخيراً ما نأمل في المصير
وغفر ما كان من الذنوب
وستر ما شئت من العيوب
وأفضل الصلاة والتسليم
على النبي المصطفى الكريم
محمد خير الأنام الماقب
وآله الغر ذوي المناقب
وصحبه الأماجد الأبرار
الصفوة الأكابر الأخيار

★ ★ ★

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة وبمض مبادئ هذا العلم	٤
أسباب الارث وأركانه وشروطه وموانئه	٩
الوارثون من الرجال والنساء	١٣
الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى	١٥
أصحاب النصف والرابع والثمن	١٧ - ٢٠
أصحاب الثلثين والثلث	٢٤ - ٢٦
مسألة القراوين	١٧
أصحاب السدس	٢٩
أصحاب التعصيب	٤٢
المصبة بنفسه وبغيره ومع غيره	٤٤
الحجب وأقسامه	٤٨
المسألة المشتركة	٥٣
باب الجد وأحواله	٦٠
المسألة الأكدرية	٧١
باب الحساب	٧٧
باب المول	٨٠
باب السهام	٨٧
باب المناسخة	١٠٣
باب الخنثى	١١٣
باب المفقود والحمل	١٢١
باب الفرقي والهدمي والخرقي	١٣٢
باب الرد	١٣٤
باب تقسيم التركة	١٤٢

كتب تطلب من مكتبة دار الفلاح حلب - أقيول - أمام جامع أسامة بن زيد

أ- كتب حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ عبد الله سراج الدين حفظه
المولى - أمين .

- ☆ سيدنا محمد رسول الله ﷺ - خصاله الحميدة . شئائله المجيدة .
- ☆ الإيمان بعوالم الآخرة ومواقفها .
- ☆ الدعاء - فضائله . آدابه . ما ورد في المناسبات ومختلف الأوقات .
- ☆ صعود الأقوال ورفع الأعمال إلى الكبير المتعال ذي العزة والجلال .
- ☆ تلاوة القرآن المجيد - فضائلها . آدابها . خصائصها .
- ☆ الصلاة في الإسلام - منزلتها في الدين . فضائلها . آثارها . آدابها .
- ☆ شهادة لا إله إلا الله سيدنا محمد رسول الله ﷺ - فضائلها . معانيها .
- شواهدا ومشاهدا . مطالبها .
- ☆ الإيمان بالملائكة عليهم السلام - ومعه بحث مختصر حول عالم الجن .
- ☆ الصلاة على النبي ﷺ - أحكامها . فضائلها . فوائدها .
- ☆ هدي القرآن الكريم إلى الحجة والبرهان .
- ☆ التقرب إلى الله تعالى - فضله . طريقه . مراتبه .
- ☆ شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث .
- ☆ أدعية الصباح والمساء .

ب- كتب تقوم الدار بطبعها أو توزيعها :

- ☆ ربع يس - محلى بكلمات القرآن للعلامة حسنين محمد مخلوف .
- ☆ السنة المطهرة والتحديات - للدكتور نور الدين عتر .

- ☆ الدرر في مدح سيد نبشر سيد محمد ﷺ - البردة - المضرية - المحمدية - المنفرجة - الصبح بدا .
- ☆ الروضة البهية شرح الرحبية في علم المواريث - للعلامة المرحوم محمد نجيب خياطة .
- ☆ متن البناء ومتن المقصود ، ومتن العزي في الصرف .
- ☆ حجة الله على العالمين في معجزات سيد المرسلين - سيدنا محمد ﷺ - للإمام العلامة الشيخ يوسف النبهاني ٢/١ .
- ☆ كفاية المريد من علم التجويد مع رسالة بذل الجهود في تحرير المدور للعلامة المرحوم محمد نجيب خياطة .
- ☆ متن نور الإيضاح مذيلاً بالإصباح على نور الإيضاح - ويبحث مفصل عن الأضحية - فقه على مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى .
- ☆ تيسير البلاغة للأستاذ الشيخ أحمد القلاش
- ☆ الرياض الزهية شرح السراجية - في علم المواريث للعلامة المرحوم محمد نجيب خياطة .
- ☆ سلم الوصول إلى علم الأصول للعلامة المرحوم أسعد عبه جي .



نبذة موجزة عن حياة المؤلف رحمه الله

- ولد في شهر رمضان المبارك سنة ١٣٢١ هـ و ١٩٠٥ م بحي الجبلوس بصنوبري بحلب .
- تعلم قرارة القرآن الكريم وصناديق الحساب والخط في الكتّاب على عادة العصر .
- تنقل في عدد من الحرف حيث عمل نجاراً ثم عطاراً عند أخواله .
- دخل المدارس الشرعية وتلقى منه علماء عصره ، ومنهم الشيخ إبراهيم السلقيني شيخ المدرسة الخروية و الشيخ أحمد المكتبي شيخ المدرسة الديوانية الجابية ، و الشيخ المحقق فقيه زمانه الشيخ أحمد الزرقاء و شيخ المدرسة الشبانية ، و الشيخ علي العالم الكليالي شيخ المدرسة الأحمدية ، والعلامة الشيخ بشير الفزري شيخ المدرسة العثمانية ، والعلامة ابنزاهد الدرغ سيدي الشيخ نجيب سراج الدين شيخ المدرسة الإسماعيلية و الشيخ محمد الحنفي ، و الشيخ سعيد الدلبي ، و الشيخ أحمد السماع ، و الشيخ أحمد الكردي مفتي حلب ، و الشيخ أسعد عبيد جي مفتي إساقية بحلب ، و المؤرخ الشيخ رغب الطباخ ، رحمهم الله تعالى و رضي عنهم .
- أخذ عنهم القرائن و برع فيه على الشيخ عبد الله المطلي .
- و لما انضمت الدراسة الشرعية في حلب انتسب إليها سنة ١٣٤١ هـ و تخرج منها في ١٧ محرم الحرام ١٣٤٧ هـ
- تفرغ لنشر العلم في الثانوية الشرعية و معهد العلوم الشرعية إضافة للولقات الخاصة .
- أخذ القراءات بسبعين طريقة الشاطبية ثم القراءات المحتمة للعشر من طريق المدرسة على الشيخ أحمد المصري الأبوتيجي الريدي المدي مولداً ، المكي إقامة و وفاة .
- تولى سنة ١٣٤٨ هـ مديرية مدرسة الحفاظ حتى وفاته .
- في سنة ١٣٥٦ هـ رحل إلى عرسل مدقري دمشق لأخذ القراءات بعشر من طريق الطيبة عن الشيخ علي القادر قويدر صمدية
- أخذ الطرق الصوفية عن مشايخ العصر ، و زاد ال يقوم بالفتح النقشبندى إشراف في مدارس الخروية حتى خروجه .
- له مؤلفات مطبوعة و مخطوطة في القرائن و التجويد و القراءات و الأدب و غيرها .
- انتقل إلى جوار ربه صبيحة السبت ٥ جمادى الثانية ١٣٨٧ هـ و ١٩ أيلول ١٩٦٧ م رحمه الله تعالى .

يُطْلَبُ مِنْ مَكْتَبَةِ وَالدِّفَالِ

حَلَب - أَقْيُول - هَاتِف : ٣٢١٧٣٠٠
٣٢٢٤٩٠٠